محاضرات في تحليل السياسة الخارجية

من اعداد الدكتور :

كريـم رقولي

الفهـرس

مقدمة عامة 03

المحور الأول: المفاهيم 04

أولا: التعريف بالسياسة الخارجية..... 04

ثانيا: علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم الأخرى 08

المحور الثاني: المداخل النظرية لتفسير السياسية الخارجية..... 14

أولا: المقاربات المؤسسة لتحليل السياسة الخارجية 15

1- مقاربة صناعة القرار: نموذج ريتشارد سنايدر 15

2-الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية: جيمس روزنو 25

3- التحليلات البيئية وضع السياسة الخارجية : نموذج عائلة سبروت 30

4- المقاربات البيروقراطية..... 31

ثانيا: تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية 36

1- المدرسة الواقعية 36

2- المدرسة الليبيرالية 40

3- المدرسة الماركسية 40

4- المدرسة البنائية 44

المحور الثالث: صنع السياسة الخارجية..... 48

أولا- مؤسسات صنع السياسة الخارجية 48

ثانيا- أهداف السياسة الخارجية ووسائلها ومحدداتها وابعادها..... 52

1- أهداف السياسة الخارجية 52

2- أدوات تنفيذ السياسة الخارجية 56

3- محددات السياسة الخارجية 59

4- أبعاد السياسة الخارجية..... 69

المحور الرابع: السياسة الخارجية والتحولات الدولية الجديدة..... 71

أولا- السياسة الخارجية الجزائرية 71

ثانيا- السياسة الخارجية الإقليمية: الإتحاد الأوروبي 100

ثالثا-السياسات الخارجية لدول العالم الثالث 106

المراجع..... 109

مقدمة عامة:

تعتبر عملية السياسة الخارجية إحدى أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها، عبر مختلف الأدوات والوسائل التي تستعملها، وذلك من خلال ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات على التأثير الخارجي، فبعض الدول تلجأ إلى تحقيق أهدافها عبر الوسائل السلمية كالدبلوماسية، بينما تلجأ دولا أخرى إلى الوسائل العدوانية كالحرب، وهذا بدافع تحقيق غاياتها، ووفقا لما تتطلبه مصالحها.

و معلوم أن السياسة الخارجية المنتهجة من قبل دولة من الدول هي التي تعمل على توجيه سلوكها الخارجي إزاء الدول الأخرى، و يكون هذا بالطبع خدمة لمصلحتها الوطنية القومية من جهة، وتحقيقا لأهدافها في البيئة الدولية من جهة أخرى، ولكن شريطة عدم المساس أو الإخلال بالقواعد الدولية العامة، تلك القواعد التي تحكم وتنظم العلاقات بين الدول، والتي غالبا ما تستمد دورها ذاك مما توفره لها البيئة الداخلية.

وقد شهد موضوع السياسة الخارجية عدة تطورات عبر مختلف الأزمنة، شأنها في ذلك شأن بقية العلوم الاجتماعية والإنسانية التي عرفت تحولات مختلفة، سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي، وقد تمخضت هذه التحولات الجذرية ـ أحيانا ـ عن أسئلة أفرزها التطور الذي شهدته ساحة السياسة الخارجية، سواء الجديد منها ، أو المستجد.

المحور الأول: المفاهيم

أولا: التعريف بالسياسة الخارجية :

على الرغم من المحاولات العديدة المبذولة من طرف العديد من المهتمين بموضوعة السياسة الخارجية، ومحاولة التعريف بها تعريفا أكثر موضوعية وأقرب إلى الدقة، ويتسم بالتوافق، إلا أن الأمر مازال يتعذر تحقيقه على أرض الواقع. و لعلّ السبب في هذا يرجع إلى تعدد الزوايا والرؤى المختلفة، التي ينطلق منها المفكرون في النظر إلى موضوع السياسة الخارجية؛ إذ أن كلّ واحد منهم يحاول إعطاء تعريف ينسجم والزاوية التي يتبناها، وكذا بحسب توجه السلوك السياسي الخارجي الذي يحبذه، زيادة على أن السياسة الخارجية قد قدمت لها مفاهيم قائمة على مجموعة من العناصر تدخل في تركيبها وتؤثر عليها بشكل مباشر، وإضافة إلى ذلك، ما تأخذه هذه الظاهرة من مسالك مختلفة وأنماط متباينة، تتعدد تجلياتها من وحدة دولية إلى أخرى. هذا ناهيك عن تعدد القضايا و تنوع المجالات التي تواجهها، وهو ما شكل حجر عثرة نحو الاتفاق على تعريف – ولو عام – الظاهرة السياسة الخارجية.

و الواقع، أن تنوع التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها[1].

ولقد أُعطيتْ تعريفات عدّة لظاهرة السياسة الخارجية، و لكن هذه الدراسة، تحاول أن تقف على تعريفات لبعض علماء السياسة، منهم:

- يعرف " **هارتمن** " HARTMAN السياسة الخارجية بأنها: " تقرير منتظم بالمصالح الوطنية المنتقاة بشكل مقصود "[2]، وما يلاحظ على هذا التعريف أن الغموض يكتنفه، من جانب أنه يقصر

---

[1] محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ، 1989، ص 11.

[2] أحمد شلبي: السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1994-1979)، الجزائر: رسالة دكتوراه دولة في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2006، ص 18.

مفهوم السياسة الخارجية على متغير واحد ووحيد، ألا وهو المصلحة الوطنية. والحال أن السياسة الخارجية لا يمكن أن يستقيم مدلولها على متغير واحد فحسب.

- وهناك من يعرفها على أساس أنها: " سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية"[1].

الملاحظ على هذا التعريف، أنه يركز على الدولة، باعتبارها فاعلا رئيسا في العلاقات الدولية، بينما يقوم بتهميش بقية الفواعل الأخرى، أو على أقل تقدير يقلل من دورها.

- ومن جهته، يعرف "**تشارلز هيرمن**" Charles Herman السياسة الخارجية على أساس أنها: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتّبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية" [2].

لكن هذا التعريف، نجده يشدّدُ على ربط أكثر بين عملية السياسة الخارجية وسلوكها، التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون.

- أما فيما يخص "فيرنس" و "ريشتارد سنايدر"،فإنهما عرفا السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة، تحدث فعلا، أو حدثت حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[3]. ولقد رادف هذا التعريف بدوره بين السياسة الخارجية وقواعد العمل وأساليب الاختيار المنتهجة للتعامل مع المشكلة.
- أما "**جورج مودلسكي**"، فإنه ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها نسق من التفاعلات، ومن هذه الزاوية نجده يعرفها بأنها:" نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية"[4].

---

[1] Wiliam Wallace : foreigenpolicy and the political process, (Londan : the Macmillan ited , 1971, p 17.

[2] محمد السيد سليم : مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] احمد نوري النعيمي :السياسة الخارجية عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 20.

[4] محمد السيد سليم : مرجع سبق ذكره، ص 08.

- في حين يعرّف " **باتريك مورغان** " السياسة الخارجية بأنها " التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"[1].

و بموجب هذا التعريف يمكن القول: إن السياسة الخارجية تعدُّ بمثابة تصرفات و سلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي.

- أما " **جوزيف فرانكل** " joseph Fränkel، فإنه تطرق إلى السياسة الخارجية من خلال المنظور التقليدي لدراستها، وهو ما يتجلى للباحث من خلال اقتصاره على الدولة فقط، دون اهتمامه بالفاعلين الآخرين غير الدول، وفي هذا الصدد يقول[2] :" تتشكل السياسة الخارجية من القرارات والأفعال التي تتضمن إلى حد ما علاقات بين دولة وأخرى " .

- و من جهة أخرى يعرف " **جيمس روزنو** " السياسة الخارجية بأنها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي، من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكليتفق والأهداف المحددة سلفا"[3].

- أما " **بلاتو** " و " **أولتون** "، فيعرفان السياسة الخارجية على أنها: " منهاج محدد للعمل يطوره صانعوا القرار في الدولة، باتجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية ".

- في حين يعتبر " **مارسيل ميرل** " السياسة الخارجية على أنها:" ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود [4].

---

[1] احمد نوري النعيمي: مرجع سابق ذكره ، ص 20.

[2] أحمد شلبي: مرجع سابق ذكره ، ص 19.

[3]James Rosenou, comparing foreign policy : why , whathaw in James Rosenau, ED .comparing foregn policies : theories finding and methads. New York : Sage publication 1974.

[4]عبد المجيد العبدلي: قانون العلاقات الدولية، تونس: دار اقواس للنشر ، مطبعة فن والوان ، 1994 ، ص 123.

- ويقدم " **مازن الرمضاني** " تعريفا للسياسة الخارجية على أساس أنها: " تلك الأفعال الهادفة، والمؤثرة للدولة والموجهة نحو خارج حدودها "[1].
- كما يعرف " **فاضل زكي** " السياسة الخارجية على أساس أنها: " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول "[2].
- بينما من جهته يعرف" محمد السيد سليم" السياسة الخارجية على أساس أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي "[3].

وقد عرفت السياسة الخارجية في معنيين: ضيّق و واسع.

- **فالمعنى الأول** (الضيق) يركز على مجال النشاط، ووفقا لهذا المعنى يرى "**شليتشر**" Schleicher أن السياسة الخارجية هي: " أنشطة (بما فيها الألفاظ) الموظفين الحكوميين من أجل التأثير في السلوك الإنساني في ما وراء اختصاص دولتهم الخاصة"[4].
- **وأما المعنى الثاني** (الواسع) حسب " **شليتشر** "، فإن السياسة الخارجية تحتوي على: "الأهداف والخطط والأنشطة، التي تتخذها أي دولة بالنسبة لعلاقاتها الخارجية "

ومن خلال التعريف المذكور أنفا يتبين للباحث أن السياسة الخارجية تتضمن ثلاثة عناصر هي : الغايات ، والسياسات، والخطط ، والنشاطات الفعلية التي تتخذها أي دولة لتنظيم علاقتها الخارجية

---

[1]مازن إسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1991، ص 13.

[2]محمد السيد سليم : مرجع سابق، ص 09.

[3]حسين بوقارة: السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات لنظرية التحليل، الجزائر: بوزريعة، دار هومة، 2012، ص 17.

[4]أحمد شلبي: مرجع سابق ذكره ، ص 21.

ويصف " **كومار** " السياسة الخارجية من خلال أربعة مكونات وهي: صناع السياسة، ومصالح وأهداف، ومبادئ سياسية خارجية ، ووسائل السياسة الخارجية .

أما " **شتيك** " Chittick، قد عمل على تصنيف السياسة الخارجية إلى ثلاثة أنواع وهي[1]:

- ✓ **النوع الأول**: الذي يشير إلى مجموعة من المبادئ والقيم، التي يرغب صانع القرار في إنجازها.
- ✓ **النوع الثاني**: يتضمن الخطط السياسية التي يقررها صانع القرار لتحقيق المبادئ.
- ✓ **النوع الثالث**: وهو ترجمة هذه الخطط إلى الواقع العملي، والرد على عمليات سياسة خارجية معينة.

إذن ومن خلال ما سبق ذكره في التعاريف يتبين أن الباحثين لم يحددوا كل الأبعاد التي تحتويها السياسة الخارجية، وإنما اقتصروا على جزء واحد فقط من أجزائها، سواء على مستوى السلوك، على غرار التعريف الذي قدمه " **هيرمن** "، و" **باتريك مورغان** "، أو الأهداف على غرار التعريف الذي قدمه " **سيبوري** " .

والواقع أن تعدد التعاريف إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها، والعلاقة فيما بينها.

ثانيا: علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم الأخرى.

1/ علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الدولية.

لقد أجمع الفقهاء في ميدان العلاقات الدولية على أن السياسة الدولية، تشير إلى تلك الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول، والتي تمارس عن طريقها مثل العلاقات على مستوى التعاون، والتنافس والصراع ، والتكامل، وعلى هذا الأساس عرفها الدكتور "**حامد ربيع** " بأنها: " التفاعل الذي لابد أن

---

[1] أحمد شلبي: مرجع سابق ذكره ، ص 22.

يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري، نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة "[1]

وعليه، فهو يبين مجموعة من الملاحظات، والتي يمكن إيجازها في ما يلي[2]:

- ✓ أن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية.
- ✓ أن السياسة الدولية تفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة.
- ✓ أن السياسة الدولية تشمل علاقتها جميع أشكال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية
- ✓ أن السياسة الدولية تقوم على جميع المنظمات غير الحكومية، أما المنظمات الدولية الحكومية على الرغم من أنها تشكل جزء من السياسة الخارجية، إلا أنها تتضمن عنصرا مستقلا لها.

و لعل الفرق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية يبدو واضحا وجليا، وفي غير حاجة إلى تحديد؛ فالسياسة الدولية هي أشمل وأوسع من السياسة الخارجية، حيث تُعنى السياسة الدولية بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف مكونات المجتمع الدولي، والتي تأخذ أشكالا مختلفة قد تكون سياسة دولية تعاونية، أو تكاملية ، أو صراعية ...، بينما السياسة الخارجية تعني بالأفعال وردود الأفعال الناتجة عنها.

2/ علاقة السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية .

تختلف مفاهيم العلاقات الدولية باختلاف رؤية كل باحث و مفكر سياسي، وفي هذا المجال يعرفها " **ماكليلاند** " قائلا: "إن العلاقات الدولية تدرس العلاقات المتفاعلة فيه، وتركيب معين في الوحدات الاجتماعية، و بضمها دراسة الظروف المعينة المحيطة بالعلاقات المتفاعلة"[3].

---

[1] احمد نوري النعيمي : مرجع سابق ذكره ، ص 20.

[2] المرجع نفسه ، ص 29.

[3] المرجع نفسه، ص 41.

أما "**كابلان**"، فإنه يعرّف العلاقات الدولية بأنها :"حقل من حقول الموضة يتمتع بها بخصوصيته واستقلاليته وهو حقل يتضمن علاقات متبادلة تجري ما بين الدولة أو الدول عبر الحدود[1].

و يعرف " **عبدالمجيد عبدلي** "العلاقات الدولية بأنها "كل علاقة تتعدى من حيث أثارها الحدود الإقليمية لأية دولة من الدول، سواء أكانت أطرافها دولا أو منظمات دولية، ومهما كانت طبيعتها سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو عسكرية"[2].

و يمكن القول: إنه على الرغم من الاعتقادات السابقة والتي تدعو إلى ضرورة التوحيد بين السياسة الخارجية وعلم العلاقات الدولية، لاسيما منها في الفترة الممتدة بين 1648 إلى غاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن الفترة التي تلت هذه الحرب قد خضعتْ لتطور نظري هائل في ميدان العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي دفع باتجاه اعتماد مبدأ التخصص في دراسة ظواهر هذا الحقل[3].

وبذلك بدأت السياسة الخارجية تخرج عن إطار النظرة التقليدية، حيث كان هناك اعتقاد بأنه لا يمكن فصل العلاقات الدولية عن السياسة الخارجية. ومن خلال هذه العلاقة يمكن القول: إن العلاقات الدولية هي علم تفسيري، تهدف إلى الكشف عن حقائق الظواهر السياسية الدولية وتفسيرها تفسيرا علميا، أي الكشف عن خصائصها العامة المشتركة[4]. أما بشأن السياسة الخارجية، فيمكن القول بأنها برنامج عمل، وهي بهذا تقع في مجال الفن، كونها تتمثل في عملية الاختيار بين الأهداف والوسائل المختلفة لاختيار الأكثر دقة منها[5].

وفي نفس الاتجاه يعتقد" **محمد السيد سليم**" أنه إذا كانت السياسة الخارجية تنصرف إلى البرامج التي تنتهجها وحدة سياسية ما تجاه الوحدات الأخرى، فإن العلاقات الدولية تتجه إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين أو أكثر[6].

---

[1]احمد نوري النعيمي: مرجع سابق ذكره ،ص 42.

[2]المرجع نفسه، ص 41.

[3]حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ، ص ص25-26.

[4]هشام محمود الأقداحي : السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مصر ، الإسكندرية ، 2012، ص 13.

[5]المرجع نفسه.

[6]محمد السيد سليم: مرجع سبق ذكره، ص 13.

وهناك اتجاه آخر، يذهب إلى أبعد من ذلك، وهذا من خلال التمييز بينهما من حيث الاهتمام، فالعلاقات الدولية تهتم بدراسة الظاهرة السياسية الدولية، التي تنشأ نتيجة التفاعلات بين الوحدات السياسية المختلفة في إطار النسق الدولي، بينما ينحصر اهتمام السياسة الخارجية على السلوك الخارجي لهذه الدول أو المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية [1].

وما يمكن قوله بخصوص العلاقة الموجودة بين ظاهرة السياسة الخارجية وظاهرة العلاقات الدولية، أن هذه الأخيرة أعم وأشمل من السياسة الخارجية، ومعنى ذلك أن السياسة الخارجية هي أداة ووسيلة لإدارة العلاقات الدولية، فإذا كانت السياسة الخارجية تقع داخل إقليم الدولة، فإن العلاقات الدولية تقع خارج الإقليم لتحقيق أهداف عامة أي أن العلاقات الدولية تعني بما هو كائن، في حين أن السياسة الخارجية تعنى بما يجب أن يكون.

3/ علاقة السياسة الخارجية بالدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية إحدى الأدوات الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، ولاسيما في أوقات السلم[2]، وفي هذا الصدد يعرفها " روبرت كانتر " بأنها: " فن وممارسة إدارة المفاوضات مع الدول الأخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية" وهو ما يوضح جليا أن الدبلوماسية تخضع كلية للسياسة الخارجية. وليس القادة الدبلوماسيون إلا عمالا لدى قادة السياسة الخارجية لحساب تحقيق المصالح القومية .

وفضلا عن ذلك، هناك اختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ "أن السياسة الخارجية هي الطريق الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى"، في حين أن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ لها، فهي تعني فن الإقناع، كما هي

---

[1] هشام محمود الأقداحي: مرجع سبق ذكره ،ص 14.

[2] إسماعيل صبري مقلد : العلاقات السياسية الدولية ،دراسة في الأصول والنظريات ، ط4، الكويت: منشورات دار السلاسل ، 1985، ص130.

وسيلة لهدف واحد، وهو إخضاع الآخرين لإرادتها، ويمكن القول، بأنه هناك علاقة تكاملية بينهما ؛ فإذا نجحت الدبلوماسية انعكس ذلك بالإيجاب على السياسة الخارجية، وعلى العكس من ذلك في حالة إذا ما فشلت فإنها تؤدي إلى قصور السياسة الخارجية وتبعيتها[1].

4/ علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية.

إن صنع السياسة الخارجية يتقيد كثيرا بالسياسة الداخلية، إلى حد اعتبار أن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، وبالتالي فهي تتأثر بالمحيط الداخلي، وهناك الكثير من العلماء الذي يقرون بأنه لا يمكن الفصل بينهما لأن كل واحدة منهما تعتبر مكون من مكونات الحركة السياسية بحيث أن انسجام الواحد منها بالأخر يسمح بخلق القوة والتعبير عن الإرادة العامة، حيث يرى "**كارل فريدريك** " : إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ولاسيما في النظم الديمقراطية، وإلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية " وأكثر من هذا يشير " هانريدر " إلى : " أنهما أصبحتا متشابهتين إلى حد بعيد، وهو ما يطلق عليه تعبير مدخلات السياسة الخارجية "[2].

كما كتب "**غريغوري فلاين**" عن العلاقة المتكاملة بينهما قائلا :" لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم "

وحسب التعريفات السابقة فإن السياسة الخارجية، هي انعكاس للسياسة الداخلية، فكلما كان هناك استقرارا داخل الدولة، كلما كان هناك انسجاما واستقرارا في السياسة الخارجية.

ويمكن القول أيضا، بأن هناك تأثير متبادل بينهما؛ فكما يمكن للسياسة الداخلية أن تكون لها قابلية الانتشار إلى خارج إقليمها كظاهرة الإرهاب مثلا، يمكن للنظام الدولي أيضا أن يؤثر في السياسة الداخلية للدولة، مثل الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على المجتمع الداخلي، وثورة المعلومات، وبالتالي

---

[1] زايد عبد الله مصباح: الدبلوماسية، بيروت، دار الجبل ، 1999، ص 11.

[2] احمد نوري النعيمي: مرجع سابق ذكره ، ص 47.

يمكن القول بأن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل وامتداد، غير أن هناك اختلاف واضح بينهما والذي يتجلى فيما يلي:[1].

- ✓ **من حيث حدود العمل** : السياسة الداخلية لها السيطرة التامة على مختلف مواردها وسكانها، في حين تتصدى الحكومة في السياسة الخارجية لهذه الإرادات المتنازعة للدول الأخرى والتي تتميز بصعوبة التوفيق بينهما.
- ✓ **من حيث الأهداف الرئيسية:** هدف السياسة الخارجية هو البقاء والدفاع، في حين تهتم السياسة الداخلية بالتجارة الخارجية والإنفاق الدفاعي، التي لها ثقل واضح على الرخاء ومستوى المعيشة.
- ✓ **في السياسة الداخلية** ، من الممكن إلقاء بعض الشك على التحقق الفعلي .
- ✓ اختلافهما من حيث الاهتمامات المركزية
- ✓ يتطلب العمل الداخلي بناء وإدامة القوة التي تبذل خارجيا

وعليه فإن مثل العلاقة الموجودة بينهما ، هي مثل العلاقة بين وجهي العملة الواحدة، حيث يقول "جلادستون": " إن السياسة الداخلية الصالحة هي أول شرط من شروط السياسة الخارجية الرشيدة"[2]، ويضيف" هارولد نيكولسون ": " فلاغرو وإن كان حل كثير من مشكلات السياسة الخارجية لا يوجد إلا في داخل السياسة الداخلية"[3].

المحور الثاني: المداخل النظرية لتفسير السياسية الخارجية.

---

[1] احمد نوري النعيمي: مرجع سابق ذكره ، ص 47.

[2] المرجع نفسه، ص 50.

[3] المرجع نفسه.

يقصد بالمداخل النظرية ذلك الإطار الفكري والمنهجي الذي يقوم بتوجيه الباحث لدراسة ظاهرة معينة، وذلك من خلال إخضاع الظاهرة للتحليل العلمي المبني على تبسيط الظاهرة، ثم إعادة بنائها وصياغتها وفق رؤية منظمة مبنية على تفسيرات علمية قريبة من الواقع الملموس[1].

وترجع المحاولات الأولى للبحث عن القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تفسير السلوك الخارجي للوحدات الدولية إلى العهد الإغريقي القديم، حيث حاول بعض الفلاسفة تفسير السلوكيات التي كانت وراء مختلف الحروب التي نشأت بين المدن اليونانية، وهو ما تجلى واضحا من خلال كتابات المؤرخ الإغريقي ثوسيديس فيكتا به الحرب البيلوبونيزية (431 ق م – 404 ق م)، إلا أن هذه التفسيرات وغيرها مما جاء في إطار المدرسة التقليدية لم يرق إلى مستوى الصورة الحقيقية لنظرية السياسية الخارجية التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ماساهم في انتعاش محاولات التنظير في ميدان السياسة الخارجية بشكل كبير غير أن هذا التوجه افرز في ظرف وجيز الكثير من النظريات ذات النظرة الجزئية، حيث تركز على متغير معين، دون الخوض في المتغيرات والعوامل الأخرى، الأمر الذي أدى إلى خلق العديد من المحاولات التنظيرية، وفيما يلي يمكن التطرق إلى مختلف المقاربات المؤسسة لتحليل السياسية الخارجية، وإلى تحليل السياسية الخارجية ونظريات العلاقات الدولية[2].

أولا: المقاربات المؤسسة لتحليل السياسة الخارجية.

1- مقاربة صناعة القرار: نموذج ريتشارد سنايدر:

---

[1] .*http://thesis.univ-biskra.dz*

[2] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص ص 115-117.

شهدت نظرية صنع واتخاذ القرار نموا متزايدا، كون القرار يشكل عنصرا مهاما في الحياة السياسية [1]، ويعدّ **ريتشارد سنايدر** من أبرز مؤسسي هذا الاتجاه النظري التحليلي والذي ظهر في أوائل خمسينات القرن المنصرم [2]، وفيما يلي يمكن التطرق إلى التعريف بكل من القرار، ومفهوم عملية صنع القرار، ومفهوم عملية اتخاذ القرار، ومفهوم نظرية صنع واتخاذ القرار[3].

أ – **مفهوم القرار**: يعد القرار الموضوع الرئيسي في نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية وفي هذا الصدد يعرّف **جوزيف فرانكيل** القرار على أساس انه " عمل مقرر محدد بين مجموعة من الأعمال تتعقبها مجموعة من الاختبارات المدروسة.[4]

ومن جهة أخرى يقدّم **دافيد استون** تعريفا للقرار على أساس أنه " عبارة عن مخرجات النظام السياسي الذي توزّع السلطة على أساسها القيم دخل المجتمع " [5].

أما **حامد ربيع** فإنه يعرّف القرار بأنه " نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة[6]، فالقرار السياسي بهذا المعنى هو مجموعة من النشاطات، والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن والجاه لمواجهة موقف معين، بغية تعديله إن أمكن ذلك.

---

[1] ياسين محمد، وأنس أكرم: صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، ع7، ص 292.

[2] ناصف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[3] ياسين محمد، وانس أكرم: مرجع سبق ذكره ، ص 293.

[4] وليد عبد الحي: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مترجما، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع،1985، ص 305.

[5] عبد الناصر جندلي: "محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية"، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2007-2008.

[6] حامد عبد الماجد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية جامعة القاهرة: 2000، ص62.

ب- **مفهوم عملية صناعة القرار:** يعرّف **ريتشارد سنايدر** عملية صنع القرار بأنها العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعا لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق[1].

في حين يعرّفها **علي السلمي** بأنه: مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها.

فهي إذا تلك العملية المستمرة والمتواصلة التي تؤدي إلى انتقاء سياسة من بين مجموعة من السياسات المحدودة، يمكن لصانع القرار من إدراكه لطبيعة العلاقات بين مختلف الوحدات السياسية.

ج- مفهوم عملية اتخاذ القرار: يعرّف **إسماعيل صبري مقلد** عملية اتخاذ القرار بأنها: " تلك العملية التي تعني الوصول إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات التي ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها.

واختيار القرار يتم وفق معايير ترشيدية عقلانية يمكن الاحتكام إليها في عملية الموازنة، والترجيح، والمفاضلة النهائية، وذلك بعد إجراء مشاورات كثيفة ومداولات تبحث فيها كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار.

د- مفهوم نظرية صنع واتخاذ القرار: تعرّف على أساس أنها عبارة عن تلك الدراسة الدقيقة والشاملة لمختلف المتغيرات البيئية الداخلية، والسيكولوجية والخارجية، الواجب اتخاذها بعين الاعتبار من طرف منفذي القرارات عند تحليل سياسة معينة وتحديد طبيعة التفاعل فيما بينها وما القرار سوى نتيجة لذلك التفاعل للثالوث البيئي المتكون من المتغيرات الداخلية، السيكولوجية، والخارجية [2].

أما **ربتشارد سنايدر** فإنه يعرّف نظرية صنع واتخاذ القرار على أساس أنها ذلك الإطار النظري لتلك السلوكية (الفعل ACTION) الصادرة عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص هم صناع ومنفذو

---

[1] ياسين محمد، وانس أكرم: مرجع سبق ذكره ، ص 293.

[2] عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

قراراتها (تشخيص الدول)، وبالتالي، فإن فهم واستيعاب هذه السلوكية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار البيئة القرارية المحيطة بصناع ومنفذي القرارات السياسية [1].

إذا ومن خلال ما سبق، يتبين لنا أن نظرية صنع القرار تعني تلك العملية الدقيقة والشاملة لمختلف متغيرات البيئية الداخلية، والخارجية، والسيكولوجية الواجب اتخاذها بكل جدية عند تحديد سياسة معينة وتحديد التفاعل فيما بينها، وعليه فالقرار هو تحصيل لكل هذه المتغيرات.

– الإطار النظري لنموذج ريتشارد سنايدر

يعتبر نموذج ريتشارد سنايدر أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية، وذلك ابتداء من عام 1954، تقوم هذه المقاربة على فكرة أساسية مفادها أن الفعل الدولي يمكن تعريفه على أساس: أنه مجموعة القرارات التي تتخذها وحدات رسمية معترف بها، وأن الدول تتصرف على اعتبار أنها فاعل في حالة دولية معينة ، وداخل هذه الوحدات يمكن تحديد صناع القرار الذين يسمح لهم وضعهم في الهرم الحكومي بالتصرف باسم الدولة.

وكما أدرك ريتشارد سنايدر بأن هناك قصورا في النموذج الإستراتيجي، قاموا بتقديم أنموذجا أخر لاستيعاب فهم صنع السياسة الخارجية، وتجاوز النموذج الذي قدّموه مفهوم "الصندوق الأسود" الذي تم تبنيه من طرف النموذج الإستراتيجي، وذلك بتقديم مجموعة من التفاعلات التي تتم بين مختلف المتغيرات البيئية والتي تؤثر بشكل مباشر على خيارات السياسة الخارجية [2].

فضلا عن ذلك فإن ريشارد سنايدر يعتقد بأن عملية صناعة القرار في تفسير السياسة الخارجية تستمد قوتها النظرية من خلال التركيز على مسالة الدوافع، والتي يصنفها إلى نوعين: وهما دوافع هادفة Inoreder motives، ودوافع سببية[3] Because of motive.

---

[1]وليد عبد الحي: مرجع سبق ذكره ، ص305

[2]محمد السيد سليم: تفسير السياسة الخارجية ،مرجع سبق ذكره ، ص08.

[3]حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ، ص 134.

فالأولى: "الدوافع الهادفة" فهي تلك التي تعرف بالدوافع الشكلية والمرتبطة باختيار منفذ القرار لقراره بوعي منه، وذلك بغرض تحقيق غايات معينة كتحقيق الأمن والسلم...، وهي التبريرات التي تضفي الشرعية على سلوك عدواني لدولة ما، مثل ما هو الحال بالنسبة التدخل الأمريكي في العراق... [1].

أما الثانية "الدوافع السببية" فهي ذلك النوع الذي يصعب إدراكه بسهولة وذلك لارتباطها بالمتغيرات البسيكولوجية، والشخصية لصناع القرار[2]، لذلك يرى ريتشارد سنايدر بضرورة دراسة وتحليل القرارات التي اتخذها صانع القرار في فترات معينة وليس تحليل نفسيته فقط ومعرفة دوافع صانع القرار ليس من اجل التحليل الذاتي لها بقدر ما تهدف إلى تقصي النتائج المترتبة عن صنف معين من الدوافع في عملية صنع القرار[3].

فالدوافع الهادفة غالبا ما يتم توظيفها بغية كسب تأييد الرأي العام لتوجهات السياسية الخارجية، بينما في حالة ما إذا تم الكشف عن الأهداف الحقيقية للدوافع السببية سوف يؤدي ذلك إلى خلق انتكاسة خطيرة ورفض واسع من طرف الرأي العام، في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة[4].

وفي هذا الصدد يرى ريتشارد سنايدر في الغالب يمكن لنا أن نصل إلى تحليل مقنع لسلوك مسؤول معين من خلال البحث في الدوافع المنبثقة من الهيئة أو النظام الذي يعمل فيه، أو من خلال التعرف على فهمه لأهداف مجتمعه، وردود أفعاله على ما يجري داخل وخارج بيئته، وبالتالي ليس من الضروري دائما البحث في الدوافع السيكولوجية "[5].

---

[1] عيد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

[2] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص 134.

[3] عيد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

[4] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ،ص 134.

[5] عيد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

وبالرغم من صعوبة الفصل بين الدوافع الهادفة والدوافع السببية في السياسة الخارجية فإن هذه المقاربة ترى بأنه يتعين على الباحث اللجوء إلى الدوافع السببية لكون الدوافع الهادفة شكلية ومعقدة في أن واحد.[1]

ويحتوي الإطار النظري لعملية صنع واتخاذ القرار على المحيط الخارجي، المحيط الداخلي، البنية الاجتماعية والسلوكية، صناع القرار وعملية صنع القرار، والفعل.

أولا– المحيط الخارجي: يلعب هذا الأخير دورا هاما في عملية صنع القرار السياسي، ويشمل على مختلف المتغيرات التي هي خارج حدود الدولة كأفعال وردود فعل الدول الأخرى، ويتألف بشكل أساسي من المحيط المادي والجغرافي ومن مختلف وحدات السياسية والمجتمعات والثقافات، وتتغير هذه العوامل بتعاقب مختلف الحقب الزمنية[2].

وتتمثل متغيرات البيئة الخارجية في الوضع السياسي الدولي والمنظمات الدولية، والرأي العام العالمي، والمصالح الاقتصادية، و القانون الدولي، والأخلاقيات الدولية.

أ–الوضع السياسي الدولي: لقد شهد الوضع السياسي الدولي تطورات هامة، إذ أنه في كل فترة إلا وتطرأ عليه متغيرات تختلف جذريا عن الفترة التي سبقتها، فقد شهد الوضع السياسي الدولي مثلا: عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بروز القطبية الثنائية، وكذا ظهور العديد من التكتلات، والأحلاف، وطهور حركة عدم الانحياز، ثم بعد نهاية الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة كقائدة للنظام الدولي، وحسب كينيث وولتز، فإنه كلما قل عدد الفاعلين في النظام الدولي كلما تميز هذا الأخير بالاستقرار ، لأن نقاط الاختلاف اقل من نظام الائتلاف[3].

---

[1] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص ص 134-135.

[2] ناصف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية، بيروت ، دار الكتاب العربي، 1985، ص ص 178-179.

[3]عيد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

ب– **المنظمات الدولية:** تعتبر المنظمات الدولية من أهم الفاعلين في السياسة الدولية، إذ تسعى إلى تحقيق الاستقرار الدولي من خلال محافظتها على الأمن والسلم الدوليين كهيئة الأمم المتحدة.

ج – **الرأي العام العالمي:** يلعب هذا المتغير أيضا دورا مهما في توحيد الشعوب فبفضله تم إنشاء عصبة الأمم، والأمم المتحدة، ولقد تدعم دوره أكبر مع انتشار المنظمات الغير حكومية.

ويعرف حامد ربيع الرأي العام الدولي بأنه كل تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة لا تقتصر على إثبات وجودها على مجتمع محلي معين من التوافق بين مختلف الطبقات والفئات التي تنتمي إلى أكثر من دولة واحدة سواء أكانت تلك الدول في مجموعها، تكون مجتمعا إقليميا دوليا أو كانت تنتمي إلى أكثر من مجتمع إقليمي دولي[1] .

وعليه يمكن القول: إن الرأي العام الدولي قوة معنوية لا يمكن لأي أحد أن يتجاهل ذلك، والرأي العام الوطني ما هو إلا جزء من الرأي العام الدولي والذي يقوم بالضغط على صانع القرار في حكومته لاتخاذ موقف معين تجاه دولة ما.

د– **المصالح الاقتصادية الدولية** : أضحت المصالح الاقتصادية الدولية ذو دور كبير في عملية صنع القرار، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمتغير المصلحة الوطنية والتي تسعى من خلالها مختلف الوحدات السياسية تحقيقها من خلال سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، فالعلاقات الدولية لأي وحدة سياسية أو مجموعة الوحدات فإنها تتأثر بمقدار ارتباطها بالاقتصاد العالمي، فمختلف الإمكانيات والموارد وتطور الاقتصاد...،كلها مؤشرات تشير إلى مدى ارتباط اقتصاد الدولة بالاقتصاد العالمي، والذي يؤهلها لكي تصبح مؤثرة على السياسات الخارجية للدول الأخرى .

---

[1] ميادة علي الخالدي:" العوامل المؤثرة في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي "مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي كلية التربية، ع 16 ، ص69.

وكما يتأثر صانع القرار بمدى استغلال مختلف الموارد الاقتصادية واستعمالها في التأثير على السلوك السياسي الخارجي للوحدات الأخرى، فالدول التي تمتلك الموارد الأولية يمكن لها أن تؤثر على قرار الدول التكنولوجية المتقدمة في سبيل أن تقف إلى جانبها بغية تحقيق أهدافها[1].

هـ- الأخلاقيات الدولية: تعتبر الأخلاقيات الدولية من أعقد المتغيرات في البيئة الخارجية، وهي مرتبطة بالخلفيات التاريخية والتربوية، وكذا بحقوق الإنسان، ويظهر تأثيرها جليا على المستوى الداخلي والخارجي، وهو ما تجلى واضحا في مؤتمر هلسنكي عام 1975 حول التعاون والأمن الأوروبيين وذلك من خلال دعوة المؤتمرين إلى نبذ كل أشكال العنف والقوة في العلاقات الدولية[2].

ثانيا : المحيط الداخلي : تنقسم المتغيرات الداخلية إلى متغيرات داخلية مادية والتي تتمثل في المتغيرات الجغرافية، والاقتصادية، والديموغرافية، ومتغيرات داخلية بنيوية والتي ترتبط بالرأي العام، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية.

أ – المتغيرات الداخلية المادية:

أ-1- المتغيرات الجغرافية: تعد المتغيرات الجغرافية من أهم المتغيرات المؤثرة في توجيه السلوك السياسي الخارجي، وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها[3]، ويندرج ضمن هذه العوامل الموقع الجغرافي الإستراتيجي للدولة، وما تزخر عليه من مختلف الإمكانيات والقدرات والموارد ...، التي تمكنها من اتخاذ قرارات تتصف بالقوة، يمكنها من لعب دور حامي المنطقة على غرار الولايات المتحدة تجاه قارة أمريكا.

أ-2-المتغيرات الاقتصادية: تلعب المتغيرات الاقتصادية دورا مهما في التأثير على النظام السياسي لدولة معينة، في إطار سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، وهي متغيرات متعلقة بما تحتويه الدولة من مختلف الموارد الاقتصادية تؤهلها للتأثير على مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها

---

[1] المرجع نفسه.

[2] مزوزي عبلة، "نظرية صنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية" (بحث مقدم في مقياس تحليل السياسة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2006-2007) ، ص .14.

[3] حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره ، ص .77.

الإقليمية[1]، كما أن قدرتها الاقتصادية تساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات، لخدمة السياسة الخارجية للدولة[2] .

أ-3- **المتغيرات الديموغرافية:** وهي تلك المتغيرات التي يمكن حصرها بما يسمى بالأقليات داخل دولة ما والتي يكون لها تأثير كبير على عملية صنع واتخاذ القرار بداخلها، فوجود الأقلية الألمانية في أمريكا يكون لها تأثير واضح على الإدارة الأمريكية ودفعها لاتخاذ القرار بداخلها، فوجود الأقلية الألمانية في أمريكا يكون لها تأثير واضح على الإدارة الأمريكية ودفعها لاتخاذ قرارات تتماشى وفقا لما تمليه المصالح الألمانية، كقرار زيادة الدعم لألمانيا في شتى المجالات مما يخدم ديمومة واستمرارية تحسين العلاقات بينهما[3] .

ب-المتغيرات الداخلية البنيوية : والتي يمكن إجمالها في :[4] .

ب-1- الرأي العام : وهو تعبير يدلى به جميع أفراد المجتمع بشأن قضايا محددة في المجال السياسي بغية تلبية مطالبهم ويتجلى تأثير الرأي العام عندما تمس مصالحهم، وقد ظهر تأثيره واضحا في حرب الفيتنام، عندما ضغط على الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون في الانسحاب من الفيتنام رغم أن نسبة 25% من الأمريكيين كانوا يجهلون خوض بلدهم للحرب في الفيتنام .

لذلك يعتبر الرأي العام أحد أهم العوامل المهمة في عملية صنع القرار السياسي، الأمر الذي يوفر الضمانة الأساسية بغية الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية وإحداث التغيرات المجتمعية بطريقة سلمية من ناحية أخرى[5].

---

[1] أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 209.

[2] أحمد عارف الكفارنة: " العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، دراسات دولية، ع،42، ص22.

[3] عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

[4] عبلة مزوزي: مرجع سبق ذكر، ص13.

[5] أحمد عارف الكفارنة: مرجع سبق ذكره، ص22.

ب–3–الأحزاب السياسية: هي تلك الهيئات والمؤسسات السياسية التي تساهم بشكل أو بأخر في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ويظهر دورها بشكل جلي في الدول المتقدمة.

ب–4– الأنماط المؤسساتية: وهي تلك الأنماط التي يمكن حصرها في التحليل الدستوري و الجهاز المقرر.

ثالثا: البنية الاجتماعية والسلوكية: تعد فئة مستقلة عن المحيط الداخلي نظرا لأهمية العوامل التي تتكون منها وتأثيرها غير المباشر على صناع القرار[1]، وتشمل نظام القيم السائدة في المجتمع والسمات أو الخصائص السيكولوجية والسوسيولوجية التي يتميز بها المجتمع، ونمط التفكير لدى أفراد المجتمع ومختلف القضايا المرتبطة الجوانب الدينية والعقائدية، ويقسم ريتشارد سنايدر هذه القيم إلى نوعين:

أ–**قيم مجتمعية:** وهي تلك القيم المؤثرة على الجماعة المقررة والمتمثلة في السوابق التاريخية

ب– قيم مرتبطة بصانع القرار: والذي يعني أن التكوين الشخصي لصانع القرار له دور كبير في التأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في مختلف الأنظمة (المفتوحة والمغلقة)[2].

رابعا: عملية صنع القرار: وترتبط هذه العملية بمجال الصلاحيات وكذلك الاتصالات والمعلومات والحوافز الشخصية وتلك التي يحددها الدور.[3]

خامسا: الفعل أو السلوكية السياسية: وهذا الفعل الذي يصدر عن وحدة صناعة القرار [4]ويطلق بعض الباحثين على هذا الفعل اسم المخرجات، حيث يعبر هذا القرار هنا عن نتيجة آلية لصناعة القرار.

---

[1]ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 179.

[2]عيد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره .

[3]ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره ، ص 179.

[4]المرجع نفسه.

ويركز ريتشارد سنايدر على أنه من الضروري معرفة مختلف العمليات والتفاعلات التي يتوجب تتبعها من أجل الوصول إلى القرار، وهذه العوامل التي تؤثر على صانع القرار لا تخرج عن متغيرات البيئة الداخلية والخارجية وعمليات صنع القرار[1].

ولقد لخص سنايدر عملية التفاعل بين تلك العناصر الرئيسية في إطار نظري يتمثل في الآتي:

النموذج النظري لريتشارد سنايدر في السياسة الخارجية

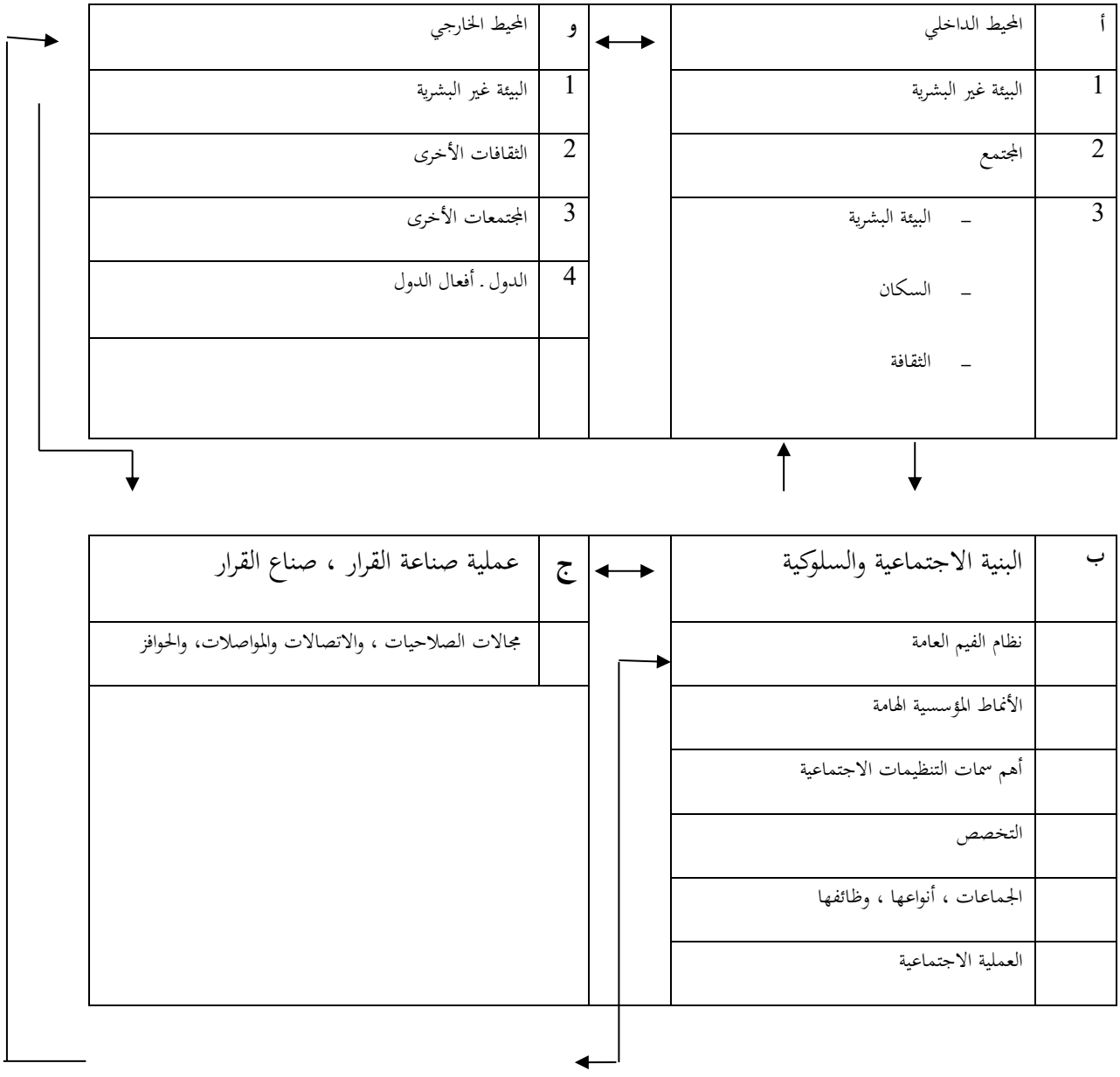

[1] جمال علي زهوان: عملية صنع القرار السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية، ع 149، جويلية 2002، ص23.

	أ-تكوين الرأي العام ب- إشراك الكبار في السياسة		د	الفعل

إن الخط " **ب ، ج**" يمثل عند ريتشارد سنايدر التفاعل بين البنية الاجتماعية والسلوكية وعملية صناعة القرار.

ويوضح خط **(د، ب)** انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بنيتها الاجتماعية والسلوكية، فإقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود ايجابي على العلاقات بين الدولتين[1].

أما السهم (**أ، ب**) فإنه يرمز إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل من ناحية وبين البنية الاجتماعية والسلوكية من جهة أخرى، وهو يمثل التفاعل الذي يعبر عن طبيعة العلاقات بين دولة وأخرى على المستوى المجتمعي وغير الرسمي (الجماهيري)، وقد تكون نوع هذه العلاقات تجارية، ثقافية، إعلامية، رياضية، أو عائلية... الخ[2].

في حين يمثل السهم (**ج، و**) و (**ج، د**) التفاعل بين دولتين لإنشاء علاقات سواء في مجال التعاون، أو في علاقات تكاملية، أو في علاقات الصراع[3].

وانطلاقا مما سبق يمكن القول، أن ريتشارد سنايدر قدّم في الإطار النظري لنموذج السياسة الخارجية ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي: التفاعل على مستوى الحكومات الذي يمثله **(ج،د، وج)**، والتفاعل على المستوى غير الرسمي الذي يمثله (**أ بو)**، والتفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي و الغير حكومي (**بجدو**)[4]

2-الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية: جيمس روزنو.

---

[1]ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2]المرجع نفسه، ص 181.

[3]المرجع نفسه.

[4]المرجع نفسه.

ظهرت الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية في منتصف الستينات من القرن العشرين، على يد مجموعة من المنظرين الذين ينتمون إلى المدرسة السلوكية، وينطلق رواد هذه المقاربة من محاولة تفادي تلك الأخطاء التي وقعت، فيها معظم المقاربات التي برزت في حقل السياسة الخارجية، والتي تتمثل في مأزق مستوى التحليل، ومأزم تغيرات التحليل[1].

ويرجع البعض ظهور الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية إلى [2]:

أولا: تلك التطورات والمستجدات الدولية خاصة عند حصول العديد من الدول، التي كانت تحت وطأة الاستعمار، على استقلالها وهو ما يمكن تسميته بدمقرطة العلاقات الدولية بعدما كانت حكرا على الدول الأوروبية، فضلا عن ذلك لقد ساهم ازدياد الاعتماد المتبادل الدولي في مختلف المجالات في زيادة اندماج النظام الدولي بين مختلف مناطق العالم، الأمر الذي لم يجعل من هذا التبادل حكرا على الدول فقط، وإنما تعدى حدوده ليشمل العلاقات على المستوى الشعبي أيضا.

ثانيا: التطور العلمي: لقد شهدت فترة ستينات من القرن الماضي تركيزا في ميدان السياسة الداخلية الأمر الذي أدى فيما بعد إلى الاهتمام بحقل الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية، والتوجه نحو تيار نظرية في السياسة الخارجية نتيجة لحجم المعلومات المتوافرة، فاتجه الاهتمام نحو استخراج الأنماط وبناء الأطر النظرية وتحديد مختلف المفاهيم التي تحكم ظاهرة السياسة الخارجية[3].

ولكن، السؤال الذي يتوجب طرحه هنا، ماذا نقارن؟ وكيف نقارن؟ ولماذا نقارن في السياسة الخارجية؟

ماذا نقارن في السياسة الخارجية؟ : باعتبار أن السياسة الخارجية هي توجهات وأهداف لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مجموعة من الأدوات، فضلا عن ذلك أنها تحصيل حاصل عن ذلك التفاعل

---

[1] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2] ناصف يوسف حتي : مرجع سبق ذكره، ص ص192-193.

[3] عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

الذي يتم بين مختلف المتغيرات الداخلية، والخارجية، والسيكولوجية، مما يعني أننا نقارن بين مختلف السياسات الخارجية من خلال كل هذه العناصر.

كيف نقارن في السياسة الخارجية؟ : وتتم المقارنة في السياسة الخارجية من خلال إتباع منهج البحث التاريخي المقارن، حيث يوجد نوعان من الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، **أولها:** المقارنة تتم بين دولتين خلال فترة زمنية معينة أو تجاه قضية معينة، كتفسير السياسة الخارجية للدول الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة[1]. **وثانيهما:** مقارنة لدولة معينة بين فترتين زمنيتين مختلفتين.[2]

لماذا نقارن؟ : حسب مايكل هاس: إن الغرض من المقارنة في السياسة الخارجية هو[3]:

- إضفاء وصفا دقيقا وشاملا لظاهرة السياسة الخارجية من أجل الحصول على معلومات كافية عن كل ما يجري من أحداث على مستوى الساحة الدولية.
- التنبؤ بمستقبل المجتمع الدولي وذلك من خلال وضع السياسة الخارجية في سياقها الزمني.
- استنتاج أحسن السياسات الخارجية في العالم من خلال إبراز عناصر التمايز.
- اتساع دائرة استيعابنا وفهمنا للسياسات الخارجية لمختلف الوحدات السياسية.

نموذج جيمس روزنو للدراسة المقارنة في السياسة الخارجية:

يعد جيمس روزنو من أبرز المفكرين الذين قدموا مساهمات جليلة في تقديم نموذج نظري للدراسة لمقارنة للسياسة الخارجية، و ذلك بغية ترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدولة حسب درجة هذا التأثير ووزن هذه العوامل[4]

---

[1]عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره

[2]ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره ، ص 192- 193

[3]عبد الناصر جندلي: مرجع سبق ذكره .

[4]فريد زكريا: من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ترجمة رضا خليفة ،القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط 1، 1999.

ويعتقد روزنو أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول وهي:

أ- **متغيرات النظام الدولي**: وهي تلك المتغيرات التي تفرزها البيئة الإنسانية وغير الإنسانية الخارجية[1]، وتتلخص في النظام الدولي القائم ومختلف فروعه (النظام الإقليمي، والنظام الجيواستراتيجي للدولة).

ب- **المتغيرات الفردية**: وهي تلك المتغيرات المتعلقة بصانع القرار، وتتمثل هذه الاعتبارات في خبرته، ومستواه الفكري، والكفاءة... وهي تلك المتغيرات التي تلعب دورا مهما في التمييز بين سلوكه وسلوك غيره في السياسة الخارجية[2].

ج-متغيرات الدور: هو السلوك الطبيعي المفترض أن ينتهجه صانع القرار في مركزه بعيدا عن الجوانب الشخصية -حتى وإن كان يتعارض مع أرائه وتوجهاته - مع العلم أن درجة تأثير متغيرات الدور تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الدول المتقدمة أصبحت الأدوار واضحة ومحددة نتيجة التجارب المتكررة، ويساهم هذا المتغير دورا كبيرا في رسم وتحديد السياسة الخارجية لهذه الدول عكس ما هو شائع في الدول المختلفة[3].

د- المتغيرات المجتمعية: وتتمثل في المتغيرات المادية وغير المادية، أما المتغيرات المجتمعية المادية فتمثل في حجم الرقعة الجغرافية والتطور في ميدان الاتصالات، والإمكانيات الاقتصادية، والتقدم العلمي والتكنولوجي...، في حين تتمثل المتغيرات المجتمعية غير المادية في تركيبة المجتمع وثقافته السياسية، وتشمل أيضا نظام القيم، والمعتقدات، وطبيعة الولاءات القائمة، والتراث والإسهام التاريخي والوطني ... [4].

هـ-**المتغيرات الحكومية**: وتحتوي على بنية السلطة وأجهزة النظام الحكومي في الدولة، والمنظومة الحزبية وطبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها، وموقع وقوة دور هذه المؤسسات وكيفية صنع القرار في الدولة.[5].

---

[1] حسين بوقارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

[2] ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره ، ص 195.

[3] المرجع نفسه ،ص ص 194 -195.

[4] المرجع نفسه، ص 195.

[5] المرجع نفسه.

وقد لخص جيمس روزنو في دراسته المقارنة للسياسية الخارجية في نموذج نظري يعتمد فيه على ثمان دول، وذلك بناء على ثلاث معايير وكل معيار منه يتفرع إلى نوعين وهي كما يلي[1]:

المعيار الجغرافي: دول كبيره، ودول صغيرة.

المعيار السياسي: دول ذات نظام سياسي مفتوح، ودول ذات نظام سياسي مغلق.

المعيار الاقتصادي: دول متقدمة، ودول متخلفة:[2].

الجغرافيا والموارد الطبيعية	دولة كبرى				دولة صغرى			
وضع الاقتصاد	متقدم		متخلف		متقدم		متخلف	
شكل النظام السياسي	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق
ترتيب عوامل التأثير	الدور المجتمعية الحكومية النظام الدولي الفردية	الدور الفردية الحكومية النظام الدولي المجتمعية	الفردية الدور المجتمعية النظام الدولي الحكومية	الفردية الدور الحكومي النظام الدولي المجتمعية	الدور النظام الدولي المجتمعية الحكومية الفردية	الدور النظام الدولي الفردية الحكومية المجتمعية	الفردية النظام الدولي الدور المجتمعية الحكومية	الفردية النظام الدولي الدور الحكومية المجتمعية
أمثلة	الولايات المتحدة	الإتحاد السوفياتي	الهند	الصين الشعبية	هولندا	تشيكوسلوفاكيا	كينيا	غانا

نموذج جيمس رزنو لتصنيف العوامل المؤشرة في السياسة الخارجية

يبين الجدول المرسوم أعلاه، الترتيب المنطقي لأهمية المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية لكل فئة من فئات الدول التي ذكرها آنفا والتي تم تحديدها من خلال الجغرافيا والموارد الطبيعية، ووضع الاقتصاد، وشكل النظام السياسي، وعند هذا المستوى يمكن الانطلاق في بناء الفرضيات الخاصة بالتفسير و التكهن بالسلوك الخارجي لمختلف أصناف الدول[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 195.

[2] ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص196.

[3] حسين بوقارة: ص152.

و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن عامل النظام الدولي يساهم بشكل كبير في تحديد و رسم السياسة الخارجية للدول الصغيرة منه في الدول الكبيرة. كما تظهر أهمية العامل الشخصي في الدول النامية في رسم عملية السياسة الخارجية، وفي المقابل نجد غياب دور المؤسسات مقارنة مع الدول المتقدمة لاسيما منها التي تتميز بخاصية النظام المفتوح، أين يبرز أهمية متغير الدور والذي يرجع إلى تطور المؤسسات الذي من سماته تحديد الأدوار وتثبيتها ورسم حدودها. وكما تبرز أهمية العوامل المجتمعية، في الدول المتقدمة وذات النظام المفتوح نتيجة المشاركة السياسية الفعالة، مقارنة مع دور هذه الفئة في الدول ذات النظام المغلق. و فيما يخص دور المتغيرات الحكومية، فإنها تلعب دورا كبيرا في الدول المتقدمة، أكثر منه في الدول المتخلفة في التأثير في السياسة الخارجية.

3- التحليلات البيئية لوضع السياسة الخارجية: نموذج عائلة سبروت

بقد ألحّا "**هارولد ومارغريت سبروت**" إلى أخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار، عند تفسير أي سلوك إنساني: و ذلك أن العوامل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية تؤثر في نشاط الإنسان لسببين[1]:

الأول : إنها تستطيع أن تؤثر في قرارات الإنسان إذا أدرك هذه العوامل ؟

الثاني : بإمكانها أن تحد من القدرة على الممارسة أو الإنجاز.

وتشير عائلة سبروت إلى أن استجابة الإنسان للبيئة تتوقف على إدراكه إياها، وبناء عليه تمثل دراسة البيئة ومعرفة محتوياتها معلما ودليلا مرشدا في تحليل السياسية الخارجية وتقويم إمكانات أي دولة ويعتبر منهج دراسة البيئة وفقا لهذه العائلة، منهجا مساندا ومفيدا في دراسة السياسة الخارجية، وقد اعتبر مساندا، لأن هناك عوامل أخرى تلعب دورا لا يستهان به في التأثير في السلوك السياسي ومن بين هذه العوامل، مستوى التكنولوجية المحققة، ومدى إدراك العوامل الرئيسية ونسبة المصادر المتوفرة مقارنة بالتزامات الدولة[2].

---

[1] محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] المرجع نفسه.

ويعرف سبروت البيئة على أساس أنها: "ذلك الكل الذي يحيط بنا من عوامل إنسانية أو غير إنسانية، ملموسة أو غير ملموسة"[1].

ولقد أخذ الكثير من باحثي السياسة الخارجية بتصنيف سبروت فيما يخص تقسيم العوامل البيئية إلى نفسية، و عملية.

أولا/ البيئة النفسية: وتتضمن صور المسؤولين عن صياغة أهداف السياسة الخارجية وأنشطتها فيما يخص بإدراكهم البيئة المحيطة بهم، إلى جانب صورهم عن البيئة، هناك المواقف والقيم والعقائد والحاجات الشخصية، والإدراك، والإيديولوجية...، ويجب أن يكون تشابك هذه العناصر جميعها مسئولة عن تعريف الموقف الذي يواجه صناع السياسة الخارجية.

ويقتضي تفسير سلوك صناع السياسة واستجابتهم لأي موقف ما في البيئة النظر إلى إدراكات صناع السياسة الواقع، ولا يعني أنه يجب دائما أن تتطابق صورة الهدف المدركة مع الواقع[2].

وتشكل البيئة النفسية العدسات التي ينظر بها صناع السياسة إلى شتى الموضوعات، وبوساطتها يعرفون المواقف التي يتعاملون معها وتعتبر مدخلا مهما لتحليل خيارات السياسة الخارجية، ومعرفة الأهداف القابعة خلف سلوكات صناعها ومواقفهم.

ثانيا/ البيئة العملية: ويقصد بها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية سواء كانت بشرية، أو مادية، المتعلقة بالجانب العملي يتعلق بكيفية رؤية وإدراك صانع القرار لها: "أول خطوة لإيجاد العلاقات بين العوامل البيئية في اتخاذ القرار تتم باكتشاف كيف يتصور القرار للبيئة المحيطة به[3].

4- المقاربات البيروقراطية:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد شلبي: مرجع سبق ذكره ص31 .

[3] الإطار النظري والقانوني للدراسة مرجع سبق ذكره، ص .18

تعتقد هذه المقاربة بأنه إذا كانت قرارات السياسة الخارجية يتم ترسيمها وتنفيذها في إطار مجموعة من المتغيرات والضغوطات، فإن ذلك ينتج أشكالا متعددة من المنافسة والمعايير البيروقراطية التي تحكم سلوك المؤسسات ومختلف الأجهزة المسؤولة عن هذه القرارات[1].

وقد تزايد الاهتمام بالدور الذي يلعبه البيروقراطيون في رسم وصنع عملية السياسة الخارجية، وذلك نظرا لمحدودية فترة حكم رئيس السلطة التنفيذية ومستشاريه، مما يعني تغيرات جذرية في هرم المسؤولية في اتخاذ القرارات، لهذا يتم الاعتماد عليهم بدرجة كبيرة بغية التزود بمختلف النصائح لاتخاذ القرار وفي تنفيذها وهو ما يعني عمليا أنهم المخططين الرئيسين في السياسة الخارجية[2]، بحكم اعتبارهم بمثابة المتغير الثابت في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية[3].

ونظرا لأهمية البيروقراطية في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية وزيادة حجمها على مستوى مختلف المجالات في مختلف مؤسسات الدولة على غرار وزارة الاقتصاد والدفاع ... فإنه هناك من يشجع الاتجاه نحو " بقرطة " عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك نظرا للمزايا التي يتم تحقيقها، ومن بين تلك المزايا أنها تسهل عملية الوصول إلى سياسة خارجية رشيدة[4].

وقد لخص كيجلي و ويتكوف أهمية البيروقراطية في عملية السياسة الخارجية فيما يلي[5]:

1) تزداد الفعالية الإدارية بسبب التخصص الذي يسّهل تقسيم العمل وتوفير الخبرة.
2) ترجع فعاليات البيروقراطية إلى هياكلها الهرمية.
3) تنشأ هياكل صنع القرار لقضاء مهام محددة.
4) توفير البيروقراطية على أرشيف من الأحداث السابقة، وهو ما يساعد على حل مختلف القضايا الراهنة.

---

[1] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ، ص121.

[2] محمد السيد سليم ، وأحمد بن محمد مفتي: مرجع سبق ذكره،ص139.

[3] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص122.

[4] محمد السيد سليم ،وأحمد بن محمد مفتي: مرجع سبق ذكره، ص142.

[5] المرجع نفسه، ص142.

5) أنها تقوم باختبار الأشخاص الذين يتمتعون بقدر كاف من الكفاءة والخبرة.

6) تبني عملية الترقية على أساس الاستحقاق والإنجاز.

7) أن تعدد الأجهزة البيروقراطية تشجع في النظر إلى بدائل عدة.

ومن أهم الأفكار النظرية التي ركزت على أثر الاعتبارات البيروقراطية على نتائج ومخرجات السياسة الخارجية نجد منظور **غراهم أليسون** الذي أعطى أهمية كبيرة لطبيعة الإجراءات البيروقراطية التي تميز كل جهاز حكومي والشكل ومحتوى العلاقة بين مختلف الأجهزة من خلال العمل الأكاديمي الذي أنجزه على خليفة أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962م، وكنتيجة لذلك يقدم غراهام اليسون ثلاث نماذج تحليلية لفهم واستيعاب عملية صنع القرار السياسي وهي: نموذج الفاعل العقلاني، ونموذج المسار التنظيمي، ونموذج السياسات الحكومية[1].

أ-نموذج الفاعل العقلاني:

ينطلق هذا النموذج من فكرة أساسية مفادها تفسير سلوكية الدولة الخارجية اتجاه موقف معين أو دولة أخرى عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تسعى الدولة جاهدة بغية تحقيقها، وفي هذا الصدد يقدم شرحا منطقيا للحسابات الدقيقة الذي على ضوءه تقوم دولة معينة باختيار نهج سياسي معين دون اتخاذ بقية القرارات الأخرى، وكمثال على ذلك اعتبر العالم السياسي الأمريكي هانس مورغنتو أن أمريكا دخلت للحرب العالمية الثانية نتيجة التهديد الذي يمثله اختلال توازن القوى في أوربا[2].

وعليه فإن هذا النموذج يعتمد على وضع معايير عقلانية يمكن أن تكون بمثابة عوامل موضوعية لتفسير وتقويم السلوك الخارجي للدولة، وبإمكان الباحث أن يعمق في تركيزه على عامل الاستمرارية فيما يخص السياسات المنتهجة من قبل دولة معينة وذلك بغية استشراف مختلف التغيرات التي ستظهر على تلك السياسة مستقبلا.

---

[1] ناصف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره ، ص 188.

[2] المرجع نفسه ، ص .188

وحسب هذا النموذج فإن صناع القرار يضعون في حسبانهم مختلف العوامل الموضوعية الإيجابية والسلبية التي تؤثر في دولتهم ويقومون حساباتهم على هذا الأساس، فأينما أتجه الميزان يقومون بتحديد طبيعة سياستهم التي سوف تتبع، لذلك نجد أن أنصار هذا النموذج يلجئون إلى إبراز الهدف الذي تعمل له دولة معينة من خلال سلوكية ما، وتعتبر هذه السلوكية حسب اعتقادهم اختيارا منطقيا، ويطبق هذا النموذج عادة في نظريات التفاوض، وكذا في نظريات الردع خاصة تلك التي تتعلق بالردع النووي [1].

ويقوم هذا النموذج على ما يلي[2]:

1) لا بدا من وجود عنصر الرشد بغية اتخاذ قرار ما بصورة عقلانية.
2) ضرورة اتخاذ القرار الذي يحقق من خلاله أقصى ممكن من الربح و بتكلفة أقل.
3) البحث عن البديل الأمثل وتقييم مدى قدرته على تحقيق أقصى ربح ممكن.
4) التنبؤ بكل النتائج المترتبة عن اختيار كل هذه البدائل بشكل هرمي.
5) التغير على مستوى الأهداف والوسائل
6) يفترض هذا النموذج بوجود نظرة وحدوية أو متكاملة للوحدة القرارية وهو ما يعنيانه يوجد مقرر واحد فقط.

غير أنه هناك من يعيب على النموذج العقلاني وذلك راجع إلى إهماله لعنصر الزمن خاصة في الأزمات المفاجئة وكذلك إهماله للمتغيرات البيئية والنسبية في مفهوم عقلانية القرار.[3].

ب- نموذج العملية التنظيمية

---

[1] المرجعنفسه

[2] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره.

[3] المرجع نفسه .

يعتقد "غراهام ألسون" في هذا النموذج أن الحكومة مكونة من مجموعة من التنظيمات البيروقراطية مرتبطة ببعضها البعض[1]، ولكل منها قدر معين من الاستقلالية والمصالح الخاصة به، فمن بين خصائص صناعة القرار في دول العالم المتقدم على المستوى المؤسساتي ذلك التنافس بين مختلف الدوائر في صنع القرار، وذلك عن طريق استعمال تقنية التسريب للمعلومات وذلك بغية إحراج بقية الإدارات، أو اتخاذ قرار موقف معين من قبل إحداها بشكل يؤثر سلبا على الإدارات الأخرى وهو ما يؤدي إلى إفشال سياساتها، وعليه يمكن القول بأن هناك مجال واسع للمناورات والتسابق في الحصول على المعلومات، والتي تصل إلى أعلى مستوى في نظام صنع القرار لاختيار سلوك معين، والذي هذا الأخير عبر عملية تأطيرية تراكمية والتي تقوم وتتكامل فيه كل الوحدات حسب قواعد معينة ومنظمة[2].

من جهة أخرى يعتقد أنصار هذا النموذج أن العالم غير مرتب، وعليه، لا يمكن احتساب النتائج والتنبؤ بشكل دقيق، وبالتالي فهو يبني نظريته على أساس المخاطر[3].

وفي هذا المضمار يرى سيمون بإمكان صانع القرار تنظيم احتمالاته بغية التنبؤ بالنتائج المرجوة تحقيقها[4].

ج- النموذج البيروقراطي " السياسة الحكومية "

يتناول هذا النموذج عملية صناعة القرار على مستوى القيادة، عكس النموذج الثاني الذي يتعاطى مع القيادة كصانع قرار موحد تصله الخيارات من شبكة الإدارات المختلفة بشكل هرمي، فإن هذا النموذج يحاول تفسير العلاقات القائمة في إطار هذه القيادة والتي يصورها على شكل لعبة تتميز بالتنافس والتعاون بين أفراد القيادة الذين يختلفون في سلوكياتهم ومصالحهم ووزنهم السياسي

---

(1)حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره ، ص .125

(2)ناصف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره ، ص .190

(3)عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره .

(4)المرجع نفسه.

وانتماءاتهم الحزبية... ويتم التوصل إلى القرار باعتماد مختلف أساليب التفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة بين أطراف القيادة[1].

وعليه يمكن القول أنه حسب هذا النموذج لا يوجد فاعل واحد والذي يتمثل أساسا في الدولة، بل هناك العديد من الفاعلين في إطار القيادة حيث نجد أن لكل منهم أهدافهم الوطنية والشخصية وإدراك مختلف القضايا، والقرار ليس عقلاني، وإنما هو محصلة سياسية للعبة التنافس والتعاون المستمرة بينهم، وفي الأخير يمكن القول: إن النموذج البيروقراطي ما هو إلا مكملٌ للنموذج الأول" العقلاني " لكون أن هذا الأخير يهتم بالبيئة الخارجية، في حين يهتم النموذج البيروقراطي " السياسات الحكومية" بالبيئة الداخلية[2].

ثانيا: تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية :

قبل الخوض في أي ظاهرة في حقل العلاقات الدولية يتوجب على الباحث الرجوع أولا إلى التأصيل النظري لها، بحيث توجد هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة، والواقع العملي من جهة أخرى، و في هذا الصدد سوف يتم التطرق إلى مجموعة من النظريات التي تطرقت إلى السياسة الخارجية والتي تتمثل في كل من المدرسة الواقعية، والليبيرية، والماركسية، والبنائية.

1- المدرسة الواقعية :

لقد جاءت المدرسة الواقعية كرد فعل على تيار المدرسة المثالية، وتهدف هذه المدرسة إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول ومختلف العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر في علاقاتها المتبادلة بين مختلف

---

[1] ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2] عبد الناصر جندلي: مرجع سبق ذكره .

الوحدات السياسية، فالمدرسة الواقعية جاءت من أجل دراسة الواقع كما هو موجود فعلا، وليس كما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية مثلما تؤمن به الليبيرالية[1].

وتعتبر الواقعية من أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وذلك من خلال التعبير عن أوضاعه القائمة[2].

ولقد سيطرت الواقعية على حقل العلاقات الدولية لمدة تزيد عن ستة عقود، وهذا لا يعني أنها جديدة وإنما تمتد جذورها إلى الحضارة اليونانية، وهو ما يتجلى من خلال كتابات ثيوسيديدس، والذي يعتبر أول مرجع في العلاقات الدولية والذي يزال يستخدم إلى حد الآن في دراسة العلاقات بين الدول[3].

و عموما يمكن القول: إن الواقعية السياسية تتبنى موقفا يعني بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى، ولا يعير لأي اهتمام بمصالح الدول الأخرى إن اقتصت الحاجة لذلك، وترتبط السياسة الخارجية الواقعية عادة باستخدام القوة، حيث أنها لا تدين تلك الحروب التي تقام بين مختلف الوحدات السياسية، لأن الحرب تعتبر من وجهة نظرها كحالة طبيعية لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية [4].

ويعتقد أنصار هذه المدرسة بأن النظام الدولي مجرد لعبة حيث لا يحقق أي ربح، و أنأي ربح يمكن تحقيقه من طرف وحدة سياسية يعادل خسارة بالنسبة لوحدة سياسية أخرى، والعامل الحاسم والمستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة، والقوة العسكرية، ويرتبط هذا المفهوم بالنزعة التجارية[5].

ومن جهة أخرى، فإن الواقعية ترى بأن عامل المصلحة القومية هو الأداة التفسيرية الملائمة لفهم وشرح السلوكيات الدولية، كما تفترض من أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية والتي

---

[1] ناصفي وسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] اسماعيل صبري مقلد: مرجع سبق ذكره ، ص 18.

[3] خالد موسى المصري: مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، سورية: دمشق دار فتوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014، ص51.

[4] مجيد محمد حميد ، وسرى هائم محمد، السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة نظرية ، المجلة السياسية الدولية، ص. 179

[5] المرجع نفسه.

تتصرف كوحدة منسجمة وبعقلانية في ظل الفرص والعوائق الموجودة في محيطها الدولي، وعليه فإن السياسة الخارجية حسب هذه المدرسة هي الاستخدام العقلاني للوسائل المتاحة من أجل الوصول إلى أهداف معينة. [1].

كما تؤمن الواقعية السياسية بأن سياسات الدول شأنها شأن المجتمعات عامة تهيمن عليها القوانين الموضوعية والتي تمتد جذورها في الطبيعة البشرية، والتي أخذها بعين الاعتبار وعلى أساس موضوعي يعتمد على دعم الفكرة بالأدلة والبراهين، بدلا من الاعتماد على التحليل المثالي للأمور المنفصلة عن الوقائع والمتأثرة بالتفكير المثالي للفرد وأهوائه وتستند في فهمها للسياسة الخارجية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة ، وتتعامل هذه المدرسة مع السياسة على أساس مجال قائم في حد ذاته ومنفصل عن الجوانب الأخرى كالاقتصاد والدين والأخلاق [2].

وتعتقد هذه المدرسة أن البواعث التي تحرك أفعال أي سياسي وتفكيره لابد وأنها متمحورة حول مفهوم القوة ، ومن بين هؤلاء الذين قاموا بدراسة القوة كجزء مركزي للسياسة الدولية نجد هانز مورغانتو والذي أكد من خلال كتاباته أن هدف جميع السياسات، القائمة على الصراع، الحصول على القوة، وأن الأخيرة هي الغاية الأسمى للسياسة والدافع الحاسم لأي عمل سياسي، وفي هذا الصدد انتقد هانز مورغانتو الجوانب المثالية في حل المشكلات السياسية الدولية، وهذا يعني التخلي عن القانون الدولي العام، وأن لا تلجأ في سعيها إلا بعلاقات القوة [3].

وعليه يؤكد هانز مورغانتو، أن القانون الدولي هو نظام بدائي مماثل للقانون الساري في بعض المجتمعات التي لم يزل أفرادها مثل سكان استراليا الأصلين وقبائل ايروكو في شمال كاليفورنيا[4]. وهو ما

---

[1] هالة أبو بكر سعودي: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973)، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986، ص 33.

[2] الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، تم تصفح يوم 28.08.2017 على الرابط http://sia.sy.net

[3] أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره ، ص. 93-94.

[4] المرجع نفسه، ص 93.

يعني أن هذه المدرسة ترفض رفضا مطلقا الربط بين الجانب الأخلاقي لأي شعب ، وبين القوانين الخلقية التي تسود العالم[1].

إذا ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن دعامتا التحليل الذي تستند عليها المدرسة الواقعية تتمثل في مفهومي القوة والمصلحة وأن هذه الأخيرة تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورغانتو بفكرة التأثير والسيطرة .[2].

وتعني القوة السياسية، حسب هذه المدرسة، مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في إطار علاقاتها المتبادلة، وهدا يعني أن القوة المشار إليها ليست مترادفة للعنف بأشكاله المادية والعسكرية بل هي أوسع من ذلك بكثير، فهي ذلك الناتج لعدد كبير من العوامل المادية والغير مادية والتفاعل الحاصل بين هذه العناصر هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الوحدات السياسية .

ومن هنا تنظر المدرسة الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجياتها، بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى .[3].

كما تولي الواقعية اهتماما بالغا لملاحظة الحقائق وإعطائها مفهوما عقلانيا[4]، والعقلانية عند الواقعيين لا يمكن تحديد سياسة خارجية لدولة ما، إلا عن طريق اختيار أفضل القرارات من بين جميع الخيارات المتاحة بناء على قرار عقلاني وليس للعاطفة أثر كبير في تحديد هذا الاختيار[5].

وتتلخص أطروحات المدرسة الواقعية فيما يلي:[6].

---

(1) المرجع نفسه، ص 94.

(2)اسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

(3)اسماعيل صبري مقلد: مرجع سبق ذكره، ص 19.

(4)أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره ، ص 101.

(5)خالد موسى المصري: مرجع سبق ذكره ، ص 55.

(6)أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره ، ص 102.

1) أن العلاقة الدينامية بين سياسة القوة والمجتمع، إذ يمكن تطبيق القوانين عليهما.

2) الربط العضوي بين مفهوم القوة، ومفهوم المصلحة.

3) أن من يهيمن على أعمال البشر هي المصالح المادية، وليست الأفكار.

4) تنبذ الواقعية السياسة كل الطموحات المتعلقة بالأخلاق.

5) أن الاختلاف بين الواقعية السياسية، ومدارس أخرى فكرية فضلا من أنها حقيقية وعميقة.

أما الواقعية الجديدة فهي على خلاف من المدرسة الواقعية الكلاسيكية، حيث قامت بتطوير نظرية العلاقات الدولية، وذلك من خلال إعطائها مفهوما جديدا للسياسة الخارجية يقوم على فهم النظام وليس الأشخاص أو الدول، وكذا التركيز على دراسة المظاهر الاقتصادية الدولية، مع تطوير نظرية الاستقرار الهيمني.

أما بخصوص حالة الفوضى حسب هذا الاتجاه، فإنها تدفع الدول إلى تبني مواقف واقعية، وتبقى دراسة النسق العام من أولويات هذا المقترب، في حين يحتل عامل الدين، والاقتصاد، وعلم النفس، مرتبة ثانوية لها[1].

وفي الأخير، ومهما كانت طبيعة التحولات التي حدثت في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن المفهوم الواقعي للمصلحة الوطنية لا يزال الأقرب لفهم السلوك السياسي الخارجي للوحدات السياسية.

2- المدرسة الليبيرالية :

دعت هذه المدرسة إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق غايات مثالية واسعة النطاق وذلك بغية تحقيق مكاسب تنفع أكبر عدد ممكن من المجتمعات والدول، وترتبط هذه المدرسة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية، وإلى التفكير الذي أتى به الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون الرامي إلى إنشاء عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[2].

---

[1] محمد عصام لعروسي: العلاقات الدولية ، شيء من النظرية وآخر من التطبيق، تم تصفح الموقع يوم : 30.08.2017 على الرابط التالي :http:// www.ahewar.org

[2] مجيد محمد حميد، وسرى هائم محمد: مرجع سبق ذكره ، ص 178.

ويميل الليبراليون إلى تصور النظام الدولي على أساس الربح للجميع، وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة عبر مختلف قنوات المنظمات الدولية[1].

ويرى أنصار هذه المدرسة أن التوترات الكامنة يمكن إزالتها بواسطة إقامة ديمقراطيات برلمانية لأن الصراعات حسب اعتقادها هي خيار النخبة والأوتوقراطيين بعد الحرب العالمية الأولى، وترى أيضا أنه الصراع يجب أن يكون كحلقة أخيرة، فهي لا تريد حربا، وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق رفاهية المجتمعات والدول كافة[2]..

3- المدرسة الماركسية :

تعتبر المدرسة الماركسية من بين أهم المدارس التي فسّرت بعض الظواهر الدولية على غرار الامبريالية والصراع الدولي من الزاوية الاقتصادية، وقد أدخلت هذه النظرية مفاهيم وتفسيرات جديدة للماضي والحاضر والمستقبل، وتجاوزت أثار النظرية الماركسية الحقل النظري إلى الميدان التطبيقي إذ قامت العديد من الأنظمة السياسية باعتمادها على هذه النظرية، وقد أدى هذا الربط بين النظرية والتطبيق إلى إفساح المجال أمام تفسيرات جديدة متجددة و مختلفة[3].

وانطلاقا من التحليلات الماركسية تطورت مقاربات دراسية للمجتمع الدولي والعلاقات الدولية من خلال مفهومي الامبريالية والتبعية، والتي ركزت على العامل الاقتصادي، الذي يعد من وجهة نظرها القوة الأساسية المحركة للسلوك الخارجي والطبقات والدول تستجيب وتتفاعل مع ما يحدث في البيئة الخارجية استنادا لموقعها في النظام الاقتصادي العالمي[4]، فضلا عن ذلك فإن العامل الاقتصادي فإنه

---

[1]المرجع نفسه، ص. 178،

[2]المرجع نفسه.

[3]الإطار المفهومي والنظري للبحث

[4]حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ، ص 224

يساهم بشكل واضح وجلي في توضيح مصالح مختلفة والتي لا يمكن تفسيرها مهما كان من خلال العامل السياسي الاستراتيجي، كما تعتقد في ذلك المدرسة الواقعية السياسية[1].

ومن خلال هذا المنطلق برزت طروحات عالم ثالثية والتي ساهمت بشكل كبير في تفسير التخلف، وأسبابه ومخاطر احتكار التكنولوجيا ومشاكل التلوث والتي تم طرحها في مختلف المنظمات الدولية، والتي ساهمت هي أيضا في بلورة مفهوم المساعدة، وحق التبادل، وحق التنمية، ويلاحظ أن النظرية المادية التاريخية نجحت حيث لم تكن الماركسية عقيدة وإيديولوجية رسمية وإنما ما هي سوى وسيلة تحليل للمجتمع.

ويرجع العديد من الباحثين أسباب عدم وجود نظرية ماركسية في العلاقات الدولية إلى :

1) تركيز اهتمام الماركسيين على البيئة الداخلية للمجتمع الواحد اعتقادا منهم بأن التحولات السياسية تبدأ من التناقضات الداخلية للمجتمع الواحد[2].
2) لا يفصل الماركسيون بين السياسة الداخلية والخارجية للمجتمع الواحد، وعليه فإنهم عندما يباشرون في دراسة المجتمع بكل تناقضاته الداخلية لا يعني ذلك أنهم متجاهلين للبيئة الخارجية للمجتمع، وفي هذا الشأن يقول فلاديمير بينين: "ليس هناك فكرة أكبر خطأ وأشد ضررا من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية ".
3) يعد العامل الاقتصادي محور الاهتمام وتفسير الماركسيين للظواهر.
4) عدم إلمام الماركسيين بكل الظواهر الدولية واقتصارهم على تفسير ظاهرتي الإمبريالية والصراع الطبقي، وجعلها كمتغيرين أساسيين في تحليلهم من خلال اعتبار الطبقة كفاعل والامبريالية كقوة محفزة.

---

[1] الإطار المفهومي والنظري للبحث

[2] عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007، ص 191، وكذا خالد سوسي المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 143 -144.

5) رغم أن العلاقات الدولية تتم بين الدول، إلا أن الماركسيين ينكرون دور الدول بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة معتبرين أن الصراع ليس صراعا دوليا، وإنما صراع طبقي بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتارية، وهو صراع إيديولوجي اقتصادي[1] .

ورغم ذلك فإن هناك بعض المحاولات للتنظير الماركسي للعلاقات الدولية، وهي محاولات كل **هويسون ولينين** في دراستهما للأمبريالية والصراع الدولي، وتركيزهما على مبدئي الأممية الشيوعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وتعكس تحولات فترة ما بعد الحرب الباردة إحدى مقولات نظرية التعبية كتوجه ماركسي جديد[2]، والذي تركز من خلاله على التأثير القوي الذي يمارسه النظام في مجتمعات دول العالم الثالث، وفي مجال صنع السياسية الخارجية، بحيث تقوم دول العالم الرأسمالي بالضغط على دول العالم الثالث، مما يؤدي بها إلى فقدانها للحرية في اتخاذ القرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي، وعليه فإن وحدة التحليل الأساسية في هذه النظرية هو النظام الرأسمالي العالمي[3].

ويقوم مفهوم التبعية على علاقات عدم التكافؤ بين دول العالم المتقدم، دول المركز –ودول العالم المتخلف –دول المحيط – والعلاقة بينهما هي علاقة استغلال وتبعية وسيطرة، وفي ظل مثل هذه العلاقات يعتقد بعض منظري الشعبية أن الشركات المتعددة الجنسيات تعد بمثابة وحدة تأثير وسطى متفرعة عن النظام الرأسمالي العالمي وأحد الأعمدة الكبرى له، والتي تستعملها الدول الكبرى في تحقيق مصالحها والحصول على تنازلات من الدول النامية، مما جعل السياسة الخارجية لهذه الوحدات تتحكم إلى الاعتبارات الخارجية استجابة لضغوطات دول المركز من جهة وسعيا للحصول على المنتجات التي تقوم بصناعتها هذه الدول[4].

---

[1]عبد الناصر جندلي: مرجع سبق ذكره ، ص 192 .

[2]حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ، ص 224.

[3]دالع وهيبة: دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999، 2006 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر) ، 2007-2008) ، ص.45

[4]دالع وهيبة: مرجع سبق ذكره ، ص 46.

وعليه فإن القضية المحورية التي تدور حولها نظرية التبعية، هي استحالة دراسة مجتمعات دول العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، وحسب اعتقاد هذه النظرية فإن، السبب الرئيسي الذي أدى إلى تخلف بلاد العالم الثالث راجع إلى الاستعمار الذي أسس لظاهرة التبادل الاقتصادي اللامتكافئ بين الدول التي قامت باستعمار دول العالم الثالث برمتها، وذلك من خلال إخضاع البنية الاقتصادية وفقا لما يخدم مصالحهم دو نفسح أي مجال للدول المستعمرة في تحقيق ذلك[1].

أما اليوم فإن التبعية ارتبطت بما أصبح يطلق عليه اسم " الاستعمار الجديد "، والذي يقصد به أن الدول المستعمرة سابقا تحصلت على استقلال سياسي منقوص لم يؤدي إلى استقلال اقتصادي، وهو ما أعاق الدول المستعمرة في اتخاذ قراراتها والتي غالبا ما تكون تحت إملاءات خارجية فضلا عن ذلك أن التبعية التي تفرضها دول المركز على المحيط تفكك بنية الاقتصاد الوطني لهذه الأخيرة إلى نوعين: نوع مندمج مع بنية الاقتصاد العالمي، ونوع قديم متخلف[2].

وعليه، فإن رواد مدرسة التبعية وعلى رأسهم سمير أمين من خلال دراستهم لنموذج النمو داخل المركز والمحيط تبين لهم أن النمو المحقق في دول المركز نمو ذاتي، في حين أنه متجه لخدمة المصالح الخارجية في دول المحيط، ويصل سمير أمين إلى أن التخلف هو نتيجة لتوسع الرأسمالية في المجتمعات التابعة وأن الإمبريالية هي المسؤولة عن هذا التخلف، كما يؤكد في طروحاته أن الاحتلال الاقتصادي على الصعيد العالمي هو ذلك الحاصل بين دول المركز المتقدم ودول المحيط المتخلف، والتي تتمثل الحلقة الضعيفة في العلاقات مركز–أطراف والحل عنده للخروج من دائرة التخلف هو مقاطعة النظام الرأسمالي العالمي وإقامة تنمية محلية مستقلة.

وهو ما دفع هذا الاتجاه إلى وصف العولمة بالامبريالية من جميع مناحي الحياة، ولذلك فإنها سوف تؤدي إلى إنتاج شكل جديد من توزيع الأدوار والوظائف في النظام الدولي بغية تحقيق مصالح دول

---

(1) عواطف عبد الرحمان: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، القاهرة: دار الفكر العربي ، 1997، ص39.

(2)سلوى بن جديد ، "مفهوم التبعية عند مالك بن نبي (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1996) ، ص 33.

الشمال، وفي هذه الحالة تتقلص حرية المبادرة واتخاذ القرار لدى دول الجنوب إلى أقصى درجة، وحينئذ يصبح الوضع الدولي الجديد يشبه إلى جد بعيد نظام استعماري جديد، وهو ما يرغم دول العالم الثالث من أجل الدخول في تكتلات وأحلاف بغية حماية مصالحها.

إلا أنه ما يؤخذ على هذه النظرية أنها أرجعت أسباب التخلف إلى عوامل خارجية وتناست في نفس الوقت العوامل الداخلية، كما تجاهلت العنصر التاريخي، وعنصر التفاعل والتأثير المتبادل بين الظاهرة الاستعمارية والواقع الاجتماعي التقليدي الخاص في مجتمعات دول العالم الثالث في تحليلها لظاهرة التخلف، لذلك جاءت تفسيراتهم لا تاريخية تتسم بالثبات والسكون، واكتفت فقط بوصفها لظاهرة التخلف دون محاولة التوصل إلى شرح أسبابها الحقيقية[1].

4- المدرسة البنائية :

تعد النظرية البنائية حديثة العهد في العلاقات الدولية بحيث دخلت إلى حقل العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، إلا أنها سرعان ما أخذت حيزا كبيرا في أدبيات هذا العلم والتي اعتبرت فيما بعد منافسا قويا للنظريات التقليدية –الواقعية والليبرالية –[2] .

ويعد الكسندر و وندت من بين أهم الباحثين الذين ساهموا في تطوير المنظور البنائي في العلاقات الدولية، وقد أسهمت البنائية إسهاما مهما في نظرية العلاقات الدولية، مضيفة ببعدها السوسيولوجي بعدا ابستمولوجيا جديدا يسهم في دراسة دوافع السلوك الدولي لوحدات النظام الدولي، وكذا مختلف الأحداث والظواهر الدولية، وذلك من خلال اعتمادها على مفاهيم تحليلية ليست محددة كما فعلت الواقعية[3] .

---

[1] عواطف عبد الرحمان: مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

[2] خالد المصري: النظرية البنائية في العلاقات الدولية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، م30 ، ع2 ، 2014، ص.314.

[3] الباحثون السوريون : المدرسة البنائية في العلاقات الدولية ، الجزء الأول ، مدخل إلى المدرسة البنائية تم تصفح الموقع يوم : 31-08-2017 على الرابط :http://www.syr.res.com

ولقد أضافت البنائية في تحليلاتها مفاهيم كلية تستوعب دراسة الأفكار والهويات والبناء الاجتماعي، باعتبارها متغيرات مهمة في تشكيل الدوافع الرئيسية لسلوك الفاعلين في النظام الدولي، بناء على التفاعل المستمر بين البني والفاعلين الذين ليسوا الدول فقط، و إنما يشمل أيضا مختلف الفواعل الأخرى على غرار المنظمات الدولية بشقها الحكومي وغير الحكومي، وهذا دون إغفال عن دور الدولة والتي تعتبر كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، ودون إهمال متغير المصلحة الوطنية أيضا، لكن البنائية صبت اهتمامها على أهمية التفاعل بين هذه المكونات والأفكار والهويات، وكيف تحدد الأفكار المصلحة، أي أن المصلحة بالمنظور البنائي مكون ذو وعاء اجتماعي[1].

وتقوم البنائية على مفهومين في العلاقات الدولية هما البنية والتي تعني المؤسسات والمعاني(القيم والأفكار والهويات) المشتركة، التي تشكل معا سياق الفعل الدولي، والفاعلون والذي يقصد به الوحدات التي تتفاعل مع بعضها ومع البنى الاجتماعية ضمن هذا السياق، فتؤثر وتتأثر بها[2].

ومن أجل فهم النظرية البنائية و ما تقوم عليه وبماذا تختلف في التحليل عن الواقعية والليبرالية في حقل العلاقات الدولية، وكذا المرتكزات التي تقوم عليها قام الكسندر ووندت بتحديد الفكرة الرئيسية التي تتمحور عليها البنائية في مثال علمي[3].

" إن سلاح نووي بريطاني أقل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية من خمسة أسلحة نووية تمتلكها كوريا الشمالية "

وانطلاقا من المثال السابق ذكره يوضح –ووندت –ثلاث مرتكزات تقوم عليها البنائية في تحليل السياسة الدولية وهي كما يلي:

1- لا يمكن تفسير القوة المادية بمعزل عن المحتوى الاجتماعي: فالسلاح النووي الذي تمتلكه كوريا الشمالية أخطر على الولايات المتحدة مهما كان كمه من سلاح بريطانيا، لأن البنائية تفترض

---

[1] الباحثون السوريون.: مرجع سبق ذكره.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

أن التهديد المادي أو القوة المادية بشكل عام، لا يمكن أن تحلل بمعزل عن التاريخ والأفكار و القيم المشتركة، فكوريا الشمالية هي عدو تاريخي لأمريكا، والقوة مادية يجب أن تفهم في سياق التاريخ والأفكار والهويات والتفاعلات الاجتماعية المتبادلة، وعليه يمكن القول أن المرتكز الأول للبنائية هو المحتوى الاجتماعي للقوة المادية في العلاقات الدولية[1].

2-تتأثر المصلحة للدول بمؤتمرات اجتماعية تسهم في تشكيلها[2]: إن الفهم الاجتماعي للقوة ينسحب أيضا على مفهوم المصلحة الوطنية ففي المثال السابق الذي طرحه ووندت يكون لأمريكا مصلحة وطنية في الوقوف تجاه كوريا، لأن القادة الأمريكيين يدركون جيدا أن العلاقة العدائية معها، في حين ليس من مصلحتها احتواء بريطانيا، لأن أمريكا تدرك جيدا المصالح المتبادلة بينهما، وذلك من منطق العلاقة الاجتماعية (الصداقة ، العداوة) حيث يرى البنائيون في هذا الصدد أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية، معنى ذلك أن المرتكز الثاني يؤكد على المحتوى الاجتماعي للمصلحة.

3- طبيعة النظام الدولي هي الفوضوية[3] كما تعتقد ذلك كل من المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة، إلا أن ذلك لا يمكن تحليلها دون الرجوع إلى العلاقة التفاعلية بين البنية والفاعل، وعليه فإن الفوضى تحلل وفقا للمقترب البنائي بفكرة التنافس على الموارد المحدودة، وهذا التنافس هو علاقة اجتماعية، أحسن طريقة لتحليلها وفقا للمنطق البنائي، دراسة البناء الاجتماعي لها[4].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن النظرية البنائية تحلل العلاقات الدولية من زاوية البناء الاجتماعي للأحداث والمؤسسات والفاعلين ونقطة البدء في هذا التحليل هي الاعتماد على الافتراض الاسبتمولوجي الفلسفي، و أن الطريقة التي يتوجب أن يتصرف بها الأفراد و الدول في السياسة الدولية

---

[1] الباحثون السوريون: مرجع سبق ذكره.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] الباحثون السوريون: مرجع سبق ذكره.

أن تعتمد على طريقة فهمهم للعالم من حولهم، وهوياتهم التي يحملونها، والأفكار التي يكونوها عن غيرهم، أي خبراتهم وأفكارهم المتبادلة .

المحور الثالث: صنع السياسة الخارجية.

أولا– مؤسسات صنع السياسة الخارجية

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي لمختلف الوحدات السياسية يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك راجع إلى اختلاف طبيعة النظم السياسية للدول[1]، إذ أن أهمية ودور أي جهاز يتوقف على طبيعة النظام السياسي لأي دولة من الدول، فقد تتركز عملية صنع القرار بيد رئيس الدولة في حال ما إذا كان نظام تلك الدولة رئاسي أو شبه رئاسي على غرار الولايات المتحدة، وقد يكون للسلطة البرلمانية دورا مهما في رسم وضع السياسة الخارجية في حالة ما إذا كان نظامها برلماني مثل بريطانيا والهند، كما قد يكون للسلطة العسكرية دورا بارزا في عملية رسم واتخاذ القرار في السياسة الخارجية مثلما هو الحال بالنسبة للأنظمة السياسية الديكتاتورية في العالم الثالث[2].

وقد يكون للأجهزة غير الحكومية أيضا دورا بارزا، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام، في صنع السياسة الخارجية إلا أن هذا النوع الأخير من الأجهزة يختلف درجة تأثيره من نظام سياسي إلى آخر[3].

1–السلطة التنفيذية:

تتحمل السلطة التنفيذية المسؤولية الأولى عن عملية رسم واتخاذ القرار في السياسة الخارجية للدولة، ومسؤولية الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، أيا ما كان نوع اللقب الذي يحمله، حيث يعتبر المتحدث الرسمي الأعلى باسم دولته في كل القضايا التي لها صلة مباشرة بعلاقاتها الخارجية، وهو الذي يقوم بالإشراف على رسم السياسة الخارجية، مما يضفي على دوره فيها أهمية قصوى[4]،مقارنة بغيره من الأجهزة، لأن هذا الجهاز يتضمن العديد من الأجهزة الفرعية والمتمثلة في رئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة،

---

[1]صنع السياسة الخارجية . رابط مأخوذ من الانترنت

[2]عبد الناصر جندلي: محاضرات قدمت لطلبة السنة الرابعة في مقياس السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكره.

[3]صنع السياسة الخارجية: مرجع سبق ذكره

[4]إسماعيل صبري مقلد: السياسة الخارجية ، الأصول النظرية والتطبيقات العملية . ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013، ص 45.

ووزارة الخارجية، فضلا عن ذلك فهي تحوي على العديد من الوكالات التي تقوم بصنع القرار في السياسة الخارجية ، والتي تمثل في حد ذاتها قنوات اتصال أو معلومات تزود جهاز السلطة التنفيذية بمختلف المعلومات التي تخدم الدولة.

ولعل من بين الدوافع التي أعطت أهمية كبرى لهذا الجهاز في رسم وتنفيذ عملية السياسة الخارجية راجع إلى عدم الثبات وسرعة التغيير، غير أن دور هذه الأخيرة يختلف من نظام سياسي إلى أخر، بحيث يكون فعالا في الأنظمة الرئاسية كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أو شبه الرئاسية مثلما هو موجود بفرنسا، ويندرج تحت السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية مجموعة من المؤسسات وفي مقدمتها الأجهزة الرئيسية في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع[1].

2-السلطة التشريعية: على الرغم من امتلاك كافة الوحدات السياسية في العالم، مهما كان نوع نظامها السياسي، على البرلمان، إلا أن دوره يتباين من نظام سياسي إلى آخر، بحيث يبرز دوره بشكل جلي وواضح في الديمقراطيات الغربية الليبرالية وفي دول قليلة من العالم الثالث على غرار الهند[2].

وأهمية البرلمان في السياسة الخارجية يمكن تجسيدها في محور يمثل أحد طرفيه الأنظمة الشيوعية، مثل الإتحاد السوفياتي سابقا أين سلبت من الجهاز التشريعي المسؤولية في مجال السياسة الخارجية، في حين يمثل الطرف الثاني الأنظمة الديموقراطية الغربية، مثل أمريكا أين تدفع عملية المراقبة والتقييم، وذلك من خلال إجبار الكونغرس الحكومة بغية التعاون معها، أما في الدول الأخرى إن السياسة الخارجية تحتل موقعا وسطا في هذا المحور، ففي نظام الحزب الواحد لا يوجد فرق بين سياسة الحكومة وسياسة البرلمان أما في الأنظمة التعددية فإن الأمر يختلف تمام وذلك من خلال اختلاف وجهات نظر بين سياسة الحكومة والسياسة البرلمان[3].

---

[1] بن حارب يوسف عبد الرحمان السياسة لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 1999، ص 56.

[2] فلاك نور الدين ، محاضرات في مقياس صنع وتحليل السياسة الخارجية، تخصص دراسات إستراتيجية ألقيت على طلبة الماستر، ص 31.

[3] نور الدين فلاك: مرجع سبق ذكره، ص 31.

وعموما يمكن القول أنه في الأنظمة الديمقراطية يلعب فيها البرلمان دورا لا يستهان به في رسم وصنع عملية السياسة الخارجية، بحيث يقوم هذا الجهاز بسحب الثقة من الحكومة وما يترتب عنها من إقالة أو استقالة في حالة ما إذا فقدت الأغلبية المؤيدة لها في البرلمان، أو القيام على تعديل أو تغيير سياستها الخارجية وفقا لما يتماشى مع نظرة البرلمان[1].

كما يلعب هذا الجهاز دورا كبيرا في إجراءات المصادقة على الاتفاقيات، و المعاهدات الدولية كما هو الحال بالنسبة للأنظمة الديمقراطية، فضلا عن ذلك فإنه يساهم وبدرجة كبيرة في تعيين المسؤولين المكلفين بإدارة شؤون السياسة الخارجية، وفي رسم الميزانية العامة للدولة وفي إعلان الحرب...، وهكذا يلعب الجهاز التشريعي دورا مهما في رسم وصنع السياسة الخارجية للدول خاصة منه في الدول الديمقراطية التعددية[2].

3- **المؤسسة العسكرية**: تلعب هذه المؤسسة دورا مهما في عملية رسم وضع السياسة الخارجية، وذلك عندما تحتل قضايا الأمن الصدارة ويتوقف دورها على نوعية الحكم، حيث تخضع في النظم الديمقراطية للسلطة المدنية ووزير الدفاع مدنيا والتحرك العسكري يخضع لقرار سياسي، في حين تلعب المؤسسة العسكرية في النظم الديكتاتورية دورا مركزيا في رسم وتوجيه عملية السياسة الخارجية، ويمكنها الاستعانة بخبراء مدنين وفي كل سفارة توجد ملحقية عسكرية مهتما تقديم مختلف المعلومات المتعلقة بالقضايا العسكرية إلى وزارة الدفاع[3].

من الناحية النظرية هناك من يعتقد بأنه يتم الفصل بين وظائف السلطة المدنية والعسكرية، غير أن السياسة الخارجية لا ترتبط فقط بالمسائل المدنية، وإنما تمتد إلى العلاقات العسكرية (التحالفات، التدخل العسكري ، إقامة تعاون عسكري، إعلان حرب..)، فضلا عن ذلك لا يمكن إهمال دور المؤسسة العسكرية في التأثير على السياسة الخارجية لاسيما منه في أوقات الحروب أو المواقف الدولية التي تستدعي استعمال القوة العسكرية[4].

---

[1] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

[3] يوسف عبد الرحمان بن حارب: مرجع سبق ذكره، ص ص53-54.

[4] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ص 70.

ويذهب الكثير من الباحثين في مجال السياسة الخارجية إلى التأكيد على دور الجهاز والذي يتباين من نظام سياسي إلى أخر، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية، ففي الدول الشمولية تميل الأقليات العسكرية إلى السيطرة على معظم دواليب الحكم ما يجعل سيطرتها على السياسة الخارجية أمرا طبيعيا ونتيجة لضعف العلاقة بين الأقلية العسكرية والمجتمع المدني تكثر الانقلابات العسكرية، الأمر الذي يؤدي بها إلى تغيير مسار السياسة الخارجية [1].

وأما في الديمقراطيات الغربية فهناك رغبة واهتمام أساسي بضرورة تكريس سيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية، ويتجلى ذلك واضحا من خلال تبعية هذا الجهاز إلى رئيس الدولة، ومن خلال إخضاع النفقات العسكرية لمراقبة وتفويض السلطة التشريعية، إلا أنهلا يمكن إغفال دور المؤسسة العسكرية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية، ففي الكثير من الأحيان تفرض موقفها تجاه بعض المواقف، ضف إلى ذلك بروز ظاهرة الصناعات العسكرية الذي افرز علاقات اقتصادية، ومصلحيه قوية بين قادة المؤسسة العسكرية ورؤساء المؤسسات الصناعية ومسؤولين سياسيين، زاد من قوة وتأثير دور هذه المؤسسة في توجيهات وقرار السياسة الخارجية، وقد أصبحت تلك المركبات الصناعية والعسكرية من أقوى الجماعات المؤثرة في التوجيهات العامة للسياسات الخارجية للدول المصدرة للأسلحة [2].

وكما تشرف هذه المؤسسة أيضا على مصلحة التجسس والاستخبارات التي تزود بها النظام بمجموعة من المعلومات الواقعية حول مختلف المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، وكذلك أيضا الدور يخول لها القيام بدور حاسم في السياسة الخارجية من خلال أعمال التجسس والتخريب ومساندتها لبعض الأطراف التي تقوم بانقلاب عسكرية، أو مختلف أنواع العصيان المدني في مختلف أرجاء العالم[3].

---

[1] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ص 70.

[2] المرجع نفسه. ص 71-72.

[3] حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره ص 72.

4- وزارة الخارجية: يعتبر هذا الجهاز متداخل مع كل الأجهزة التيتم ذكرها سابقا، باعتباره الجهاز المباشر لرسم وتنفيذ السياسة الخارجية والإشراف على العلاقات الدولية، من خلال التمثيل الدبلوماسي والقنصلية مع الوحدات السياسية والمنظمات الدولية والإقليمية، حيث تقدم السفارات بتقديم تقارير مفصلة عن كل الدول المعتمدة فيها لتقدم وزارة الخارجية فيما بعد بتحليل وتفسير التقارير من طرف خبراء من ذوي الاختصاص[1].

ويعتبر جهاز وزارة الخارجية أهم وأضخم جهاز في رسم وصنع السياسة الخارجية، كما أن مسؤولية وزارة لخارجية تختلف من نظام سياسي إلى آخر، حيث يعتبر وزير الخارجية المساعد الأول والأساسي في عملية رسم وصنع السياسة الخارجية في الأنظمة الرئاسية، في حين يعتبر المسؤول المباشر في الشؤون الخارجية أمام مجلس الوزراء في الأنظمة البرلمانية .[2].

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية ووسائلها ومحدداتها وابعادها

1- أهداف السياسة الخارجية .

يستدعي الموقف أنه في حالة ما إذا عزم صناع السياسة الخارجية من أجل رسم قرار ما فإنهم يضعون في حسبانهم مجموعة من الأهداف [*]، والتي من أجل تحقيقها يتوجب عليهم أن يوفروا لها مجموعة من الإمكانيات والوسائل، و هذا بغرض تحويلها إلى أفعال وحقائق سياسية اقتصادية واجتماعية.

ويختلف الهدف في السياسة الخارجية عن مجرد رغبة[3]"، إذْ لابد أن يتضمن قيمة مرغوبة، وهذا من خلال تخصيص القدر الضروري من عوامل قوة الدولة التي سيلزمها للانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصورات

---

[1] عبد الناصر جندلي: مرجع سبق ذكره.

[2]المرجع نفسه.

[*]ويعرّف الهدف في السياسة الخارجية بأنه " الغايات التي تسعى الوحدة الدولية، إلى تحقيقها في البيئة الدولية " ويعرف أيضا على أساس أنه :" وضع معين تتوخى الدولة تحقيقه في المجال الخارجي". انظر: احمد نوري النعيمي: مرجع سابق ذكره ، ص 151، و هشام محمود الأقداحي: مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3]محمد السيد سليم: مرجع سابق، ص 40.

النظرية إلى مرحلة التنفيذ"[1]، وتحديد أولوية الأهداف القومية لدى الوحدة السياسية، تتحكم فيه عدة عوامل منها ما يتصل بالظروف الطبيعية للدولة، ومنها ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية، ومنها ما يتصل بطبيعة النظام السياسي، وما يتصل بشخصية صنع القرار، وتحديد أهداف أي وحدة سياسية ليس من السهل في ميدان السياسة الخارجية، إذْ ما قد يعد هدفا رئيسيا لدى دولة ما في مرحلة زمنية معينة، يمكن أن تتراجع أهميته، وتتحول رتبته ليصبح وسيلة للدولة نفسها في حقبة زمنية لاحقة.

و إضافة إلى ما سبق، يمكن القول أيضا: أنه توجد عدة تصنيفات للسياسة الخارجية – مختلفة ومتباينة لتحديد الأهداف، والتي يمكن التطرق إليها فيما يلي:

- **التصنيف الأول**: يعتمد فيه أنصاره على الأهداف القومية وفقا للمدى الزمني، ومن ثمّ يميزون بين ثلاثة أنواع من الأهداف، هي : الأهداف المحورية ، والأهداف متوسطة المدى ، والأهداف بعيدة المدى[2].
- **التصنيف الثاني** : يذهب أصحابه في تصنيفهم للأهداف إلى تقسيمها إلى أهداف حقيقية، وأهداف معلنة[3].
- **التصنيف الثالث** : يعتمد فيه أصحابه في تصنيف الأهداف على الطريقة التي تصاغ بها هذه الأهداف. وفي هذا السياق يميز (أورجانسكي) بين الأهداف المحددة والأهداف العامة ؛ الأولى تصاغ بطريقة واضحة، و أما الثانية فهي تلك التي يكتنفها الغموض، وهو ما يؤدي إلى فسح المجال أمام اختلاف وتباين مختلف التأويلات[4].

وعلى الرغم من اختلاف الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها، فإن أهم الأهداف التي ترغب هذه الأخيرة في تحقيقها يمكن حصرها فيما يلي:

---

[1]هشام محمود الأقداحي: مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره ص 175.

[3]هشام محمود الأقدامي: مرجع سبق ذكره، ص 17.

[4]المرجع نفسه، ص18.

أولا– حماية الذات الوطنية والحفاظ على الأمن القومي : مما لاشك فيه أن غاية أي وحدة دولية، هو المحافظة على بقاء واستمرارية الدولة، والعمل على تدعيم أمنها، مسخرة في ذلك مختلف الإمكانات والقدرات المتاحة لديها، حتى لو استدعى الأمر الدخول في نزاعات مسلحة[1].

ثانيا– تنمية قدرات الدولة: بعد أن تقوم الدولة بحماية ذاتها والمحافظة على بقائها تسعى بعد ذلك إلى زيادة مقدراتها وإمكاناتها من القوة، بسبب الطبيعة الإنسانية العدوانية في حد ذاتها[2]. فضلا عن ذلك، أن كل وحدة دولية تريد أنتكون لها سلطة مطلقة في كلما يتعلق بحقها في تقرير مصيرها، ومن ثم يتوجب على كل دولة الاحتفاظ بحد أدنى من القوة الذي يمكنها من الحفاظ على استقلالها السياسي.

ثالثا– زيادة مستوى الثراء الاقتصادي : يعد متغير الثراء الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الدولة لأجل تحقيقه بوساطة سياستها الخارجية، فالوجود القومي للدولة يتطلب توافر حد أدنى من مختلف الموارد المهيأة لقيام نشاط اقتصادي"، وكل ذلك من أجل تحقيق الرفاه لشعوبها، وكثيرا ما ينظر إلى الثراء المادي على انه مؤشر لنفوذ الدولة في المجال الخارجي، مما يتيح لها دعم قوتها العسكرية، ويمكنها من التأثير في العلاقات الدولية من خلال استعمالها للأداة الاقتصادية، مما يعود عليها بالفائدة ويخدم مصالحها القومية[3].

وعليه، يمكن القول: إنه كلما كان هناك رخاء اقتصاديا كلما عزز من شرعية النظم الحاكمة، وكلما ازدادت معدلات البطالة وتدهورت مستويات المعيشة لدى الأفراد، كلما أدى ذلك إلى انهيار النظم السياسية وتهديد الكيان السياسي للأمة[4].

رابعا– العمل على نشر إيديولوجية الدولة والدفاع عنها :من بين الأهداف القومية الأساسية التي تسعى الدولة جاهدة من أجل تحقيقها ، الدفاع عن إيديولوجياتها والعمل على حمايتها من محاولات

---

[1]هشام محمود الأقدامي: مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]صبري مقلد : مرجع سبق ذكره، ص132.

[3]المرجع نفسه.

[4]أحمد ظاهر : (مترجم)، السياسة الدولية المعاصرة، عمان : مركز الكتاب الأردني، 1989، ص 77.

الغزو "العقائدي"، كما تعمل على ترويج هذه المعتقدات ومحاولة نشرها في الخارج اعتقادا منها أن اتساع نطاق المشاركة الدولة "للأيديولوجية" التي تعتنقها يخدم مصالحها بصورة أفضل، فضلا عن ذلك يرتبط هذا الهدف باعتبارات أمنية وإستراتيجية.

وتتمثل الوسائل التي تستخدمها الدول من أجل تحقيق غاياتها في الدعايات الموجهة للدول بالذات أو تشجيع الثورات(*) عبر مساندة بعض التنظيمات والأحزاب التي تأخذ بإيديولوجية تلك الدولة[1].

خامسا– حماية التراث الثقافي :

ويقصد به محاولة الدولة حماية التراث الثقافي من أخطار الغزو الثقافي والمحافظة عليه، لأن هذا التراث يشكل أحد المقومات المهمة التي تستند إليها الدولة في إثبات وجودها[2]،فمن بين أهم الأخطار التي تواجهها الدولة في تراثها الثقافي تلك التي تأتي عن طريق الهجرة، ومختلف وسائل الإعلام الحديثة[3].

وفي هذا الصدد يمكن التطرق إلى تقسيم الدول إلى نوعين[4]:

أ) دول تحاول أن تصون تراثها الثقافي وأن تحفظه من الزوال، بتأمينه ضد الغزو الأجنبي.

ب)دول تحاول أن تصدر ثقافتها عبر حدودها وأن تفرضها على الآخرين.

وهناك معايير مختلفة تستخدم عند تقييم الأهداف وتقويمها وتصنيفها، ومن هذه المعايير:

- **معيار الرغبة في الهدف:** فالهدف في السياسة الخارجية يتضمن قيمة مرغوبة ويتم ذلك من خلال تخصيصه لبعض الموارد، والتي تكون مرتبطة بصياغة الخطط لتحقيقه[5].

(*)مثلما فعل الاتحاد السوفياتي مع تشيكوسلوفاكيا عام 1948، ومع الصين الشعبية الشيوعية 1949، ومع كوبا عام 1960.

(1)صبري مقلد : مرجع سبق ذكره، ص ص135-136

(2)صبري مقلد : مرجع سبق ذكره، ص136.

(3)هشام محمود الأقدامي : مرجع سبق ذكره، ص 20 .

(4)صبري مقلد : مرجع سبق ذكره، ص137.

(5)مثنى علي المهداوي : واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية ، 38-39 ، الذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، ص 109.

- **معيار إمكانية الحصول على الهدف** : ويقصد به تقويم قابلية الدولة في إطار إمكانية معينة، ويتعين على صانع القرار التأكد من الوصول إلى أهداف محددة، لا يؤثر في الحصول على غيرها من الأهداف المرغوبة بها[1].

2- أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى ترجمتها على أرض الواقع ، تلجأ إلى عدة آليات ووسائل تتماشي مع طبيعة الهدف المرجو تحقيقه، و هذه الوسائل قد تكون سليمة، كما قد تكون عدائية، إضافة إلى أنه كلما تعددت وسائل وإمكانيات تحقيق أهداف هذه السياسة كلما ساهم ذلك في منح الدولة مزيدا من حرية التصرف في شؤونها الخارجية، لأن انجاز بعض الأهداف في البيئة الدولية يتطلب التنوع والتدرج في العمل الخارجي[2]، وعلى العموم، ثمة أنواع عدة لهذه الوسائل، والتي يمكن حصرها في الوسائل الدبلوماسية، والعسكرية (الإستراتيجية) والاقتصادية، ووسائل الإعلام والدعاية.

أولا : الوسائل الدبلوماسية .

أظهرت العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، وأكدت بأن الدبلوماسية هي الأداة الرئيسة في تنفيذ السياسة الخارجية[3]، وهي الطريقة المثلى للتعامل في الظروف العادية، وتساعد على إدارة المفاوضات والحوارات من أجل حل الخلافات والأزمات، التي قد تميز العلاقات بين فواعل النظام الدولي[4].

كما يمكن اعتبار الدبلوماسية أنها أقدم وسيلة في تنفيذ السياسة، فقد تم اللجوء إليها في أكثر من مناسبة، لاسيما منها في فترة ما قبل الحرب العالمية وما بين الحربين، غير أن ما كان يميز هذه الفترة،

---

[1] مثنى علي المهداوي، مرجع سبق ذكره.

[2] حسين بوقارة : مرجع سبق ذكره، ص ص.97-98.

[3] صبري مقلد : مرجع سبق ذكره، ص 130

[4] حسين بوقارة: مرجع سابق ذكره ، ص 99.

هو تغليب الطابع السري للدبلوماسية، بحيث لا يسمح للطبقات الأخرى الكشف عنها، وأما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تطورت هذه الوسيلة بشكل كبير، وذلك نتيجة التطور التكنولوجي في شتى المجالات، وقد ترتب عن هذا الانتقال إلزامية فتح مسار المفاوضات بين الدول أمام مختلف وسائل الإعلام، والإعلان الرسمي عن النتائج التي قد تنتهي إليها هذه المفاوضات[1].

ولهذا، يمكن القول: إن الدبلوماسية خرجت عن الفرضية التي هيمنت على النظرية الإستراتيجية القديمة، والتي مفادها أنه إذا كانت الحرب هي الوسيلة المناسبة لإدارة علاقات الصراع بين الدول، فإن الدبلوماسية هي الأداة المفضلة لإدارة هذه العلاقات في أوقات السلم، وعليه يمكن القول: إن الدبلوماسية لعبت دورا كبيرا في التخفيف من حدة النزاعات المسلحة وإنهاء أو حل بعض منها بين القوى الدولية الكبرى[2].

ثانيا : الوسائل الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية .

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وتحقيق أهدافها على المستوى الدولي، وذلك منذ أمد بعيد، وقد ازدادت أهميته بعد نهاية الحرب الباردة، فبعد ما كان اهتمامها منصبا على العامل العسكري، أصبح العامل الاقتصادي في عالم اليوم يحظى بأهمية كبيرة، وهو ما ساهم في تحول مختلف المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى فاعل أساسي في التفاعلات الاقتصادية والسياسية والدولية[3].

ويعتبر العامل الاقتصادي من أنجع الوسائل التي تعتمدها الدولة في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، إذ أنها موجهة لتحقيق مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، فهي تشمل مختلف المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للصغرى في إطار سياساتها التحكمية والتسلطية، كما تأخذ أيضا شكل الحظر الاقتصادي، وقد تكون أيضا في شكل إقامة التكتلات الاقتصادية سواء كان ذلك في إطار التعاون أو التكامل بين دولتين أو أكثر[4]

---

[1]حسين بوقارة: مرجع سابق ذكره ، ص 99.

[2]المرجع نفسه ، ص 100.

[3]المرجع نفسه ، ص 105.

[4]عبد الناصر جندلي: "محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية" (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2007، 2008 ،.

ثالثا: الوسائل العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية :

تلجأ الدول إلى استعمال الوسائل العسكرية لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، خاصة الدول الكبرى منها، وهذا في حالة ما إذا شعرت دولة معينة بتهديد أمنها القومي[1]، وذلك بعد فشل كل المساعي الحميدة، كما قد تكون هذه الوسائل في شكل تدخل عسكري لدولة قوية لمساندة أحد طرفي النزاع في مختلف الحروب، سواء كانت داخلية أو حرب بين دولتين مختلفتين، وقد تكون أيضا في شكل تقديم مختلف المساعدات المادية والعسكرية والمعنوية [2].

رابعا : وسائل التجسس وأعمل التخريب

بداية ، يمكن القول: إن نجاح استعمال مختلف الوسائل المشار إليها أعلاه – الدبلوماسية الاقتصادية والعسكرية – لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن العمل والنشاط التحضيري الذي تقوم به أجهزة المخابرات والاستعلامات.

ورغم انتشار الدبلوماسية العلنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن ذلك لم يمنع من انتشار بعض النشاطات السرية، كأعمال التجسس الذي تقوم به السفارات، والتي كان ينظر إليها –حسب المفهوم لتقليدي – أنها تشوه الوظيفة الدبلوماسية، أما في الوقت الحاضر، فقد أصبحت عادية ولا تنكرها السفارات، إذ أصبح في كل سفارة ملحقا عسكريا، وهذا في حدود عدم المساس بسلامة واستقرار الدولة المضيفة[3]، مثل التدخل في شؤونها الداخلية أو ما شابه ذلك.

أما أعمال التخريب فهي تعني كل النشاطات التي تقوم بها دولة أجنبية، لأجل تنظيم الجماعات المعادية للنظام، وقد تصل إلى مساعدة هذه التنظيمات على القيام بالانقلابات[4]، وقد أصبحت وسيلة مفضلة للدول الكبرى للتغير السياسي والتعديل الاقتصاد يفي الدول النامية.

---

[1]حسين بوقارة: مرجع سابق ذكره ، ص 101.

[2]عبد الناصر جندلي :مرجع سبق ذكره ، ص

[3]حسين بوقارة: مرجع سابق ذكره ، ص 109.

[4]المرجع نفسه ، ص109.

3- محددات السياسة الخارجية.

و يقصد بمحددات السياسة الخارجية مجموعة من العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الخارجي للوحدة الدولية، وهناك من يسمي هذه المحددات بالعناصر المفسرة للسياسة الخارجية، ويطلقون عليها المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية[1].فالسياسة الخارجية تتأثر بمجموعة من العوامل التي " تساهم في تشكيل وتوجيه تلك السياسة سواء كانت داخلية أم خارجية. وعليه يمكن التطرق إليها بوضوح في ما يلي :

أولا- المحددات الداخلية .

تعرف الأبعاد الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار بأنها " مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم ، إلا أن هذه العوامل والظروف علامة سلوكهم[*] و فضلا عن ذلك يمكن القول: إن البيئة الداخلية هي سياق الخلفية التي يتم استنادا إليها رسم السياسة، وأن المحيط الداخلي يشمل ما يعرف بالسياسات الداخلية، والرأي العام والموقع الجغرافي للدول ، أضف إلى ذلك مجموعة من العوامل الأخرى،التي تؤثر في عملية السياسة الخارجية كالثقافة العامة، والسمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه[2].

وعموما يمكن القول: إن البيئة الداخلية تقع في إطار المجتمع الذي يتخذ صناع القرار قراراتهم من أجله، وتشمل هذه السياسيات (الموقع الجغرافي ، والسكان ، مختلف الإمكانيات الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والنظام السياسي، ومختلف المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط ...) وتفاعل كل هذه العناصر يطلق عليها بعض من دارسي العلاقات الدولية ما يسمى بالعناصر القومية للدولة. ونظرا لأهمية هذه العناصر التي تؤثر بشكل مباشر في عملية السياسة الخارجية، فإنه سيتم التطرق إليها فيما يلي:

---

[1]محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص28.

[*] تعريف : "سنايدر " نقلا عن : أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ذكره ، ص 199.

[2]ناصف يوسف حتي : مرجع سبق ذكره ، ص179.

1/ العوامل الجغرافية :

تعد العوامل الجغرافية من أهم العوامل المؤثرة في توجيه السلوك السياسي الخارجي، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية(*).

و على الرغم من التطورات التكنولوجية التي عرفتها البشرية في الوقت الحالي ، إلا أنهما تزال العوامل الجغرافية تلعب دورا مهما في قوة الدولة ، فهي تعد إحدى المكونات الثابتة لقوة ومكانة الدولة في مجال العلاقات الدولية .

وتنحصر العوامل الجغرافية في ثلاثة عناصر أساسية هي(1):" حجم الرقعة الجغرافية والذي يكون له بعض التأثير على قوة الدولة.

–التضاريس أو الطبيعة الطبوغرافية للأرض: يلعب هذا العامل أيضا دورا مهما والممثل في تحديد طبيعة الاتصال والنقل داخل الدولة ، فكلما كان هذا الاتصال سهلا زادت درجة التجانس والارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء مناطقها.

– الموقع الجغرافي للدولة: ويعد هذا العنصر من بين أهم العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي وعلى قوتها القومية(*).

(*)والتي عرفها "باشيون "Pacione بأنها : " تهتم بدراسة دور أي عامل جغرافي مؤثر في القرارات والتغيرات السياسية"، في حين يعرفها " دوجلاس جاكسون " بأنها ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة السياسية في أبعادها المساحية ".
أنظر: فايز محمد العيسوي : الجغرافيا السياسية المعاصرة، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000، ص17.
محمد حجازي محمد ، الجغرافيا السياسية، القاهرة : كلية الآداب بجامعة القاهرة ، 1996-1997، ص15.

(1)صبري مقلد : مرجع سبق ذكره ، ص ص175-178.

(*)ولأهمية هذا العامل تطرق "ماكيندر" إلى المكانة الجيوبوليتيكية قائلا: من يتحكم في إقليم شرق أوروبا يتحكم في قلب العالم ومن يتحكم في قلب العالم يتحكم في جزيرة العالم (أوروبا، أسيا وإفريقيا) ومن يتحكم في هذه الأخيرة فإنه يتحكم في العالم كله. فضلا عن ذلك يمكن القول أيضا: إن الحواجز البحرية لعبت دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية فعن طريقها (الحواجز البحرية)استطاعت مثلا بريطانيا وقف حملات نابليون عليها في القرن التاسع عشر، وكذلك هتلر في منتصف القرن العشرين ، لذلك فبريطانيا لم تكلف نفسها أي عناء من أجل بناء جيش قوي، وإنما= =اكتفت ببناء قوة

كما حظيت مسألة الحدود بأهمية بالغة لدى دراسي العلوم السياسية، لذلك فهم يرون أن الحدود الدولية هي أحد العوامل المؤثرة في الصراعات الدولية، وهذا ما أشار إليه البعض بالقول:" ربما كانت المنازعات الإقليمية أهم مسبب للحروب بين الدول خلال القرنين أو الثلاثة القرون الأخيرة "، ولعلما يدعم الرأي هو إجراؤه مختلف الدراسات الإحصائية التي خلصت-على غرار بحوث ريتشارد سون- إلى أنه كلما كانت هناك حدودا طويلة لدولة ما تكون أكثر عرضة للدخول في الصراعات، مقارنة مع تلك الدول ذات الحدود القصيرة[1].

وفي مقابل ذلك يرى البعض الآخر أنه على الرغم من الصراعات التي تطرأ بين مختلف الوحدات نتيجة الجوار الجغرافي، فإن الدولة التي تجاور دولة أكبر منها قد تجني القوة والأمن نتيجة هذا التجاور(*).

وأن لهذا التجاور يؤثر في إمكانات التكامل السياسي الدولي، التي تجمع بينها حدودا واحدة وتفضل الدخول في تحالفات، وهناك متغيرات جغرافية أخرى تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، منها مدى توافر المواد الخام، وحجم الأرض القابلة للزراعة، والظروف المناخية، وعموما فإن المحددات الجغرافية لها تأثير كبير في رسم وتوجيه سلوك السياسة الخارجية ، بحيث أنه كلما كان هناك موقعا جغرافيا مميزا كلما أعطى للدول فرصا تساعدهم على الحركة والاختيار،والعكس ملحوظ.

وتكمن أهمية هذه العوامل وما تزخر به من مزايا مما يجعل الدولة في موقع أفضل، فيتوجه سياستها الخارجية إلى الوحدات الدولية الأخرى ،وذلك من منطلق " إن الزعيم لا يستطيع ان يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافية بلاده"[2].

بحرية فقط، وذلك نتيجة موقعها الجغرافي البحري المنعز، وفي نفس السياق يرى الأدميرال " ألفريد ماهان " ،بأن زيادة القوة البحرية هي أفضل طريق لتوفير القوة والأمن للدولة.

صبري مقلد : مرجع سبق ذكره ، ص 174.

محمد السيد سليم : و محمد بن أحمد مفتي: (مترجم) تفسير السياسة الخارجية (المملكة العربية السعودية ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود 1989، ص 246.

[1]محمد السيد سليم،مرجع سبق ذكره، ص 247.

[2]مقولة لـ : نابوليون بونابرت: احمد شلبي: مرجع سبق ذكره . ص35.

2/ المحددات الاقتصادية:

تلعب المحددات الاقتصادية دورا مركزيا في التأثير على النظام السياسي لدولة معينة ، في إطار سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، إذ تأتي قوة الدولة من خلال ما تزخر به من مختلف الموارد الاقتصادية و التي تمثل قوة نفوذها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية[1]، لأن الدول التي تعاني من نقص الموارد لا يمكن لها أن تلعب دور الدولة الكبرى، حتى إذا أرادت أن تلعب هذا الدور[2].

تلعب المتغيرات الاقتصادية دورا مهما في توجيه السلوك السياسي الخارجي للدولة، لأنه كلما كانت قوية اقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها في النظام الدولي، ومع الوحدات الأخرى، وازدادت فرص التعاون أكثر من احتمالات الدخول في سلوكيات صراعية[3]، إضافة إلى أن مستوى التنمية الاقتصادية يؤثر في عملية صناعة السياسة الخارجية[4]، وهو ما يسمح لها ذلك من تدعيم إرادتها السياسية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى[5]، وأن القوة الاقتصادية للدول تنعكس في قدرتها على استخدام مختلف الوسائل الاقتصادية للتأثير في اتجاهات وسلوكيات الدول الأخرى، كما تلعب دورا مهما في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية[6]. وعليه فالاستقرار الداخلي وارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح للدولة قدرة على التفاوض والمساومة في سياستها الخارجية.

---

[1]احمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 209.

[2]محمد السيد سليم ، و محمد بن أحمد مفتي: (مترجم) تفسير السياسة الخارجية، المملكة العربية السعودية ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود، 1989، ص 246.

[3]ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره . ص205.

[4]المرجع نفسه.

[5]هشام محمد الأقداحي : مرجع سبق ذكره ، ص 37.

[6]محمد السيد سليم ، و محمد بن أحمد مفتي : مرجع سبق ذكره، ص 185.

3- المحددات العسكرية

تعد العوامل العسكرية من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية، وذلك من منطلق أن القوة العسكرية ما تزال تمثل المظهر الرئيسي لقوة الدولة[1]، لاسيما تلك التي تمتلك ترسانات عسكرية ضخمة ومتطورة ومختلف القواعد العسكرية تجعلها تتبنى سياسات مخالفة عن تلك التي تتبناها دول أخرى، تفتقر إلى تلك الميزات المذكورة آنفا[2] وهذا ما يدفع الدول المتقدمة إلى إتباع سياسات التدخل والهيمنة، مما يجعلها تفرض إرادتها في مختلف المحافل الدولية .

ومن أهم مجموعة العوامل التي تساعد على تعظيم القوة العسكرية هي :[3]

- ✓ التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة، وفي وسائل جمع المعلومات.
- ✓ مدى كفاءة إعداد الجبهة المدنية، في خدمة المجهود العسكري.
- ✓ القدرة على التخطيط الإستراتيجي، الذي يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومي التي تواجهها الدولة.
- ✓ مدى القدرة على حشد طاقات الدولة وإمكانياتها بالسرعة الواجبة، في الظروف التي تضطرها إلى إجراء تعبئة شاملة لقواها.
- ✓ مدى كفاءة التدريس، وكذلك مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة.
- ✓ مدى كفاءة إعداد الجبهة المدنية في خدمة المجهود العسكري.

ويتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسية الخارجية على شكل الحكومة، سواء كانت شمولية أم ديمقراطية، وهناك مجموعة من الافتراضات التي تؤكد بأن هناك علاقة إيجابية بين القدرة العسكرية للدولة وسلوكياتها الخارجية النزاعية، ولقد دلت الدراسات أن الدول الكبرى ذات القدرات العسكرية

---

[1] صبري مقلد : مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2] احمد شلبي : مرجع سبق ذكره . ص 94

[3] صبري مقلد : مرجع سبق ذكره، ص 185.

والدبلوماسية كانت أكثر الدول إشتراكا في الحروب[1]،وتزداد سيطرة المؤسسة العسكرية في الحالات التي تتسم بمحدودية المشاركة الشعبية في العملية السياسية[2].

بينما تبقى العلاقة بين المدنيين والعسكريين في جدلية متواصلة في النظم التي تتسم بالديمقراطية، حيث تسعى هذه الدول إلى سيطرة المدنيين على العسكريين، ويتم وضع القادة العسكريين (وزارة الدفاع) تحت لواء المدنيين كإجراء لفرض هيمنة المؤسسة المدنية[3].

4/ المحددات الثقافية والشخصية الوطنية .

تعتبر كل من العوامل الثقافية والشخصية الوطنية من أهم محددات السلوك السياسي الخارجي، ويقصد بالشخصية القومية النمط العام من أنماط الشخصية التي تجمع الخصائص أو السمات التي يشترك فيها غالبية السكان في الرقعة الجغرافية الواحدة، والتي تميزهم عن باق الرقعات الأخرى[4].

فالتجانس الاجتماعي ضروري وجد مهم بين مختلف الأفراد، وقد ربط مجموعة من الباحثين بين الاستقرار الداخلي للدول وانخراطها في الأعمال العدوانية الخارجية، فالدول التي تعاني من مختلف المشكلات الداخلية الحادة تلجأ إلى السلوك الصراعي الخارجي لصرف النظر عن المشكلات الداخلية[5]، وهو ما يظهر جليا للعيان في مختلف الدول المتخلفة، والتي تتسم أنظمتها بالشمولية، أكثر منه في الدول المتقدمة التي تعرف بأنظمتها الديمقراطية.

والجدير بالذكر فإن الشخصية الوطنية تعتبر من أهم محددات البيئة الداخلية التي تؤثر في سلوك السياسة الخارجية، كما تعد ركيزة أساسية في تحديد إحساس وشعور مختلف الأفراد بالانتماء إلى ما ترمز

---

[1] ناصف يوسف حتي : مرجع سبق ذكره . ص 204

[2] ابراهيم بولمكاحل: " تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة "،جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2008 ،2009، ص 28.

[3] ابراهيم بولمكاحل : مرجع سبق ذكره، ص 29.

[4] احمد شلبي : مرجع سبق ذكره . ص 35.

[5] المرجع نفسه . ص 35.

إليه تلك الشخصية[1]، وان عدم التجانس الاجتماعي يؤدي إلى الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على قوة الدولة، ومن ثم على سياستها الخارجية، وعليه، فإن الوحدة الوطنية عامل مهم في بناء الأمن الداخلي للدولة، وذلك من خلال صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب[2].

كما يلعب البناء التعليمي دورا لا يستهان به في التأثير على السياسة الخارجية، وهذا من خلال مساهمته في الرفع من مستوى التقدم الحضاري داخل المجتمعات ومن بين المحددات المهمة التي تؤثر في صانع القرار الخارجي الرأي العام والذي يبرز دوره أكثر في الدول الغربية، وذلك من خلال ما يحصل عليه من معلومات مختلفة عن طريق قنوات متعددة، ولا يتم هذا إلا عن طريق مساعدة وتوجيه مختلف المؤسسات المهتمة بهذا الشأن، أما في الدول التي تسيطر فيها السلطة على كل المعلومات، فإنها تعمل على توجيه الرأي وفقا لما يخدم مصالحها وأهدافها في السياسة الخارجية.

وتندرج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ضمن المحددات المجتمعية للسياسة الخارجية، حيث تعتبر الأحزاب السياسية على أنها، تلك الهيئات السياسية المساهمة في عملية صياغة السياسية الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في البلدان المتقدمة ذات النظام السياسي المفتوح، في حين يلعب الحزب الواحد دورا يعكس سياسة الحكومة في الأنظمة الشمولية و ما هو ينتج عنه غياب قوي المعارضة والمراقبة للسلوك الخارجي[3].

أما بالنسبة لجماعات المصالح فإنه يقصد بها مجموعة من الأفراد تتألف بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة ، فيختلف تأثيرها على السياسة الخارجية باختلاف اهتماماتها وتوجهاتها[4]،وقد تشترك بعض جماعات المصالح فيصنع السياسة الخارجية بشكل مباشر من خلال مشاركتها في صنع تلك السياسة،

---

[1]حسن بوقارة : مرجع سبق ذكره ، ص ص 88-89.

[2]محمد طه بدوي : مدخل إلى علم العلاقات الدولة، بيروت ن دار النهضة ، ص.ت.ن، ص 160.

[3]حسن بوقارة : مرجع سبق ذكره ، ص ص 91 – 92.

[4]محمد السيد سليم : مرجع سبق ذكره ص 195.

كما تمتلك بعض الجماعات جزءا من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع، وعليه، فإن هذه الجماعات تستطيع أن تؤثر في مسار السياسة الخارجية [1].

5/ المحددات الأيديولوجية

يقصد بالأيديولوجية ذلك الفكر "المذهبي" الذي تعتنقه جماعة ما، وتسعى إلى تنظيم المجتمع استنادا إليه في كافة قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية، تحقيقا لصورة المجتمع الأمثل من وجهة نظرهم[2].

وتعتبر الإيديولوجيا من أهم العناصر الثقافية المحددة للسلوك الفردي والجماعي، باعتبارها تحدد الغايات التي يسعى الفرد أو الجماعة إلى تحقيقها[3]، بحيث تعمل على تهيئة المناخ السياسي والفكري، الذي يعمل في إطاره المسؤولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافه.

وقد لعبت الإيديولوجيا دورا مهما في مجال العلاقات الدولية، خلال فترة ما يسمى بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، حيث انقسم العالم إلى كتلتين متقابلتين إيديولوجيا وازدادت حدة الاستقطاب من جانب كل قطب لاجتذاب دول العالم الثالث غير المنحازة إلى جانبه.

6/ المحددات السياسية

من بين المحددات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار النظام السياسي للدول وكيفية تأثيره على عملية صناعة السياسية الخارجية، بحيث يشير البناء السياسي إلى المؤسسات السياسية والمنظومة الدستورية، حيث تتخذ القرارات السلطوية[4].فالنظم التي تتسم بالتعددية السياسية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، عكس الأنظمة الشمولية والتي تفتقر إلى التعددية التي تعكس سياسات

---

[1]وهيبة دالع: مرجع سبق ذكره. ص 19.

[2]هشام الأقداحي: مرجع سبق ذكره. ص 39.

[3]المرجع نفسه.

[4]محمد شلبي : مرجع سبق ذكره ، ص 36.

توسعية، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي ولهذا فإن شكل النظام السياسي، هو الذي يحدد به متغير من المتغيرات السابقة الذكر التي ستؤثر على صانع قرار السياسة الخارجية.

إلا أنه هناك من يرى أن الأنظمة السياسية التي تتميز بالشمولية أو هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم الديمقراطية، لأن النظم الشمولية هي أكثر ديناميكية في عملية صنع القرار، إضافة إلى أنها أكثر دقة في أدوات الاتصال واتسامها بطابع السرية[1].

بالإضافة إلى أنه كلما كانت هناك موارد سياسية للنظام السياسي متوفرة كلما أثرت في عملية السياسة الخارجية، ويقصد بالموارد السياسية تلك القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وتتمثل أساسا في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي، كالموارد الطبيعي ة والإنتاج الصناعي، وقدرة النظام على توظيفها فيميدان السياسة الخارجية. كما يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية، منها مدى شمول تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدة خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية.

7/المحددات الشخصية (العوامل الذاتية)

تلعب المحددات الشخصية دورا مركزيا في توجيه السياسة الخارجية للدولة، و في التأثير عليها فيما يتصل بتحديد الأهداف واختيار أساليب تنفيذها[2].

ويتوقف اتخاذ أي موقف خارجي على ما تمليه تصورات صناع القرار وكيفية تقييمهم للموقف، وما يؤكد هذا التصور أن التغير الذي يطرأ في أنماط الزعامات السياسية الحاكمة ينتج عنه تغيرات مهمة في توجهات السياسة الخارجية للدولة[3]، وحسب أنصار المدرسة الواقعية فإن السياسية الخارجية، هي تلك السياسة التي يقوم رئيس السلطة التنفيذية[4] .

---

[1]ابراهيم بولكاحل : مرجع سبق ذكره ، ص22.

[2]هشام الأفداحي : مرجع سبق ذكره ، ص41.

[3]المرجع نفسه ، ص41.

[4]محمد السيد سليم، و محمد بن أحمد مفتي: مرجع سبق ذكره، ص36.

ويبرز دور القادة السياسيين في التأثير على السلوك الخارجي وبالخصوص في دول عالم الجنوب حيث تتميز أنظمتها بالشمولية، وينعدم فيها دور المؤسسات السياسية الرسمية في رسم السياسة الخارجية للدولة، وهو ما يؤدي إلى تغير توجهات في هذه السياسة مع تغير القادة، عكس النظم الديمقراطية التي تتسم سياستها بالثبات النسبي[1].

كما يظهر العامل الشخصي أيضا في السياسة الخارجية للدول في القيادات الكاريزمية، فالقائد الذي يتمتع بشخصية ملهمة (قوية) يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته عموما، وبالتالي يكون تأثيره مطلقا، فخبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية، والتي قد يكتسبها من خلال عمله قبل وصوله إلى السلطة، فالقائد السياسي ـ ذو الخبرة ـ تكون لديه أراء واضحة عن الأسلوب الأمثل لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية، فهو يعرف كيف تدار وما هي انعكاساتها على السياسة العامة للدولة، ومن ثم يتجه مباشرة إلى الاضطلاع بدور مهم في عملية صناعتها، وفي اتجاه قراراتها والتعامل مع البيئة الخارجية حسب إدراكه الحسي لهذه البيئة والتصورات المتكونة في ذهنه عنها [*].

ب- المحددات الخارجية :

تتمثل المحددات الخارجية في هيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، سواء أكانوا فرادى أم جماعات، وذلك من حيث توزيع القوة في النظام، وعليه، لا يمكن لأي دولة –مهما بلغت من قوة– إتباع سياسة العزلة في النظام الدولي الذي يتميز باستقطاب حاد[2].

---

[1]هشام الأفداحي : مرجع سبق ذكره ، ص. 41.

[*]كما يرى لويد جنسن أن خيارات السياسة الخارجية لا تتجدد استنادا إلى قوة الدولة ولكنها تتحدد على أساس تصور صانعي قرارات السياسة الخارجية.

– محمد السيد سليم ، و محمد بن أحمد مفتي: مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2]ناصف يوسف حتي، ومحمد بن احمد مفتي : مرجع سبق ذكره ،ص 34-35.

ولذلك، فالسلوك الخارجي للدولة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى[1]، وهذا ما عبر عنه أنصار المدرسة الواقعية عندما تطرقوا في تفسيرهم لظاهرة السياسة الخارجية إلى الاعتماد على مختلف المحددات الشخصية، وطبيعة النظام السياسي، وحسب رأيهم أنهم جد مقصرين في مجال البحث لأنهم يفسرون ما يحدث في النظام الدولي، ومن أجل فهم موضوعي السياسة الخارجية، يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره[2](*).

4- أبعاد السياسة الخارجية :

تنصرف السياسة الخارجية إلى مجموعة من الأبعاد السياسية والتي يمكن ذكرها في ما يلي : الواحدية، الرسمية، العلنية، الاختيارية، الهدفية والخارجية والبرنامجية .

1) تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، ومعنى ذلك أن السياسة الخارجية لدولة معينة تتبع مختلف البرامج إزاء العالم الخارجي لدولة معينة.

---

[1] بدر عبد العاطي : أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول : دراسة حالة اليابان، اسرائيل" السياسة الدولية، 153، جويلية 2003، ص ص 8 – 9.

[2] المرجع نفسه ، ص

(*) وفي هذا الصدد يعرف " **محمد السيد سليم** " المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد وهي: الوحدات الدولية، البنيان الدولي ، المؤسسات الدولية والعمليات السياسية الدولية، وفي نفس السياق، يحدد " تشارلز هيرمان " ، أربعة أشكال من التغيير في السياسة الخارجية عند استجابتها للمؤشرات الخارجية وهي:

- **التغيير التكيفي**: يقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع الاستمرار في بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية كما هي .
- **التغير البرنامجي** : ويتجه إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية و من ثم تحقيق الأهداف بواسطة التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف.
- **التغير كلي** : ويشير إلى تغير شامل للأهداف دون الأدوات .
- **التغير في توجهات السياسة الخارجية** : ينصرف هذا الشكل الأخير من التغيرات في السياسة الخارجية إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية.

– محمد السيد سليم : مرجع سبق ذكره ، ص 257.

2) أن السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصونها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية.

3) السياسة الخارجية تتصرف إلى برامج العمل الخارجي المعلنة، ومعنى ذلك أنها برامج مقصودة لذاتها وقابلة للملاحظة.

4) أن السياسة الخارجية تتميز بعنصر الاختيار أي أن صانع القرار يقوم بمجموعة من البدائل المتاحة أمامه وبالتالي فهي ليست مفروضة تماما من خارج النظام السياسي.

5) السياسة الخارجية هي عملية واعية نحاول التأثير على البيئة الخارجية أو التأقلم معها وتسعى جاهدة من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف .

6) أن السياسة الخارجية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف إزاء وحدات خارجية..

7) السياسة الخارجية هي برنامج ذو بعدين، البعد الأول وهو البعد العام ويشمل التوجهات والأدوار والأهداف والإستراتيجيات، في حين يحتوي البعد الثاني على القرارات و السلوكات والمعاملات التي تتضمنها هذه العملية ويطلق عليها سمال بعد المحدد[1].

[1] سعيد الصديقي : صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة مارس 2020، صص 4-5.

المحور الرابع: السياسة الخارجية والتحولات الدولية الجديدة:

أولا: السياسة الخارجية الجزائرية:

1- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تستلهم السياسة الخارجية الجزائرية مبادئها من مجموعة المواثيق منها بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وميثاق طرابلس، ومجموعة من النصوص الدستورية التي تؤكد عليها مختلف الدساتير.

- **الحل السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول**

يؤكد الدستور الجزائري لسنة 2019 في المادة 29 على أن الجزائر تمتنع عن اللجوء إلى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.[1]

ويرتكز نهج السياسة الخارجية الجزائرية على اعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية، وذلك عن طريق الوساطة والتفاوض والمساعي الحميدة والتوفيق، ولعل هذه الآليات تدخل ضمن الدبلوماسية الوقائية التي تحول دون تطور النزاع.

وهناك مجموعة من الأزمات التي برزت فيها السياسة الخارجية الجزائرية؛ كالوساطة بين العراق وإيران في 1975، ، والقيام بمساعي حميدة لتسوية المقاطعة بين المغرب وموريتانيا في 1969، كما حالت دون تفجير الأوضاع بين تونس وليبيا في 1974 عقب فشل مشروع الوحدة، وأزمة الرهائن الأمريكيين 1980.[2]

كما قامت الدبلوماسية الجزائرية بحل النزاع الإثيوبي الاريتري في 2000، والوساطة في مالي بين الفرقاء الماليين والأمر ذاته في ليبيا.

---

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الجريدة الرسمية ع14، المؤرخة في 7 مارس2916، ص9.

[2] صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2002، ص ص25-26.

كما تنص مختلف دساتير الجزائر على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حيث تؤكد على الامتناع عن اللجوء للقوة للمساس بسيادة الدول الأخرى باستثناء الدفاع عن السيادة الوطنية.

ويرمي هذا المبدأ إلى مراعاة التساوي المكرس من طرف الأمم المتحدة بين الدول الأعضاء فيها والمعترف بها، فمن باب المساواة انه لا وجود لأي سلطة أو وصاية من دولة على دولة أخرى، وبذلك لا تتعدى عليها ولا تتحكم فيها، وكل فعل تدخلي من شأنه زعزعة الاستقرار ويحث على ردود فعل تصعيدية التي قد تتطور إلى حروب مسلحة تهدد الأمن والسلم الدوليين.[1]

إلا أن مبدأ عدم التدخل أصبح محل نقاش خاصة بعد موقفها من ثورات الربيع العربي، حيث حرصت الجزائر على مبدأ الحياد وتوظيف الدبلوماسية الوقائية في الهيئات الدولية بدل أن تكون دولة فاعلة ومبادرة.

ففي حين يجادل البعض بأن مبدأ عدم التدخل يضمن الاستقرار الداخلي ويحقق الأمن من أخطار الحدود المجاورة، حيث ترفض التدخل العسكري وتعمل على دعم الحوار والحلول السلمية بين الفرقاء، ومن ثم فهي تسوق للجوار الحسن الذي يعد حصانة لدول الجوار، وسمح لها ببقاء العلاقات مع دول الربيع العربي وأصبحت مطلب وساطة بين الأطراف المتنازعة.

إلا أن هناك من يرى أن مبدأ عدم التدخل يجب التنازل عليه باعتباره يشل حركة الدبلوماسية الجزائرية والحفاظ على مصالحها، حيث أصبحت عاجزة عن التفاعل واكتفت بموقف المتتبع والانكفاء الذاتي للسياسة الخارجية الجزائرية في عمقها الاستراتيجي على الحدود الشرقية والجنوبية.

ولعل هذا الجدل تثيره نظرتان أساسيتان في العلاقات الدولية، فالنظرية الواقعية تؤكد على ضرورة الالتزام بالمصالح على حساب المبادئ، فتأمين البقاء ضد أي تهديد خارجي، وتحقيق الاستقرار الداخلي، والازدهار الاقتصادي يستلزم زيادة القوة.

---

[1] جمال عبد الكريم، الويزة شنشوني، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوقر والعلوم الانسانية، المجلد11، عدد2، ص264.

أما النظرية البنائية فتؤكد على ضرورة الالتزام بالمبادئ مع إمكانية تضييع بعض المصالح، حيث أنها تتجاوز المنطق المادي للمصلحة كما هو عند الواقعية، والمصلحة عندها هي كذلك الالتزام بالمبادئ التي تعبر عن قيم وهوية الدولة داخليا وخارجيا.

- **. حق الشعوب في تقرير المصير**

وهو مبدأ عالمي نصت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة 1960، ومبدأ دولي ثابت يتضمن حرية اختيار نظام الحكم والنظام الاقتصادي، والجزائر تدعم كل الشعوب التي تطالب باستقلالها دون قيد أو شرط، حيث تنص المادة 27 من دستور 1996 على ان "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير ضد كل تمييز عنصري."

وعليه فالجزائر تدعم حركات التحرر باعتبارها قضايا عادلة بعيدا عن الاعتبارات المصلحية مثل دعم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها خاصة التي كانت تعاني من السيطرة البرتغالية منها انغولا والموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وساوتومي وبرانسيب بما فيها تلك التي كانت تخضع لهيمنة الأقليات البيضاء مثل جنوب إفريقيا وزمبابوي وناميبيا[1].

كما تعد قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية من أهم القضايا التي تدافع عنها السياسة الخارجية الجزائرية سواء على المستوى الإقليمي(منظمة الاتحاد الإفريقي) أو على المستوى الدولي(منظمة الأمم المتحدة)، وتستند في ذلك إلى جملة القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة التي تنص على أن السلطة الحاكمة مسئولة عن توجيه الشعب الصحراوي لممارسة حقه في تقرير مصيره من خلال تنظيم الاستفتاء.[2]

[1] كريم رقولي، السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 3، المجلد 2، ص 403.

[2] المرجع نفسه، ص406.

وتنوع دور الجزائر في دعم الحركات التحررية من خلال فتح أبوابها للمقاتلين وتلقيهم تدريبا عسكريا بالجزائر، وفتح مكاتب بالجزائر لحركات التحرر الوطنية، كما قامت بقطع العلاقات مثلا مع النظام الدكتاتوري في لشبونة ومنحت حق اللجوء لرافضي هذا النظام.[1]

كما دعمت السياسة الخارجية الجزائرية القضية الفلسطينية بشكل متواتر وعلى كافة الأصعدة، كالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية فور الإعلان عنها، وتدريب الضباط الفلسطينيين في الجزائر، وافتتاح السفارة الفلسطينية في الجزائر 1974، كما أن الجزائر لم تقم بالتطبيع مع إسرائيل، وتقدم الدعم المالي بصفة منتظمة للسلطة الفلسطينية، ولم تلتزم الحياد او الصمت ولو في حدود التنديد والشجب،[2] ولم تتوان عن تقديم مبادرات ولو بصفة مشتركة، ولا أدل على هذا الدعم تصريح الرئيس الجزائري هواري بومدين بان الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

إلا أن هذا الموقف جلب لها توتر في العلاقات مع بعض الدول كالمغرب نتيجة مساندة الجزائر للشعب الصحراوي، واندونيسيا لنظرا لمساندة الجزائر قضية تحرير تيمور الشرقية.

ويلاحظ أن الجزائر حافظت على هذا المبدأ مع بعض الملائمات، ففي حين كان دستور 1976 يؤكد على الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية وتضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تقرير مصيرها الاقتصادي والسياسي، فان الدساتير اللاحقة أصبحت تركز على التضامن مع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر والحق في تقرير المصير، أي أنها لم تذكر القارات الثلاث وهذا راجع بالأساس إلى تراجع عدد الدول المعنية بهذا المبدأ، كما انه تراجع من النضال ضد الامبريالية إلى الكفاح المشروع إلى الإدراج ضمن حقوق الإنسان التي لا تناقضها المواثيق والشرعية الدولية.[3]

---

[1] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الافريقية، ط1، الجزائر: دار الامة للطبع والنشر، 2017، ص 38.

[2] جمال عبد الكريم، الويزة شنشوني، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوقر والعلوم الانسانية، المجلد11، عدد2، ص 273.

[3] جمال عبد الكريم، الويزة شنشوني، مرجع سابق، ص264.

- **التعاون الدولي:**

جل الدساتير الجزائرية تنص على التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية في إطار المساواة والمصلحة المتبادلة، وهو ما أكد عليه مثلا دستور 1989 في المادة 27 "تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة" ،كما حدد دستور 1996 دوائر الانتماء للجزائر بنصه" ان الجزائر ارض الإسلام وجزء من المغرب العربي الكبير وارض عربية وبلاد متوسطية وافريقية" أي أن التعاون يكون في إطار الفضاء المغاربي والعربي والمتوسطي والإفريقي والدولي التي تشكل دوائر الانتماء للسياسة الخارجية الجزائرية.

فالجزائر تدعم جهود تفعيل الاتحاد المغاربي كفضاء تكاملي، وهي عضو في الجامعة العربية وفي الاتحاد الإفريقي، كما تربطها علاقات مع مختلف الدول سواء في أمريكا أو في أوربا أو في أسيا سواء بشكل ثنائي أو بشكل متعدد الأطراف.

وتتعدد مجالات التعاون الدولي؛ حيث عقدت الجزائر جملة من الاتفاقيات الحدودية مع دول الجوار، ومجموعة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتنموي، والأمني لا سيما في مجال محاربة الإرهاب.

- **.ضبط الحدود وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار**

تعتبر الحدود مصدر من مصادر النزاع خلال مراحل التحرر في إفريقيا نظرا للهندسة الاستعمارية للحدود، إذ وضعتها بشكل ينتج النزاعات بين الدول بعد الاستقلال مثل حرب الرمال 1963بين الجزائر والمغرب، إلا أن الجزائر تبنت قرار منظمة الوحدة الإفريقية(الاتحاد الإفريقي حاليا) القاضي بقدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهذا من شأنه أن يحمي إفريقيا من الهزات التي يمكن أن تحدث إزاء إعادة النظر في الحدود القائمة.

والجزائر عقدت مجموعة من الاتفاقيات لتسوية الحدود مع دول الجوار، فمع المغرب تم عقد اتفاقية افران في 1969، واتفاقية تلمسان في 1970 واتفاقية الرباط في 1972، وتم عقد اتفاقيتين

مع تونس لضبط الحدود بينهما في 1970 وفي 1983، كما تم ابرام اتفاقيات مماثلة مع موريتانيا في 1983 ومع مالي في 1983 ومع النيجر في 1983.[1]

وهذا يكرس حسن الجوار والتعاون الحدودي في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- **تجريم دفع الفدية وعدم التحاور مع الارهابيين**

ويعتبر هذا المبدأ مشروع جزائري صادق عليه مجلس الأمن لمكافحة تمويل الجماعات الإرهابية وتجفيف منابعه في 2009 و2010، حيث أن احتجاز الرهائن من المجموعات الإرهابية وطلب الفدية، والمطالبة بإطلاق سراح الإرهابيين مقابل سراح الرهائن من الأعمال الابتزازية التي تعد تهديد للأمن والسلم الدوليين.

ودفع الفدية يعتبر دعم للجماعات الإرهابية لأنه يوفر لها الموارد المالية، وهذه الأموال تستخدم في التسلح والمرتزقة واستخدامهم في نزاعات عنيفة وتعد فرنسا وألمانيا واسبانيا من الدول المتهمة بدفع الفدية

وعليه تكونت عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية عبر الالتزام بهته المبادئ طوال الوقت، وهي مبادئ غير معطلة وتحضى بدعم دولي.

2- أهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

على إعتبار السياسة الخارجية الجزائرية لا تنطلق من فراغ فهي تتضمن مجموعة من الأهداف، التي تعكس تصور الدولة لمحيطها وإمكانياتها ومستقبل علاقاتها مع الوحدات السياسة الأخرى.[2]

---

[1] محمد قجالي، ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990، ص302.

[2] عصام بن الشيخ، **محاضرات في مقياس سياسة الجزائر الإقليمية والدولية**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية، 2016/2015، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 16.

والأهداف بالنسبة لصانع القرار الجزائري ليست متساوية في أهميتها بل متدرجة من حيث الأهمية، الى أننا نستطيع بشكل عام تحديد أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في بيئتها الدولية في النقاط التالية:

أولا: المحافظة على الإستقلال والسيادة الوطنية للدولة والدفاع عن أمنها القومي

فالضمان إستمرارية الدولة لا بد من الدفاع عن أمنها القومي الذي يعتبر من مهام المؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي[1]، حيث يهتم بالنواحي التالية:[2]

- الحفاظ على سلامة التراب الوطني وحماية السيادة الوطنية ورموزها.
- الحفاظ على الوحدة الوطنية.
- منع كافة أشكال التدخل الأجنبي ورفض وجود قواعد أجنبية على أراضي الجزائر والمنطقة ككل.

ثانيا: زيادة قوة الدولة

لا يمكن أن يتحقق الهدف الأول الا بتوفر هذا الهدف، الذي يعتبر الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها ووجودها كقوة جهوية إقليمية في المنطقة، ولتحقيق هذا الهدف لابد من تطوير القطاع الاقتصادي للدولة الذي يعتبر هدف هام من أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، فوجود الدولة يستند الى وجود قاعدة اقتصادية متعددة النشاطات والقطاعات من انتاج سلع وخدمات كالصناعة الطاقوية والمنجمية والزراعة والأشغال العمومية.

شغل هذا الهدف اهتمام صانع القرار الجزائري وما يزال، حيث يتم وضع البرامج والاستراتيجيات وبناء المؤسسات والمصانع من أجل تحقيق التمنية بما يتلائم والمعطيات الداخلية للبلاد ومواردها المادية والبشرية، وباعتبار الجزائر من دول العالم الثالث واقتصادها يعتمد على عائدات

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، المادة 10: الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1996**، المادة 25.

البترول، فإن هذا الوضع فرض على الجزائر أن تراجع دورها في هذا المجال، حيث تعمل على توفير السبل اللازمة بما يسمح بتحقيق تنمية وطنية مستدامة تكفل مقتضيات الأمن الاقتصادي للأجيال القادمة.

ثالثا: التفاعل الإقليمي وتحقيق المكانة الدولية

يقف هذا الهدف على مفهومي الفعالية الإقليمية والمكانة الدولية، والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في المطالبة بالنصيب الذي ينبغي أن يؤول لها في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية الى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية، والذي يسمح للجزائر على أن تكون شريكًا فاعلاً في صناعة الاستراتيجيات والمشاركة في الشؤون المنطقة من طرف القوى العظمى[1].

بالإضافة الى الأهداف السابقة التي تطرقت اليها الدراسة نستطيع القول بأن هناك جملة من الأهداف الثانوية التي تسعى الجزائر الى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية نذكر منها:[2]

- العمل على نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.
- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

وكإستنتاج لما سبق، فإن الجزائر سخرت جل إهتمامها لضمان هذه الأهداف وذلك لعدة إعتبارات منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وتاريخها الثوري وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي بما يسمح بإنتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي، وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الإقليمي والدولي على الصعيد الخارجي.

---

[1] نور الدين فلاك، المرجع السابق، 30.

[2] فاروق عمر العمر، **صناعة القرار والرأي العام**، (القاهرة: دار النشر والتوزيع).

3- دوائر وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية

اولا: دوائر السياسة الخارجية الجزائرية

تعددت دوائر اهتمامات السياسة الخارجية بحكم موقعها الجغرافي، فعبقرية المكان التي تحتلها؛ فهي بوابة افريقيا وقلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للمتوسط، رسمت اربع دوائر للسياسة الخارجية الجزائرية والتي تتمثل في الدائرة المغاربية، والدائرة الافريقية، والدائرة المتوسطية، وبدرجة اقل الدائرة العربية.

1. الدائرة المغاربية

تحتل الجزائر موقعا جيو استراتيجيا هاما فهي قلب دول المغرب العربي(تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا)، ونظرا لموقعها المركزي الذي يتوسط الدول المغاربية جعل امنها القومي منكشفا بسبب شساعة المساحة وطول الحدود معها، ومنه فالسياسة الخارجية الجزائرية مرتبطة بما تفرزه البيئة الامنية المغاربية.[1]

وتلعب الجزائر دور القائد الإقليمي في المنطقة بحكم ثقلها التاريخي والاقتصادي والجغرافي، فتاريخيا يلاحظ وجود البعد المغاربي لدى الأحزاب الجزائرية قبل الاستقلال، وهو ما أكدته مختلف الدساتير الجزائرية عقب الاستقلال التي تطالب بالوحدة وحسن الجوار.

غير ان الواقع يشهد ان هناك حساسية كبيرة بين دول المغرب العربي، لا سيما بين الجزائر والمغرب بسبب مشكلة الحدود بينهما، وكذلك بسبب قضية الصحراء الغربية حيث تعتبرها الجزائر قضية تصفية استعمار ولابد للشعب الصحراوي ان يقرر مصيره، في حين ان المغرب يعتبرها جزء لا يتجزأ من وحدته الترابية.

وكذلك بسبب النزاعات الحدودية بين الجزائر وتونس، وبين الجزائر وليبيا، وبين الجزائر وموريتانيا، والتي لجأت لتسويتها بإبرام جملة من اتفاقات الاخاء وحسن الجوار لتوفير بيئة مغاربية آمنة.

[1] محمد مسعود بونقطة، البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 150،

كما تعمل الجزائر على تفعيل العمل المغاربي المشترك، من خلال تحقيق اندماج اقتصادي مغاربي في اطار اتحاد المغرب العربي، خدمة للمصالح المشتركة للدول وانخراطا في مسار التكتلات الاقتصادية التي تفرضها مسارات العولمة.

وعليه فالتوجه المغاربي في السياسة الخارجية الجزائرية حتمية لا يمكن تجاوزها بحكم الموقع الجغرافي، والتاريخ والمصير المشتركين، والمصالح المشتركة، خاصة وان الأمن القومي الجزائري مرتبط بالأساس بكل ما يقع في دول المغرب العربي من حيث الامن او اللاامن.

2.الدائرة الافريقية

تشكل القارة الإفريقية من ابرز أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية، وكان الاهتمام بالقارة عقب الاستقلال قائم على اعتبارات سياسية واديولوجية كمساندة حركات التحرر، إلا ان الاهتمام حاليا تركز على الاعتبارات الإستراتيجية الأمنية المتعلقة بمواجهة التحديات الأمنية الآتية من منطقة الساحل والصحراء، بالإضافة الى الدور الدبلوماسي من خلال عمليات الوساطة التي تقوم بها لتسوية العديد من النزاعات في افريقيا.

تعتبر الجزائر من الدول المؤسسة للالية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء في 2001 التي تتكون من الجزائر ، نيجيريا، جنوب افريقيا، السنيغال، مصر، وتهدف السياسة الخارجية الجزائرية الى بناء شراكة جديدة من اجل تنمية افريقيا، ومن اجل التصدي للتهديدات التي تتعرض لها افريقيا، والقضاء على الفقر ومساعدة الدول الافريقية على الانخراط في مسار التنمية المستدامة، والحد من تهميش إفريقيا في مسار العولمة، وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي.

وبالنظر الى التهديدات الإرهابية في إفريقيا ، فقد ركزت الجزائر على العمل الجماعي من اجل التنسيق لمواجهة هذه التهديدات، وفي هذا الإطار تم خلق آليات عسكرية وأمنية، من بينها إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي يرأسها عميد، وتضم قيادة الأركان اربعة دول هي مالي، الجزائر، موريتانيا، والنيجر، وتهدف الى جمع المعلومات الأمنية انطلاقا من الدول الأعضاء ومتابعة نشاطات الجماعات الارهابية التي تنشط بمنطقة الساحل الافريقي التي تشكل العمق الاستراتيجي للجزائر والبطن

الرخو لامنها ليس فقط بالنظر الى صعوبة تغطية طول الحدود بل بالنظر الى هشاشة الأداء الأمني والتنموي للدول المحاذية للجنوب الجزائري.

كما تنشط السياسة الخارجية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، باعتبار ان التحرك الجماعي هو الحل الأكثر كفاءة والاقوى فاعلية سواء في الجانب السياسي المتعلق اساسا بتسوية النزاعات البينية، او في الجانب الاقتصادي من خلال تأسيس السوق الافريقية المشتركة.

غير انه تجدر الإشارة إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية وبالرغم من حرصها على العمل الجماعي المؤسسي، إلا أنها لا تقوم بإرسال جنودها الى مناطق النزاع[1] بحجة القيود الدستورية التي تحكم عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية.

الدائرة المتوسطية

اتسم نهج السياسة الخارجية الجزائرية بالطابع البراغماتي مع قضايا البحر الأبيض المتوسط بداية من التسعينات، وذلك بعد زوال النهج الاشتراكي وتراجع الاستقطاب الدولي، وسعيا منها للخروج من الأزمة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ولقد سعت السياسة الخارجية الجزائرية الى تحقيق تعاون وتقارب مع الضفة الشمالية للمتوسط، بالنضر الر التقارب الجغرافي، وحجم التبادلات التجارية التي تتم بين الجزائر ودول الضفة الشمالية حيث تقدمت بمجموعة من الآليات والبرامج في شتى المجالات، ففي المجال الأمني؛ ومن اجل مواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة قدمت الجزائر في 1998 وثيقة فيها مجموعة من المبادئ لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك للتأسيس لفضاء متوسطي امن ومستقر، وتتمثل هذه المبادئ في التعاون والشراكة لمكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات والمشاورات لتفكيك وتجفيف منابع تمويل الشبكات والعصابات الإرهابية، فضلا عن تجنيب وسائل الإعلام في الدعاية للإرهاب،[2] بالإضافة إلى مبادرات أخرى كالشراكة الاورو متوسطية، والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ومبادرة الخمسة زائد خمسة.

[1] مسعود بونقطة، مرجع سابق، ص157.

[2] المرجع نفسه، ص 161.

وفي المجال الاقتصادي؛ فيلاحظ أن معظم التعاملات الاقتصادية للجزائر تتم مع شمال المتوسط، وفي هذا الإطار تم تأسيس منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية لتي بموجبها استفادت السلع الأوروبية من إعفاءات جمركية للدخول الى السوق الجزائرية، والجزائر اليوم تعمل على إعادة النظر في هذا الاتفاق نظرا لتضرر الاقتصاد الوطني كثيرا منه.

ثانيا: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية

تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من التوجهات تعكس منطلقاتها المجتمعية، وتتأثر بمحددات بيئتها الداخلية والخارجية، وتسعى الى تحقيق مصالحها الوطنية وحماية امنها القومي.

1.توجه اقليمي

من حيث المنطلق تركز السياسة الخارجية للدول الصغرى والمتوسطة على الإقليم الواقعة فيه، حيث يتفوق هذا الإقليم المنتمية إليه عن باقي الأقاليم، بخلاف الدول الكبرى التي تنتهج سياسات عالمية تحضى فيها مختلف الأقاليم بنفس الأهمية نسبيا.[1]

ويتحدد التوجه الاقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية لكون سياستها الخارجية منصبة على الاقليم الذي تنتمي اليه، اي الفضاء المغاربي والفضاء الافريقي والفضاء العربي، وهذه الفضاءات تشكل دوائر الانتماء الاساسية للسياسة الخارجية الجزائرية.

ويتجلى التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية، في كون الجزائر تسعى الى لعب دور القائد الإقليمي في الفضاء المغاربي، وذلك من منطلق المقومات المادية وغير المادية التي تتمتع بها، والتي تؤهلها لان تلعب ادوار اقليمية في الفضاء الجيوسياسي المغاربي، هذا الدور الذي اصطدم بمعطيات الدول المغاربية وظروف البيئة الدولية التي حالت دون ذلك.

كما يبرز هذا التوجه الإقليمي في طبيعة الأدوار الإقليمية في مجال تحركها الافريقي، باعتبار إن إفريقيا هي العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري، إذ أن السياسة الخارجية الجزائرية لعبت دورا كبيرا

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 89.

في إفريقيا، حيث ناصرت حركات التحرر وعملت على حل النزاعات الدولية، ومكافحة الإرهاب، ودعم جهود التنمية في القارة.

أما الدائرة المتوسطية فقد ضلت مهمشة في السياسة الخارجية الجزائرية الى غاية التسعينات من القرن الماضي أين زاد الاهتمام بها، في إطار الشراكة الاورو متوسطية ومجموعة 5+5، علاوة على التوجه الاقليمي في الدائرة العربية سواء في اطار جامعة الدول العربية أو في اطار ثنائي، على الرغم من القيود المفروضة على حركة السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها العربي.

2. التوجه اللاتدخلي

يحكم السياسة الخارجية الجزائرية توجه لا تدخلي، وهو مبدأ من مبادئ سياستها الخارجية في محيطها الإقليمي والعالمي، ويعرف التوجه اللاتدخلي بأنه:" ذلك التوجه للسياسات الخارجية التي تسعى إلى التأثير في سياسات غيرها من الوحدات الدولية دون اعتماد أدوات تدخلية للتأثير في تركيبة السلطة السياسية القائمة في هذه الدول [1]" أي ان الطابع التدخلي يتحدد بطبيعة أدوات تنفيذ السياسة الخارجية من حيث هي ادوات تدخلية أو غير تدخلية، اي ان التدخل قد يتخذ شكل الحرب او الحصار الاقتصادي او الضغوط الدبلوماسية او الدعائية.

ومبدأ عدم التدخل نص عليه ميثاق الامم المتحدة بالزام الدول بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية او التهديد بها، غير ان ما يجب الاشارة اليه ان ميثاق الامم المتحدة سكت عن تحديد الحالات التي تعد من الشؤون الداخلية للدول، مع تحديد الحالات التي يعد فيها التدخل مشروعا في الشؤون الداخلية للدول والتي تتمثل في حالة الانتهاك الخطير لحقوق الانسان بالشكل الذي يهدد الامن والسلم الدوليين، وفي حالة طلب الدولة المتدخل فيها.[2]

ولعل التوجه اللاتدخلي للسياسة الخارجية الجزائرية نابع من مبدأ عدم التدخل الذي يحكم السياسة الخارجية الجزائرية، ومن طبيعة أدوات تنفيذها، علاوة على طبيعة العقيدة الامنية التي تحكم

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق،ص39.

[2] رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، جامعة بالتنة، عدد 9، 2016، ص158.

الجيش الوطني الشعبي، وهذا ما تؤكده المسيرة العملية للسياسة الخارجية الجزائرية،في تعاطيها مع مختلف القضايا والأزمات الإقليمية، وطبيعة المقاربات التي تبنتها لمعالجتها، ولعل ابرز مثال على ذلك رفضها التدخل في الازمات التي تعرفها كل من تونس وليبيا ومالي.

ويرجع تمسك السياسة الخارجية الجزائرية بمبدأ عدم التدخل الى هاجس حماية وصيانة استقلالها وسيادتها خاصة وأنها دولة حديثة الاستقلال، كما ان التمسك بهذا المبدأ هو ضمانة للامن القومي الجزائري باعتبار انه يؤسس للجوار الايجابي ويحيد المعضلة الأمنية في الإقليم، فضلا عن الصورة السلبية التي تكرست لدى الشعب الجزائري نتيجة التجربة الاستعمارية المريرة التي عاشها، بالاضافة الى ان الجزائر ترفض اي تواجد عسكري اجنبي في دول الجوار وعلى حدودها الجغرافية لخطورة ذلك على أمنها القومي.

وعليه فالجزائر ترى ان البديل للتدخل هو اعتماد الطرق الدبلوماسية لحل الأزمات الدولية، حيث قامت بالعديد من الوساطات في هذا الشأن بين الدول او في إطار المنظمات الاقليمية، بالاضافة الى تسويقها لمقاربة المصالحة الوطنية لاستتباب الامن في ليبيا وفي مالي...

3. توجه عدم الانحياز

ينطلق مبدأ عدم الانحياز من الفلسفة التي قامت عليها حركة عدم الانحياز خلال فترة الحرب الباردة، والذي يتمثل في انتهاج سياسة خارجية مستقلة، وعدم الانتماء للاحلاف العسكرية متعددة الاطراف، وابتعاد الدولة العضو في الحركة عن تكتلات وصراعات الدول الكبرى، وعدم السماح باقامة قواعد عسكرية اجنبية على اراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية،

ولعل التأصيل التاريخي لعدم الانحياز يرجع الى فترة الحرب الباردة في إطار حركة عدم الانحياز التي تأسست في 1961 عقب مؤتمر الاخاء الافرو اسيوي في باندونغ، وذلك لمواجة سياسة الاستقطاب الدولي المعتمدة من المعسكرين الشرقي والغربي.

ومنذ الاستقلال والسياسة الخارجية الجزائرية تتبنى توجه عدم الانحياز، او الحياد الايجابي والذي يعني عدم الانحياز لاي طرف من أطراف النزاع الدولي مع مناصرة القضايا العادلة في العالم كحق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في التصرف بحرية في ثرواتها وغيرها من الحقوق،[1] وهذا المبدأ يستلزم التنويع في علاقاتها الدولية، فمثلا رغم التوجه الاشتراكي للجزائر واقامتها علاقات مع الاتحاد السوفيتي، الا انها اقامت علاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، ونفس الشيئ بعد الحرب الباردة حيث عملت الجزائر الى تنويع شركائها شرقا وغربا، شمالا وجنوبا. [2]

وترجع مبررات التمسك بهذا التوجه الى المكانة والثقة التي كسبتهما السياسة الخارجية في المجتمع الدولي كوسيط محايد ومقبول لحل النزاعات الدولية، حيث أصبحت تضطلع بدور صانع السلام لإحلال الأمن والاستقرار في العديد من مناطق العالم لا سيما في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وكذلك املاه عليها متطلبات الحفاظ على امنها المجتمعي ووحدتها الوطنية بفعل امتداداتها الاثنية في دول الجوار اذا تعلق الامر بالطوارق، علاوة على ضرورة تسويق صورة حسن الجوار الايجابي لدى دول الجوار التي تعد صمام امان للمحافظة على الامن القومي الجزائري، فضلا عن اكراهات البيئة الدولية والاقليمية سواء في فترة الحرب الباردة او بعدها.

4. توجه تعاوني

تولي الجزائر اهمية كبيرة في سياستها الخارجية لمبدأ تشجيع التعاون وتعزيزه في العلاقات الدولية، من اجل حماية امنها وتنمية اقتصادها وخدمة مصالحها، فعلى المستوى الاقليمي، كان تحرك السياسة الخارجية في اتجاهين؛ الاول يتعلق بتنمية العلاقات التعاونية الودية مع دول الجوار ، من خلال حسن الحوار الجغرافي للتقليل من النزاعات بين دول المغرب العربي، وتعزيز سبل التعاون والحوار المثمر بينها، ودعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، بالإضافة الى التعاون والتنسيق بين الجزائر ودول المغرب

[1] فلاح مبارك بردان، الحياد الايجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة القانون والمجتمع، مجلد 6، عدد1، 2016، ص ص82-83.

[2] رابح زيغوني، ازمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح:دراسة حالة الربيع العربي، سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، عدد 23، نوفمبر 2016، ، ص 89.

العربي لمواجهة التهديدات الامنية التي فرضتها مفرزات الربيع العربي، أما الثاني فيتعلق بدفع العمل المغاربي المشترك بانشاء اتحاد المغرب العربي الذي يشكل الهيكل المؤسساتي الاقليمي التعاوني لمواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية، ولتجنب خطر التهميش في العلاقات الدولية بسبب اتجاه العالم الى سياسة التكتلات الاقتصادية.

الا ان مسار الاتحاد المغاربي تعطل مع الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال عقد التسعينات، علاوة على تبعات النزاع في الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية، وعلى الرغم من هذا التعطل الا ان الجزائر تسعى جاهدة الى اعادة بعث اتحاد المغرب العربي وفق مقاربة براغماتية تنطلق من التركيز على البعد الاقتصادي وتحييد الخلافات السياسية.

ويأتي هذا التوجه في اطار استغلال الموقع الجغرافي للجزائر في محيطها المغاربي، وانتمائها الثقافي والحضاري للفضاء المغاربي وارتباطها بعلاقات تاريخية وسياسية قديمة في المنطقة، فضلا عن حجم التهديدات المشتركة التي يتوجب مواجهتها بصفة جماعية.

اما على المستوى العالمي؛ فالسياسة الخارجية الجزائرية سعت الى تعزيز التعاون والتضامن بين الشعوب، من خلال ربط شبكة من العلاقات مع القارة الافريقية، والقارة الاسيوية ، والقرة الاوربية، والقارة الامريكية، ففي افريقيا تعد الجزائر من الدول التي أسست منظمة الوحدة الإفريقية، علاوة على على الدعم الكبير الذي قدمته لحركات التحرر في افريقيا، ومشروع طريق الوحدة الافريقية العابر للصحراء، علاوة على الدعم المالي والمساعدات التي تقدمها للدول الافريقية، اما على المستوى العربي الاسلامي فالجزائر عضو في منظمة جامعة الدول العربية ودولة مؤسسة لمنظمة التعاون الاسلامي، فضلا عن العلاقات الكبيرة التي تربطها بمختلف دول العالم سواء الصين او دول الاتحاد الاوربي او مع الولايات المتحدة الامريكية، وهذا النهج يندرج في استراتيجية الجزائر في تنويع شركائها.

4- محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

. المحددات الداخلية

تعد السياسة الخارجية الجزائرية امتداد للسياسة الداخلية كون السلوك الخارجي ما هو إلا انعكاس للبيئة الداخلية، وعليه فالعوامل البنيوية الداخلية لها دورا كبيرا في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، على الرغم من كون حجم التأثير يختلف من محدد لاخر.

أ. المحددات الجغرافية

تحدد الجغرافيا سلوك الدول في المحيط الدولي كما هو معروف عند الجيوبليتيكيين، أي توظيف الأرض لخدمة السياسة، فللموقع الجغرافي دور في تحديد ادوار السياسة الخارجية وطبيعة التهديدات التي تواجهها الدولة، والفرص والامتيازات الطبوغرافية وطبيعة البيئة الجغرافية تحدد الملامح الثقافية والحضارية للدولة في حد ذاتها.

والجزائر بموقعها المطل على البحر الأبيض المتوسط ، تعرضت لمجموعة الأخطار الخارجية عبر تاريخها الطويل كالاستعمار الروماني والبيزنطي والوندالي والعثماني والفرنسي،[1] وبالمقابل أقامت مجموعة من العلاقات مع دول الضفة الشمالية للمتوسط وعلى رأسها اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والحوار الأطلسي مع حلف شمال الأطلسي.

والمساحة والتضاريس والمناخ المتنوع يحدد السلوك الخارجي، فمثلا الجفاف في دول الساحل الإفريقي يؤدي الى تزايد هجرات الأفارقة إلى الجزائر.

والجزائر بمساحتها الواسعة التي تتجاوز 2.3 مليون كلومتر مربع، وموقعها الجيواستراتيجي حيث تحتل قلب المغرب العربي، وبوابة إفريقيا وتمثل همزة وصل بين أوربا وإفريقيا والعالم العربي، ولها حدود مع عدد من الدول تونس وليبيا والنيجر ومالي والتشاد والمغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، والحدود قد تلعب دور التعاون أو الصراع، ففي الشق التعاوني نجد مثلا طريق الصحراء مالي النيجر، ومشروع أنابيب الغاز مع النيجر ونيجيريا، أما في الشق الصراعي فالحدود الطويلة تعرض الدولة

[1] عبد العالي عبد القادر،السياسة الخارجية الجزائرية بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، جويلية 2014، ص13.

للدخول في صراعات مع جيرانها، ومنه فهي تشكل تهديدات محتملة من دول الجوار تمس أمن الجزائر.

ولهذا فطول الشريط الحدودي البري للجزائر مع دول الجوار يعد هاجسا امنيا فعليا لها، وذلك لصعوبة التحكم ومراقبة الحدود البرية، وحمايتها من التهديدات الأمنية المختلفة الآتية من دول الجوار في الساحل الإفريقي، كالتهريب والهجرة غير الشرعية والإرهاب وتجارة الأسلحة وتدفقات اللاجيئين.

فضلا عن هاجس الخوف والشك المتبادل بينها وبعض الدول المجاورة رغم بعض فترات التقارب، كالتوتر والتنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب، واستمرار الخلاف حول الصحراء الغربية[1]...

ويمكن تقديم مثالين عن دور المحدد الجغرافي في توجيه سياسة الجزائر الخارجية، يتعلق الأول بالبعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية، فالجزائر تتوسط المغرب العربي، وأكبرها مساحة، ولها حدود برية مع كل الدول المغاربية، ويدفع هذا الموقع الذي تحتله الجزائر لان تلعب دور فاعل في مسار وتطورات علاقاتها المغاربية، لا سيما وان الفضاء المغاربي يحمل تهديدات عديدة للأمن القومي الجزائري خاصة مع ما تشهده بعض الدول المغاربية من أزمات مع موجة الربيع العربي ، وهذا ما أدركه صانع القرار الجزائري بضرورة حل هذه الأزمات لتحقيق الاستقرار في المنطقة لكون اللااستقار يشكل عبئ كبير على الجزائر، أما المثال الثاني فيتعلق بالبعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، فالجزائر مفتاح افريقيا ولها حدود مع دول افريقية، وعليه فهي تسعى لان يكون لها دور في الترتيبات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، فضلا على الامتدادات الاثنية بين الجزائر ودول الساحل فيما يتعلق بقضية الطوارق. [2]

ب.المحددات الاقتصادية

[1] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص15.

[2] صليحة مماد ، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الافريقي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019، ص ص 120-121.

تكتسي الموارد الاقتصادية أهمية خاصة في تحديد طبيعة السياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، أين تراجع العامل الإيديولوجي والعسكري وتنامي العامل الاقتصادي، فكلما كانت الدولة قوية اقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها مع الوحدات الأخرى في النسق الدولي، على اعتبار أن تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها يتطلب حشد الموارد المادية وغير المادية لتنفيذها وتحقيق أهدافها، فضلا عن كون فعالية التنفيذ وتحقيق الأهداف تتوقف على هذا المحدد حيث يزيد هامش المناورة لدى الدولة اتجاه محيطها الإقليمي والعالمي.

و تزخر الجزائر بمجموع من المقدرات الاقتصادية التي تتمثل في ما يلي:

- الموارد الطاقوية: فالجزائر تمتلك احتياطي طاقوي معتبر في الصحراء، فهي ثالث دولة منتجة للبترول في إفريقيا وتمتلك ثامن اكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وهي من اكبر عشرة دول منتجة للغاز في العالم،[1] ولهذا ركزت الدبلوماسية الجزائرية على تامين الأمن الطاقوي الجزائري بتامين منطقة الصحراء من التهديدات القادمة من الساحل.

- الموارد المعدنية: فالجزائر تمتلك ثروة معدنية متنوعة مثل الذهب واليورانيوم والحديد والرصاص، بالإضافة إلى الجبس والاسمنت.

- الزراعة والثروة الحيوانية: فالإنتاج الزراعي الجزائري متنوع لكنه متقلب وضئيل، وهي تحقق أمنها الغذائي عن طريق الخارج، وهذا ما قد يرهن مواقف الجزائر لصالح هذه الدول التابعة لها.

- الصناعة والسياحة: هناك مجموعة من الصناعات الناشئة في الجزائر واغلبها صناعات تحويلية، ورغم الدعم الكبير الذي تمنحه الحكومة إلا إن الفقر والبطالة مازالا أكثر انتشارا، كما تزخر الجزائر بأماكن سياحية مهمة جدا خاصة في الصحراء لكن تبقى عرضة للتهديدات الإرهابية الآتية من الساحل الإفريقي.

وعليه فيبرز دور المحدد الاقتصادي من خلال اعتماد الجزائر الوسائل الاقتصادية كمسح الديون وتقديم الإعانات والمساعدات المادية كأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية اتجاه بعض الدول

[1] صليحة عماد، ،مرجع سابق، ص123.

الإفريقية، وفي هذا الإطار تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر دولة محورية في الساحل الإفريقي بالنظر إلى إمكانياتها الاقتصادية التي تؤهلـها للعــب هذا الدور.

كما يبرز دور العامل الاقتصادي من خلال سعي الجزائر إلى لعب دور الزعيم الإقليمي في المغرب العربي[1] أو في الساحل الإفريقي، بالنظر إلى الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الجزائر والتي يمكن حشدها على الصعيد السياسي من خلال دعم حركات التحرر، او على الصعيد الاقتصادي من خلال الانخراط في تنمية دول الحدود، او على الصعيد الأمني من خلال اضطلاعها بلعب دور امني لاستتباب الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي.

غير انه تجدر الإشارة إلى أن فعالية هذه الأدوار بالنسبة للجزائر مرتبطة ومرهونة بارتفاع أسعار النفط نظرا للطابع الريعي للاقتصاد الجزائري الذي تشكل فيه المحروقات نسبة 97بالمئة من الدخل الوطني الخام.

ج. المحددات البشرية:

قد يشكل العامل البشري عامل قوة او عامل ضعف، فكثرة السكان قد تعطي نشاطا للسياسة الخارجية لتلبية حاجياتهم، كما قد يحرمها من هذا الدور، فضلا عن دور التنوع الاثني الذي يمكن أن يلعب دورا مزدوجا، حيث قد يمنح الفعالية آو الانكفاء لادوار السياسة الخارجية، اذ انه يتوجب على أي دولة تعددية الأخذ في حسبانها التعدد المجتمعي الذي تتميز به أثناء اتخاذ قراراتها ومواقفها الخارجية إزاء قضايا معينة لها علاقة بهذا التعدد خاصة إذا كانت هذه الأقليات منتشرة في مناطق الحدود وهو الأمر بالنسبة للجزائر في قضية الطوارق، كما أن بعض الدول التعددية غالبا ما تلجأ الى الحياد في بعض القضايا للمحافظة على وحدتها الوطنية.

ويتجاوز عدد سكان الجزائر أكثر من 40 مليون نسمة ويشكل الشباب الأغلبية المطلقة في تكوينه، كما يعتبر التداخل الطوارقي مع دول الجوار والتشابك معهم في العلاقات الأسرية والمصالح

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري: أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص 41.

الاقتصادية والثقافية، أهم محدد للسياسة الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يتزايد التخوف الجزائري من التهديد الأمني الذي تشكله قضية الطوارق خاصة بعد نجاح حركة الطوارق الازوادية من في السيطرة على شمال مالي مع نهاية 2012ومطلع 2013، واحتمال انتشار عدوى الانفصال الى طوارق الجزائر باعتبار الطوارق احد مكونات المجتمع الجزائري.

وفي هذا الاطار عملت الجزائر على لعب دور الوسيط لحل ازمة الطوارق في مالي والنيجر منذ مطلع التسعينات متجنبة ان تكون طرفا في صراع او حل من شأنه ان يقمع الطوارق او لا يراعي مصالحهم.[1]

د. المحددات الشخصية

نظرا لتمركز عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية في يد رئيس الجمهورية، فإنه من الطبيعي ان تتأثر مخرجات السياسة الخارجية بالعوامل الشخصية لرئيس الجمهورية، ويكون هناك دور كبير للمتغيرات القيادية في عملية صنع السياسة الخارجية، مع الإشارة إلى أن دور العوامل الشخصية يتزايد في الأنظمة غير الديمقراطية ويتضاءل في الأنظمة الديمقراطية أين يوجد دور للمؤسسات في عملية اتخاذ القرار.

تمثل البيئة النفسية مجموعة العقائد والادراكات والقيم والتصورات كأدوات لفهم طبيعة القرار الخارجي وأسباب اتخاذه، وتمثل المتغير الوسيط الذي تؤثر من خلاله البيئة الموضوعية على السياسة الخارجية، هذه الأخيرة تتحدد وفق إدراك القائد السياسي للعوامل البيئية، انطلاقا من القيم والمعتقدات التي يحملها، وعوامل تنشأته الاجتماعية، ومستوى ثقافته وخبرته السياسية، وطبيعة أفكاره وتصوراته المسبقة، ودرجة انحيازه وتحزباته الشخصية.

وتؤثر الدوافع والخصائص الشخصية على السياسة الخارجية، وهذه الدوافع هي مجموعة حاجات الإنسان المادية والمعنوية، كالدافع نحو القوة، والحاجة للانتماء، والحاجة للانجاز، أما

[1] بن عائشة محمد الامين، الدبلوماسية الجزائرية والساحل الافريقي: الامن شرط التنمية والاستقرار، الحلول السياسية للازمات بدل الخيار العسكري، الشعب، 1 اوت 2013، ع 16172، ص 7.

الخصائص فهي تلك المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي للإنسان كالتسلط أو الخضوع،[1] وبالتالي يعد فهم وتحليل طبيعة هذه البيئة أمرا ضروريا للوصول إلى تفسير أكثر مصداقية للسياسة الخارجية.

فارتباطات الدولة الخارجية تتأثر بطبيعة ميول صانع القرار لأي من السياستين الداخلية او الخارجية، وبخبراته في مجال الشؤون الخارجية قبل تولي المنصب، وكذا مرونته او جموده تجاه المعلومات الواردة إليه، وبدرجة الاستحسان الرئاسي،[2] ثم درجة القوة التي يتمتع بها في مراكز القرار.

ويتزايد دور العوامل الشخصية خاصة في ظل انحسار دور المؤسسات الرسمية في رسم السياسة الخارجية، ووجود الأنظمة التسلطية الأمر الذي يؤدي إلى تغير توجهات السياسة الخارجية مع تغير القادة، وهنا يكون القرار الخارجي رهينة الأطر الفردية بدلا من الأطر المؤسسية.[3]

ولعل تزايد دور المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية راجع الى طبيعة النظام السياسي الجزائري اين تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، فضلا عن دور كاريزما رئيس الدولة ودرجة اهتمامه بالسياسة الخارجية، حيث تلعب هذه الكاريزما دورا كبيرا في تحطيم القيود المفروضة عليه في مجال صنع السياسة الخارجية وتعطيه هامش كبير من حرية الحركة.[4]

ويبرز تأثير العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال كاريزما شخصية الرئيس، في فترة حكم الرئيس هواري بومدين والرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث ان القدرات التفاوضية وقوة الخطاب والتأثير في الغير واضحة بشكل كبير، وذلك كان نتيجة المناصب

---

[1] ميلود ولد الصديق، اثر البعد النفسي لصانع القرار في اتخاذ القرار الخارجي: دراسة في إسهامات المقاربة السيكولوجية لهارولد وسبراوت في اتخاذ القرار الخارجي، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 1، ديسمبر 2013، ص234.

[2] محمد الطاهر عديلة، تعظيم دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية: مقاربة نظرية في الأسباب، مجلة البحوث السياسية والادارية، عدد 5، ص ص163-165.

[3] محمد الطاهر عديلة، اهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، ص109.

[4] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بيروت:دار الجيل، ط2، 2001، ص378.

التي تم تقلدها، وأكسبتهم خبرة واسعة ودراية كافية بخبايا السياسة الخارجية سواء من حيث صياغتها او من حيث تنفيذها بما يتطلبه ذلك من أدوات وإستراتيجيات.

كذلك يبرز دور النسق العقيدي للقائد في عملية صنع السياسة الخارجية، حيث أن الرؤساء المتعاقبين يركزون على الشرعية الثورية التاريخية كمنطلق لتسويق هيمنتهم على عملية صنع السياسة الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى ان دور الكاريزما في السياسة الخارجية، قد يكون وسيلة لتحقيق اهداف على مستوى البيئة الداخلية، وهذا ما تحقق للرئيس هواري بومدين حيث ان نجاحاته الدبلوماسية أكسبته مشروعية داخلية

هـ. المحددات السياسية

يعتبر النظام السياسي البيئة الداخلية لعملية صنع السياسة الخارجية، ولهذا فطبيعة النظام السياسي من حيث دمقراطيته ومن حيث استقراره من العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية.

والنظام السياسي الجزائري يتسم بتركيز سلطة اتخاذ القرار الخارجي في رئيس الجمهورية، باعتباره المقرر والموجه للقرار الخارجي ويتمتع بصلاحيات واسعة في تدبير الشؤون الخارجية، مع تهميش لباقي المؤسسات خاصة البرلمان، وعليه يعد مربط الفرس في عملية اتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري.

ولعل هيمنة مؤسسة الرئاسة في عملية صنع السياسة الخارجية راجع بالأساس إلى افتقار النظام السياسي إلى مؤسسات قوية قادرة على ممارسة دور فعال في عملية صنع السياسة الخارجية، وهو ما سمح بتزايد دور القائد في عملية صنع السياسة الخارجية،[1] على الرغم من التطور الكبير في مسار تأسيس مؤسسات دستورية، وما يدل على ذلك هو هامشية دور البرلمان في هذا المجال.

[1] محمد السيد سليم،مرجع سابق، ص381.

والدساتير الجزائرية المتعاقبة كرست هيمنة السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية، ويبرز ذلك في تدخل رئيس الجمهورية في الاختصاص التشريعي عبر التشريع بمراسيم رئاسية، ويتمتع بسلطة إصدار القوانين والاعتراض عليها، وله صلاحية حل المجلس الشعبي الوطني ودعوة البرلمان للانعقاد، كلها قضايا ساهمت في تقوية مركز رئيس الجمهورية في مواجهة السلطة التشريعية.

علاوة على ذلك، يلاحظ غياب الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية، والتي من شأنها ان تفرض قيود على نشاط رئيس الجمهورية في عملية صنع السياسة الخارجية.

كما تؤثر حالة اللااستقرار التي يعيشها النظام السياسي على فعالية السياسة الخارجية، حيث ان المشكلات الداخلية تؤدي الى انكماش السياسة الخارجية بالنظر الى تركيز النظام السياسي كل جهوده على حل هذه الأزمات الداخلية، وهو ما يؤثر علة فعالية وحركية السياسة الخارجية، ويبرز هذا خلال العشرية السوداء اين عرفت السياسة الخارجية الجزائرية انحسارا كبيرا بفعل تركيزها على حل ازمة عدم الاستقرار الداخلي.

2. المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية

يتأثر السلوك الخارجي للدولة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي، وتكون هذه الحوافز ذات طابع تعاوني آو تصارعي، ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة هو نتيجة ما استقبلته من المحيط الخارجي.

وعليه سوف يتم تناول دور البيئة الخارجية وتأثيرها في حركية السياسة الخارجية الجزائرية، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

أ. العامل السياسي

أثناء فترة الحرب الباردة كانت السياسة الخارجية الجزائرية تتمتع بهامش كبير من المناورة، حيث كانت تطالب بنظام اقتصادي عالمي يقوم على المساواة بين الشمال والجنوب والتعاون جنوب

جنوب، كما كانت تدافع عن القضايا العادلة كالقضية الفلسطينية والصحراء الغربية وكانت تتزعم دول عدم الانحياز بالرغم من انه عمليا كانت تنتمي للمعسكر الشرقي.[1]

إلا انه في عالم ما بعد الحرب الباردة تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أن زوال البعد الإيديولوجي الذي كان مهيمنا على العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة، وتنامي البعد البراغماتي على السلوك الخارجي، حاولت التكيف مع ضغوطات النظام الدولي الجديد من خلال تبني حزمة من التغييرات مع مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

وعلى الاقليمي فالسياسة الخارجية الجزائرية تأثرت بجملة من المتغيرات التي كانت سائدة في المنطقة، ولعل اهمها انتشار النزاعات الحدودية مع دول الجوار، وما يتطلب ذلك من ضرورة تأمين الامن القومي الجزائري.

ويرجع سبب انتشار النزاعات الحدودية بعد الاستقلال الى الهندسة الاستعمارية للمنطقة من خلال صياغة اتفاقيات حدودية الهدف منها خلق كيانات جديدة وتوسيع الخلاف بين الدول المتجاورة، لا سيما ان بعض الدول تطالب بالرجوع الى الحدود المرسومة قبل الاستعمار ، في حين دول اخرى تتمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار، واثر انتشار هذه النزاعات الحدودية على استقرار المنطقة ومنه في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها المغاربي، ومن بين هذه النزاعات هناك النزاع المغربي الجزائري حيث اندلعت حرب الرمال بينهما، ومشكلة الحدود الجزائرية التونسية، والنزاع الحدودي الجزائري الليبي، علاوة على مشكل الحدود بين ليبيا وتونس، وبين المغرب وموريتانيا، فضلا عن النزاع في الصحراء الغربية، هذا الأخير يعد أهم محدد لمسار السياسة الخارجية الجزائرية عبر الزمن، خاصة وانه يتماشى مع أهم مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية، وهو دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، فضلا على كونه اكسب الدبلوماسية الجزائرية نشاطا كبيرا سواء في المحافل الدولية او على

[1] وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص55.

مستوى العلاقات الثنائية خاصة في الفضاء الافريقي لدعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وعزل المغرب .

ودفعت هذه النزاعات الحدودية الى توجيه نشاط السياسة الخارجية الجزائرية الى الدفاع عن مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار في المنظمات الدولية، حيث تبنت منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو المبدأ الذي تحفظت عنه المملكة المغربية لكونها تدافع عن نظرية الحقوق التاريخية، وتمسكت به الجزائر من اجل المحافظة على السلامة الترابية، كما تمحور النشاط الخارجي على تسوية هذه النزاعات الحدودية من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع معظم دول الجوار لأجل جعل المغرب العربي إقليم امن.

وعلى الرغم من تراجع السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة التسعينات نظرا لاهتمامها بتحقيق الاستقرار الداخلي، إلا أن عصر التكتلات الاقتصادية دفع الجزائر لمحاولة تفعيل الاتحاد المغاربي ومحاولة إصلاح جامعة الدول العربية فيما يتعلق بنمط اتخاذ القرارات.

أما على المستوى الإفريقي فركزت على دعم حركات التحرر الافريقية، ودعم قضايا افريقيا الاقتصادية، كما أطلقت مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا[1] التي تظم كل من الجزائر ونيجيريا والسنغال ومصر وجنوب إفريقيا، من أجل القضاء على الفقر والتهميش والالتزام بالحكم الراشد، وحاولت تفعيل الاتحاد الإفريقي، وأنشأت وزارة لإفريقيا نظرا لأهمية البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية.

كما لعبت الأزمات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي التي تشكل تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري إلى إعادة ترتيب سلم أولويات أجندة السياسة الخارجية الجزائرية التي طغى عليها البعد الامني.

[1] وهيبة دالع، مرجع سابق، ص62.

وعلى المستوى المتوسطي عملت على إقامة شراكة مع الاتحاد الأوربي بإنشاء منطقة التبادل الحر لتنشيط التبادلات التجارية، كما أقامت علاقات مع حلف شمال الأطلسي في إطار الحوار الأطلسي.

أما على المستوى الدولي فعملت الجزائر على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا واقتصاديا من اجل جلب الاستثمارات والتكنولوجيا، مع تنويع العلاقات مع الأقطاب المنافسة في إطار إستراتيجية تنويع الشركاء مع روسيا والصين والاتحاد الأوربي للحصول على الأنفع .

ب. العامل الاقتصادي

ويتجلى أساسا في العولمة الاقتصادية وما فرضته من قواعد تحرير التجارة،وزيادة التكتلات الاقتصادية في اطار الاقليمية الكلاسيكي واو الاقليمية الجديدة، ففي نهاية الثمانينات لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير من اجل الحصول على مساعدات ودعم خارجي، وكان لها ذلك مقابل شروط التحرير الاقتصادي والانفتاح السياسي.

وبعد العشرية السوداء عملت السياسة الخارجية على تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات من خلال تعديل المنظومة القانونية، والتعريف بالإمكانيات الاقتصادية ومصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر.[1]

كما لجأت إلى الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، أو في إطار العلاقات الثنائية مع العديد من الدول، فضلا عن الانخراط في العديد من مسارات التكتلات الاقتصادية، كالسوق العربية المشتركة والسوق الإفريقية المشتركة ومنطقة التبادل الحر المغاربية.

ج. العامل الأمني.

في عالم ما بعد الحرب الباردة ظهرت العديد من التهديدات الجديدة، كالهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة، والإرهاب خاصة بعد أحداث 2001، وهو الأمر الذي دفع إلى بلورة إستراتيجية مشتركة لمحاربتها أساسها التعاون والتنسيق الأمني إقليميا ودوليا.

[1] وهيبة دالع، مرجع سابق، ص76.

فعلى المستوى الإقليمي؛ دخلت الجزائر في العديد من المبادرات والاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب، منها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي دخلت حيز النفاذ في 1999 نظرا لتضرر العديد من الدول العربية من الظاهرة، وكذلك المشاركة في المبادرات الأمنية في إفريقيا، كالمعاهدة الإفريقية للوقاية من الارهاب1999 والتي دخلت حيز النفاذ في 2002، ومعاهدة الدفاع المشترك، وهذا من اجل مواجهة العمليات الإرهابية التي تشهدها دول الجوار، ومواجهة الأعداد الكبيرة للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، والتهريب وتجارة المخدرات.[1]

علاوة على المساهمة في محاربة الهجرة غير الشرعية من خلال تعزيز آليات مكافحة التجارة بالأشخاص والدعوة إلى ضرورة التنسيق الأوروبي الإفريقي لمكافحتها، ورفض الهجرة الانتقائية ورفض إنشاء مخيمات لتمركز المهاجرين غير الشرعيين، مع المطالبة بتحسين ظروف العمل ومكافحة شبكات التجارة بالأشخاص.

أما على المستوى المتوسطي؛ فالجزائر شاركت في العديد من المبادرات منها:

– الشراكة الاورو متوسطية والتي كان الدافع إليها امنيا أكثر منه اقتصاديا، خاصة مع الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب، فالجزائر كانت تصر على إدراج بعد محاربة الإرهاب منذ 1995 ولم يتحقق إلا بعد 2001، كما أن هذا البند لم يرد مع الدول الأخرى للشراكة.

كما أدرجت بند العدالة والشؤون الداخلية والذي يعني ضمنيا إقرار بشرعية محاربة الدولة للإرهاب بعدما كانت تتهم بمسؤوليتها عن الأعمال الإرهابية، هذا فضلا عن الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

– الحوار الأطلسي المتوسطي الذي انضمت إليه الجزائر في 2000 بعد انضمام معظم الدول المتوسطية، ويهدف إلى التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتؤكد بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أنها استطاعت مطاردة الشبكات الإرهابية بفعل التعاون مع الجزائر، أما عملياتيا فلقد شاركت الجزائر في العديد من المناورات العسكرية مع حلف شمال الأطلسي.

[1] وهيبة دالع، مرجع سابق، ص ص89-90.

وعلى المستوى الدولي؛ فلقد عززت الجزائر تنسيقها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب بعد إحداث سبتمبر 2001 وذلك بالنظر إلى الاعتقاد الأمريكي بان الجنوب الجزائري مصدر تهديد للأمن في الساحل الإفريقي، علاوة على الاعتقاد بان شمال إفريقيا معبر للجماعات الإرهابية لأوربا والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

أما فيما يتعلق بمسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فالجزائر التزمت بفتح مفاعلاتها أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تم وضع اتفاقية لمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانيا–السياسة الخارجية الإقليمية: الإتحاد الأوروبي

لقد تزايد الاهتمام بالإقليمية، وأضحت ظاهرة واسعة الانتشار وبأنواع متعددة، لاسيما منه بعد نهاية ما يسمى بالحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي في تسعينات القرن الماضي، وكان ينظر للإقليمية على أساس أنها سوف تصبح كحل سياسي للفواعل التي تريد تعزيز درجة فعالية نشاطاتها، إلا أن التعامل ضمن إطار البيئة الإقليمية تعتبر معقدة، وذلك نظرا لاحتوائها على عدد كبير من الفواعل التي تستند إلى سياسات متمايزة في مجالات النشاط السياسي الداخلي والخارجي، ويعد الإتحاد الأوروبي أقوى تعبير عن التفاعلات السياسية الخارجية الإقليمية من حيث صبغته الرسمية واتساع نطاقه[2]، فقد أعلنت معاهدة ماستريخت في الثامن والعشرون من عام 1992 بتأسيس الإتحاد الأوروبي، وإنشاء السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة كسند لهذا الإتحاد[3].

إن الاهتمام بالأنماط الإقليمية لم يظهر بالصدفة بعد نهاية الحرب الباردة، وإنما تعود جذورها إلى بداية القرن العشرين أو ما قبله ومثلت مرحلة الستينات والسبعينات أول موجة تحليلية ترتكز على تعريف الخصائص الرئيسية للأقاليم والنزعة الإقليمية للسياسة العالمية.

---

[1] وهيبة دالع، مرجع سابق، ص98.

[2] محمد شاعة: مرجع سبق ذكره ، ص 249-250

[3] محمد مجدان: تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوربا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا، مجلة المفكر، ع 11، ص 275.

وقد نوه " ناي " بأن عمليات الإقليمية والتكامل في العالم الثالث لقيت عونا من جراء ازدياد عدد الدول التي نالت استقلالها، ومن جراء انخفاض حدة التوتر في علاقات القوى العظمى، كما عرفت آليات الإقليمية حماسة واسعة وتطورا ملحوظا بعد أن حدث هناك نوع من التقارب الناجح بين مختلف دول أوربا الغربية الرئيسية عبر سياسات التكامل[1].

إن تعزيز السياسات الخارجية الإقليمية فلا يحتاج فقط إلى الجوار الجغرافي وتعاظم الترابط الاقتصادي، وإنما توجد هناك عدة عوامل لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الإقليمية، على غرار العلاقات التاريخية الودية، وتوزيع القوة والثورة ضمن وخارج التجمع والتقاليد والإثينية... يمكن أن تحظى بأهمية قصوى لفهم وتفسير الأسباب والكيفيات التي تجعل مختلف الفواعل تدرك بأن اللجوء إلى هذا النوع من الحلول صائب ونافع[2].

ولقد حاول العديد من الباحثين التركيز مجددا على ما يسمى بالنزعة الإقليمية الجديدة، بعد الحرب الباردة ، مما أدى إلى تقديم تعاريف إضافية، وفي سنة 1995 اقترح لويس فاوسيت " Louise Fowcett و " أندرو هاريل Andrew Hurrellدرجات محددة من التكامل الإقليمي وفقا لمستوى الترابط[3]:

1- الإقليمية المرنة أو الإقليمية اللاشكلية.

2- الوعي بالهوية الإقليمية المشتركة.

3- وضع آليات التعاون فيما بين الدول.

4- التكامل الإقليمي المدفوع بواسطة السياسة الإرادية للدول.

5- التماسك الإقليمي الذي يرقى عندما تشكل الوحدة الإقليمية قاعدة أساسية للنشاط.

---

(1) محمد شاعة: مرجع سبق ذكره، ص 249-250

(2) المرجع نفسه ، ص252.

(3) محمد شاعة: مرجع سبق ذكره، ص 252.

في حين حدد ستابز Stubbs وأندرهيل Underhill ثلاث مكونات مركزية للإقليمية وهي كما يلي[1]:

1- وجود تجربة تاريخية مشتركة بين مجموعة من البلدان المتميزة جغرافيا.

2- وجود روابط وثيقة ذات نوع مميز بين تلك البلدان.

3- بروز التنظيم مما يعطي للإقليم نوعا من البناء المؤسساتي.

لقد أظهرت المقاربات المفاهيمية للإقليمية والتكامل استمرارية لتقييم أثار التوجه الإقليمي على الاستقرار والسلام المنشود من طرف الدول، ويكمن جوهر دراسة الإقليمية والتكامل في المشاكل المتصلة بالكيفية التي تسمح بتجنب الصراع مقابل تدعيم فرص التعاون والأمن والسلم، وفي هذا الصدد يقول كارل دويتش K.Deutsch بأن أنماط الاتصالات والتبادل بين مختلف الفاعلين قد يعزز روابط الجماعة السياسية التي تتخطى الحدود القومية، وتؤدي إلى تكوين جماعة أمنية على أساس توقعات السلوك التعاوني السلمي، نفس الشيء بالنسبة لإرنست هاس E.Hass الذي تنبأ من خلال تحليلاته الوظيفية بأن ظهور أوروبا فدرالية محكوم بالوصول إلى الانتقال المتدرج للسيادة وللولاءات السياسية من قبل مختلف النخب، ليشمل فيما بعد مختلف القضايا والمسائل[2].

وحسب "فريدريك شاريون F.charillan يمثل الإتحاد الأوروبي الحالة الوحيدة التي استطاعت تنصيب إقليمية السياسية الخارجية، ولعل السبب في ذلك راجع إلى قدرة هذه الأخيرة في القدرة على مأسسة السياسة الخارجية الإقليمية، فمعاهدة الإتحاد تقتضي بضرورة الالتزام المزدوج بالتماسك الداخلي والخارجي، فضلا عن ذلك فإن الوحدات الإقليمية مطالبة جميعا بأقلمة السياسة الخارجية، ورغم تطور التجربة الأوروبية، إلا أن هناك تحديات عدة قامت بشكل أو بأخر في عرقلة تطور السياسة الخارجية الإقليمية لدول الإتحاد الأوروبي، أي أن قادة دول الإتحاد الأوروبي يلجئون إلى التكامل بغية تعظيم مكاسبهم الاقتصادية بتكاليف أكبر من تكاليف السيادة المتنازل عليها[3]، وفيما يلي يمكن التطرق

---

[1] محمد شاعة مرجع سبق ذكره، ص252.

[2] المرجع نفسه، ص253.

[3] محمد شاعة مرجع سبق ذكره، ص 256.

إلى: عوامل قيام السياسة الخارجية الإقليمية للاتحاد الأوربي، وأهداف هذه السياسة وما هي مختلف العراقيل التي تعاني منها هذه السياسة؟

1- عوامل قيام السياسة الخارجية الإقليمية للاتحاد الأوروبي : من بين عوامل قيام السياسة الخارجية الإقليمية لاتحاد الأوروبي نجد [1].

أ) **العامل الداخلي**: والذي يتمثل في بلوغ دول الإتحاد الأوروبي إلى أقصى درجات التكامل، والتي حققت نجاحات ومكاسب عظيمة، لذا فما على الدول الأوروبية إلا الدخول في مرحلة الوحدة السياسية، قبل أن تتراجع عملية الوحدة الأوروبية فيحال عدم تحقيق هذا الشرط.

ب) **العامل الخارجي**: ويتمثل في انهيار المعسكر الاشتراكي، وفي ظل ذلك كان على أوروبا إعادة النظر في علاقاتها الخارجية و هذه الإعادة تتطلب قيام سياسة خارجية موحدة فعالة ومؤثرة.

2- أهداف السياسة الخارجية الإقليمية للإتحاد الأوروبي

لقد قامت معاهدة ماستريخت بتحديد أهداف هذه السياسة فيما يلي:

- حماية القيم الأوروبية المشتركة والمحافظة عليها، مثل الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان.
- حماية استقلال الإتحاد الأوروبي ككيان، وحماية أمن دوله، واستقلال أعضائه
- المحافظة على الأمن والسلام في العالم.

3- اهتمامات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: هناك عدة اهتمامات للسياسة الخارجية الأوروبية، إلا أن أهمها يمكن حصرها فيما يلي[2]:

- **الإستراتيجيات المشتركة**: وهي تبين وجود قاعدة مشتركة بين دول الإتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الأخرى .

---

[1] محمد مجدان: مرجع سبق ذكره، ص276.

[2] محمد مجدان: مرجع سبق ذكره، ص ص276-277

- **العمليات المشتركة**: وهي تلك العمليات الميدانية التي يقوم بها الإتحاد الأوروبي في أوقات الأزمات سواء بمفرده أو من خلال تنسيقه مع مختلف الهيئات الدولية الأخرى، مثل تقديم المساعدات للمتضررين جراء الكوارث أو توفير الحماية والأمن في مناطق النزاع ...
- **المواقف المشتركة**: وذلك من خلال تبيان مواقف الإتحاد الأوربي تجاه مختلف القضايا التي تحدث في مختلف مناطق العالم بشكل جماعي، مثل إصدار بيانات مشتركة، كالتعبير عن التعاطف وإظهار حسب النوايا...

4- معيقات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة: وتتمثل في عوامل متعلقة بداخل أوربا، وأخرى تعود إلى علاقاتها مع أمريكا[1].

أ- العوامل الداخلية:

الوزن المحدد لأوربا في النظام الدولي: رغم السعي الحثيث الذي تقوم به أوربا بغية توحيد مواقفها تجاه القضايا التي تحدث على المستوى الدولي، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، وقد أثبتت التطورات الدولية عجز أوربا على توحيد سياستها الخارجية، ولعل السبب في ذلك راجع إلى الضعف في الوزن السياسي والعسكري النسبي لها في النظام الدولي.

اختلاف وتباين المصالح الأوروبية: لقد ظلت السياسات الوطنية تشكل أساس الموقف العام، فلم يصل هذا الإتحاد بعد إلى درجة الدولة الفدرالية التي تمارس السلطة بشكل مركزي وتفرض سلطاتها على وحدتها، لهذا يظهر هناك تباين واضح بين مواقف وسياسات الدول الأوروبية داخل الإتحاد في العديد من القضايا الدولية وهو ما أدى إلى اختلاف الرؤى التي تعيق أوربا من أن تتكلم بصوت واحد.

الخلافات والانقسامات الأوروبية: والتي تؤدي إلى نقص في التنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء، وإلى افتقار هذا الأخير إلى مواقف موحدة تجاه القضايا الدولية.

---

[1] المرجع نفسه، ص279.

إن هذه الانقسامات كلها تعيق الإتحاد الأوروبي إلى الوصول إلى سياسة خارجية موحّدة ومؤثرة، فمازالت السيادة والمصالح الوطنية تحدد معظم المواقف والسياسات.

ب- العلاقات الأوربية الأمريكية وطبيعتها : إن أمريكا لا تريد أن ترى أوربا قوية موحدة ومستقلة تنافسها في الزعامة الغربية والقرار العالمي، لهذا فهي تسعى جاهدة لكي تجعل من أورب اكقوة اقتصادية لا كقوة سياسية، فأمريكا ترفض فكرة الاستقلالية الأوروبية، بل تعتبرها مستحيلة، لأن أوربا لا تزال تحت هيمنتها و تبعيتها لها بسبب حاجة أوربا الماسة إلى الحماية الأمريكية من أي تهديد عليها [1].

ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة والمؤثرة، وبرغم سعيها الجاد بغية تجاوز مختلف التحديات الداخلية، والكلام بصوت واحد في مختلف القضايا الدولية، إلا أنها لا تزال تابعة للسياسة الأمريكية، وتدعمها بشكل جلي وواضح وتقوم بدور مكمل لها هذا من جانب، ومن جانب أخر فإن تباين الأهداف والمصالح داخل الإتحاد الأوروبي تؤكده الانقسامات في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة حول العراق، والموقف البريطاني من توحيد عملة اليورو، وكذا المواقف المتباينة حول كيفية تقديم يد العون لبعض الدول الأوروبية المتضررة جراء الأزمة المالية العالمية.

ثالثا-السياسات الخارجية لدول العالم الثالث:

مما لاشك فيه أنه لا يمكن فهم و تفسير السياسات الخارجية لدول العالم الثالث في ظل الحرب الباردة، إلا من خلال انقسام العالم آنذاك إلى كتلتين وذلك بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وجراء تلك المنافسة الشديدة بين المعسكرين بمختلف مظاهرها ودفعت دول العالم الثالث إلى انتهاج مختلف الآليات والإستراتجيات قصد التخفيف من حدة التبعية لهذه الدول، وفي هذا السياق يعتقد " بهجت قرني "أن دول العالم الثالث اتجهت خلال تلك الفترة إلى محاولة تكريس هويتها الجماعية والدفاع عن مصالحها في إطار مختلف التنظيمات الإقليمية على غرار مجموعة 77، وحركة عدم الانحياز ...، ومن

[1] محمد مجدان: مرجع سبق ذكره، ص285.

ثم ساهمت هذه الهيئات في تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التوافق والإجماع في إطار ما يسمى بالمسار الجماعي لاتخاذ القرارات في السياسات الخارجية لهذه الدول.

ولعل السبب الذي جعل من دول العالم الثالث تتجه نحو هذا المنحى ليس لأسباب خارجية والتي فرضها نظام الثنائية القطبية، وإنما ترجع إلى أسباب داخلية أيضا والمرتبطة بعملية بناء الدولة الوطنية وفق أسس عصرية من تنمية وأمن، والتي لا يمكن لهذه الدول تحقيقها بشكل فردي، ما لم تدخل في إطار جماعي مع غيرها من دول العالم الثالث.

ويبدو أن مسألة تحقيق التنمية الشاملة مازالت تحتل موقع الصدارة، لهذه الدول وذلك رغم التحولات التي عرفتها ميدان العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. إلا أنه، رغم سعي الدول العالم الثالث بشكل جماعي لتحقيق غاياتها، لا تزال تعاني من مختلق المعضلات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

معضلة المعونة والاستقلال: إذ أنه ما يلاحظ على معظم دول العالم الثالث أنها تعتمد بدرجات متفاوتة على أطراف خارجية بغية أهدافها والت يلها صلة وطيدة بالتنمية والتحديث، لاسيما منه في المجالين المالي والتكنولوجي، مما يجعل هذه الدول في تبعية شديدة للقوى العظمى وهو ما يحد من استقلاليتها في رسم وصنع قراراتها الداخلية والخارجية، وهو ما يتنافى مع مبدأ السيادة.

معضلة الموارد والأهداف: فعدم انسجام العلاقة بين الموارد والأهداف في السياسة الخارجية قد يؤثر في التوجيهات العامة للإستراتيجية العامة للدولة في بعض الأحيان.

معضلة الأمن والتنمية: فحوى هذه المعضلة تكمن في كون التوجيهات الكبرى للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث يغلب عليه الطابع الاقتصادي أو الأمني، ولكون هما يمثلان الركيزة الأساسية لدول العالم الثالث، لأن السياسة الخارجية تبقى في معظم حالاتها عرضة للتأثير الأيديولوجي وهو ما يبعدها عن إطارها النفعي .

أما من حيث تحديد المقاربة النظرية الأكثر ملائمة لتفسير السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، فإنه من الصعب جدا تحديد النظرية الملائمة التي تعكس حقيقة السياسات الخارجية لهذه الدول ولعل السبب فيذلك راجع إلى:

إن مصطلح دول العالم الثالث يضم العديد من الوحدات التي تتباين في سياساتها الخارجية أكثر فيما تتجانس، لاسيما في المجال الاقتصادي والعقائدي والسياسي ، وهو ما يمكن أن يفرز تنوعا هائلا في السلوكيات الخارجية لدول العالم الثالث، وعليه فقد يكون لهذه الاعتبارات انعكاسات سلبية على مسعى اختيار المقاربة المنهجية التي تعكس حقيقة السياسة الخارجية.

إلا أنه رغم صعوبة الوصول إلى تحديد مقاربة نظرية ملائمة مفسرة لحقيقة السياسة الخارجية، حاول كلا من **بهجت قرني** و**علي الدين هلال** رصد ثلاث مقاربات نظرية تفسيرية للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث وهي كما يلي:

الاقتراب النفسي: والذي ينظر إلى السياسة الخارجية على أساس أنها نتيجة للسمات الشخصية للحكام، مما يعني أن قرارات السياسة الخارجية لدول العالم الثالث مرتبطة بالاعتبارات الشخصية أكثر من ارتباطها ببقية المتغيرات الأخرى.

اقتراب الصراع بين طرفي نظام الثنائية القطبية: وهو ما يجعل من دول العالم الثالث مفتقرة إلى روح الاستقلالية والمبادرة، نتيجة لتلك القيود المفروضة عليها من طرف القوى العالمية.

اقتراب بناء النماذج: والذي يرى فيه أن السياسات الخارجية لدول العالم الثالث تخضع لنفس المسار ولنفس الاعتبارات والحسابات التي تميز السياسات الخارجية للدول المتقدمة، وأن الفارق الرئيسي بينهما هو فارق كمي.

ولكن رغم أهمية هذه المقاربات السالفة الذكر، المفسرة لعملية السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، قدمت دراسات أخرى في هذا المجال والتي بنيت من خلال ذلك هيمنة الاقتراب النفسي في رسم وصنع القرارات في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، وهو ما تم تأكيده في الدراسات المقارنة للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث بمختلف أحجامها(كبيرة، صغيرة، متفتحة، منغلقة).

من خلال ما سبق يمكن القول: إن موضوع السياسة الخارجية قد عرف تحولات متتابعة، عبر مختلف العصور، فبعد أن كان منحصرا في الشق الأمني، أو ما يسمى بالأمن العسكري حسب المفهوم التقليدي حسب المفهوم التقليدي، أصبح يتناول عدة موضوعات، وذلك وفقا لما يخدم مصالح الدولة

الوطنية، كما عرف عدة تعريفات فكل معرّف للسياسة الخارجية تجحده يعرفها وفقا لما يخدم توجهاته الخاصة، وهذا وفقا لما يخدم مصالح الدولة التي ينتمي إليها، مما أدى بذلك إلى صعوبة تحديد مفاهيمها وحتى ماهيتها، أضف إلى ذلك أنه موضوع شائك ومعقد كونه يتداخل مع الكثير من المصطلحات المشابهة له، كالسياسة الدولية، الدبلوماسية، السياسة الداخلية وعلم العلاقات الدولية، وهو ما يستدعي متابعة تداعياتها وتطورها باستمرار، للوقوف على مستجداتها، ومن ثم توظيفها بالطريقة التي تحقق مصالح الدولة في إطار محيطها الدولي.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

1- الكتب :

1) الأقداحي هشام محمود: السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مصر ، الإسكندرية ، 2012.
2) بدوي محمد طه: مدخل إلى علم العلاقات الدولة، بيروت ن دار النهضة ، ص.ت.ن.
3) بكاي منصف: دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الافريقية، ط1، الجزائر: دار الامة للطبع والنشر، 2017.
4) بن القبي صالح: الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2002.
5) بن عنتر عبد النور: البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري: أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.
6) بوقارة حسين: السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات لنظرية التحليل، الجزائر: بوزريعة، دار هومة، 2012.
7) جندلي عبد الناصر: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007.
8) حتي ناصف يوسف: النظرية في العلاقات الدولية، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985.
9) زكريا فريد: من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط 1، 1999.
10) سليم محمد السيد ، و محمد بن أحمد مفتي: (مترجم) تفسير السياسة الخارجية، المملكة العربية السعودية، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود، 1989.
11) سليم محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1989.
12) ظاهر أحمد : (مترجم)، السياسة الدولية المعاصرة، عمان : مركز الكتاب الأردني، 1989.
13) عبد الحي وليد: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مترجما، بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985.
14) عبد الرحمان بن حارب يوسف: السياسة لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 1999، ص 56.
15) عبد الرحمان عواطف: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.

16) العبدلي عبد المجيد: قانون العلاقات الدولية، تونس: دار اقواس للنشر ، مطبعة فن وألوان ، 1994.
17) عمر الفاروق: صناعة القرار والرأي العام، القاهرة: دار النشر والتوزيع.
18) العيسوي فايز محمد: الجغرافيا السياسية المعاصرة، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000.
19) الماجد حامد عبد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية جامعة القاهرة: 2000.
20) محمد حجازي محمد ، الجغرافيا السياسية، القاهرة :كلية ألآداب بجامعة القاهرة ، 1996-1997.
21) مصباح زايد عبد الله: الدبلوماسية، بيروت ، دار الجبل ، 1999.
22) المصري خالد موسى: مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، سورية: دمشق دار فتوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.
23) مقلد إسماعيل صبري : العلاقات السياسية الدولية ،دراسة في الأصول والنظريات ، ط4، الكويت: منشورات دار السلاسل ، 1985.
24) مقلد إسماعيل صبري: السياسة الخارجية ، الأصول النظرية والتطبيقات العملية . ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013.
25) النعيمي احمد نوري : السياسة الخارجية عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2009 .

2- المجلات والدوريات

26) بوسعدية رؤوف: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة باتنة، عدد 9، 2016.
27) حميد مجيد محمد ، وسرى هائم محمد ، السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة نظرية، المجلة السياسية الدولية.
28) الخالدي ميادة علي:" العوامل المؤثرة في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي " مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي كلية التربية، ع 16 .
29) رقولي كريم: السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 3، المجلد 2.
30) زهوان جمال علي: عملية صنع القرار السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية، ع 149، جويلية 2002.
31) زيغوني رابح، ازمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 23، نوفمبر 2016.

32) سعودي هالة أبو بكر: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1973-1967)، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986.
33) عبد العاطي بدر: أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول : دراسة حالة اليابان، اسرائيل" السياسة الدولية، 153، جويلية 2003.
34) عبد الكريم جمال: الويزة شنشوني، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد11، عدد2.
35) عديلة محمد الطاهر: تعظيم دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية: مقاربة نظرية في الأسباب، مجلة البحوث السياسية والادارية، عدد 5.
36) الكفارنة أحمد عارف: " العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، دراسات دولية، ع،42.
37) مبارك بردان فلاح: الحياد الايجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة القانون والمجتمع، مجلد 6، عدد1، 2016.
38) مجدان محمد: تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوربا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا، مجلة المفكر، ع 11.
39) محمد الأمين بن عائشة: الدبلوماسية الجزائرية والساحل الافريقي: الامن شرط التنمية والاستقرار، الحلول السياسية للازمات بدل الخيار العسكري، الشعب، 1 اوت 2013، ع 172.
40) محمد ياسين ، أكرم وأنس: صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، ع7.
41) المصري خالد: النظرية البنائية في العلاقات الدولية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، م30، ع2 ، 2014.
42) ولد الصديق ميلود، اثر البعد النفسي لصانع القرار في اتخاذ القرار الخارجي: دراسة في إسهامات المقاربة السيكولوجية لهارولد وسبراوت في اتخاذ القرار الخارجي، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 1، ديسمبر 2013.

3- الرسائل والأطروحات :

43) بن جديد سلوى ، " مفهوم التبعية عند مالك بن نبي (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية ، 1996).
44) بولمكاحل ابراهيم: " تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة "،جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008 ،2009.

45) دالع وهيبة: دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999، 2006 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر) ، 2007-2008) .
46) الرمضاني مازن إسماعيل: السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1991.
47) شلبي أحمد: السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1994-1979)، الجزائر: رسالة دكتوراه دولة في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2006.
48) الصديقي سعيد: صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة مارس 2002.
49) قجالي محمد: ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990.
50) مسعود بونقطة محمد: البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014.
51) مماد صليحة: محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الافريقي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019.

4- المحاضرات والندوات :

52) بن الشيخ عصام، **محاضرات في مقياس سياسة الجزائر الإقليمية والدولية**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية، 2016/2015، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
53) جندلي عبد الناصر: "محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية"، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2007-2008.
54) عبلة مزوزي ، " نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية " (بحث مقدم في مقياس تحليل السياسة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2006-2007).
55) فلاك نور الدين ، محاضرات في مقياس صنع وتحليل السياسة الخارجية، تخصص دراسات استراتيجية ألقيت على طلبة الماستر.
56) المهداوي مثنى علي: واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية ، 38-39 ، الذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق.

5- الأنترنت :

57) الإطار النظري والمفهومي للبحث http://thesis.univ-biskra.dz.

58) الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، تم تصفح يوم 28.08.2017 على الرابط http://sia.sy.net

59) الباحثون السوريون : المدرسة البنائية في العلاقات الدولية ، الجزء الأول ، مدخل إلى المدرسة البنائية تم تصفح الموقع يوم : 31-08-2017 على الرابط :http://www.syr.res.com

60) الباحثون السوريون : المدرسة البنائية في العلاقات الدولية، الجزء الثاني، مرتكزات المدرسة البنائية على الرابط :http://www.syr.res.com

61) لعروسي محمد عصام: العلاقات الدولية، شيء من النظرية وأخر من التطبيق، تم تصفح الموقع يوم: 30.08.2017 على الرابط التالي :http:// www.ahewar.org

ب- المراجع باللغة الأجنبية :

62) *Rosenou James, comparing foreign policy : why , what haw in james rosenau, ED .comparing foregn policies : theories finding and methads. New York : Sage publication 1974.*

63) *Wallace Wiliam: foreigen policy and the political process, Londan : the macmillan ited , 1971*

ج -المراسيم والقرارات

64) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الجريدة الرسمية ع14، المؤرخة في 7 مارس2916.

65) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، المادة 10: الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية.

66) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1996**، المادة 25.